مجلة الدراسات الإفريقية ـ العدد ٢٥ (٢٠٠٣) : ١ - ١٢١

قضايا الدولة في أفريقيا

د.جمال محمد السيد ضلع(*)

مقـدمة:

علي الرغم من أن الأزمة التي تعايشها وتعانيها الدولة في أفريقيا قد بلغت أقصى وأقسى مدى لها ـ في بعض الحالات ـ وعلي الرغم من المساعي والجهود المبذولة من أجل إنقاذ ما يمكن إنقاذه, فان الأمل يظل نبراساً ومصدراً للتفاؤل بإمكانية التغيير للأفضل. إن الأزمات ليست شراً مطلقاً تماماً, كما أنها ليست خيراً مطلقاً، وكما تصنع الدول الأزمات فان الأزمات يمكن أن تصنع الدول، وهذا يدفع إلى افتراض أن الدولة في أفريقيا مهما كانت شدة الأمر الذي يحز بها, فإنها لن تكون غنميه أو فريسة لكل طامح للسلطة ولا لأي طالح فيها، سواء كان هذا أو ذاك أجنبياً دخيلاً أو أهليا خسيساً، فكم من المستعمرين الغاشمين وكم من الدكتاتوريين المستبدين انقلبوا علي أعقابهم صاغرين, وظلت الشعوب وظلت البلاد شامخة تستنهض الهمم والعزائم في إطار تطوري وتحولي للوصول إلى أفضل ما يمكن الوصول إليه من مكانة, وفي مواجهة التحديات التي ما تنفك تتنامي وتتعاظم في هذا العالم المتغير.

إن الدولة الأفريقية وان كانت قد مرت بمراحل مريرة في صراعها من أجل البقاء، فإنها بحاجة ماسة إلى مراجعة ماضيها وتفعيل حاضرها واستقراء

(*) مدرس العلوم السياسية ، بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة.

مستقبلها, وفي كل ذلك محاولة للوقوف علي مواطن الضعف والتهديد والسلبية ومحاولة الحد منها واستئصالها، وللتعرف وللاطمئنان علي مكامن القوة والقدرة والإيجابية ومحاولة تنميتها وتعظيمها, ولبث الثقة والمصداقية والفعالية في إمكانية الاعتماد علي الذات عند التعامل مع الفرص المتاحة, والتهديدات الحاضرة، و التحديات المستقبلية المنظورة.

ولعل مراجعة حالة وواقع الدولة في أفريقيا خلال تلك المرحلة الراهنة من مراحل تطورها هو أمر ضروري نظراً لخطورة ولعظم المتغيرات والتحديات التي تواجهها وتقف منها موقف المهدد أو المحفز لها وذلك حسب الظروف والأحوال وحسب مدي التوافق أو التعارض مع القوة أو القوي الفاعلة والمؤثرة في ما يسمي بالنظام الدولي الجديد لمرحلة ما بعد الحرب الباردة والذي لم تتحدد معالمه وأبعاده وأهدافه وخصائصه بعد وما زال الغموض يكتنفه وبدرجة تبعث على الترقب والقلق من المصير الذي يمكن أن تلقاه الدولة الأفريقية حاضراً ومستقبلاً، ومن ثم ففي مثل تلك الظروف الضبابية تكون الحاجة أكثر إلحاحاً لمزيد من التحفظ والحرص وتوخي الحذر خصوصا وأن التجارب مع تلك القوي لم تبشر بالخير من قبل وانما كانت الشعوب والدول الأفريقية مطالبة دوماً بضرورة احترام وتعظيم مكاسبها ومصالحها ترغيباً أم ترهيباً.

إن واقع الدولة في أفريقيا يشير إلى أنها حاولت جاهدة إحداث قدر من التحولات في إطار مراحل التطور التي مرت بها، ومن خلال سياساتها وممارساتها الرامية إلى ترسيخ سيادتها واستقلاليتها، واتخذت تلك التحولات صوراً متعددة منها: التحولات السياسية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وإن ظلت في هذا الشأن رهينة المحاولة والخطأ, ليس لسنوات فقط وإنما

لعقود من الزمان، وواقع الحال يشير أيضاً إلى مشكلات ونتائج صعبة ومريرة, تتفاوت بين التخلف والصراع والانهيار، وهو الأمر الذي يستدعي ضرورة التريث والوقوف عنده, ومحاولة إجراء قدر من الفحص والمراجعة والتحليل لواقع الدولة في أفريقيا واحتمالاته المستقبلية, من خلال تلك الدراسة المحدودة, وذلك علي النحو التالى:

المبحث الأول: مفاهيم ونظريات الدولة في أفريقيا.

المبحث الثاني: مراحل تطور الدولة في أفريقيا.

المبحث الثالث: عمليات تحول الدولة في أفريقيا.

المبحث الرابع: تقييم الدولة في أفريقيا.

المبحث الأول

مفاهيم ونظريات الدولة في أفريقيا

إن دراسة الدولة في أفريقيا وإن كانت تتطلب قدراً كبيراً من الحرص والخصوصية فانه من الضروري أيضاً محاولة القيام بذلك, و يمكن في هذا الصدد البدء بالتعرف علي المفاهيم والنظريات ذات الصلة بهذا الأمر كمدخل للإحاطة بماهية تلك الدولة والأسس التي تقوم عليها وذلك علي النحو التالي:-

المطلب الأول: مفاهيم الدولة في أفريقيا

هناك العديد من المفاهيم التي أثيرت حول الدولة في أفريقيا, ومن خلال تلك الدراسة سيتم التركيز علي ما يلي:-

أولاً- الدولة في أفريقيا وفقا للمفهوم التقليدي:

يمكن توضيح ذلك كما يلي :

أ- الدولة في أفريقيا وفقا لمفهوم « ماكس فيبر » :

من المفاهيم والتعريفات التي أثيرت حول الدولة, ما أورده " ماكس فيبر" بان الدولة: "هي أداة حكم تحتكر استخدام القوة في إقليم محدد وتسيطر علي شعب محدد..."، وهذا المفهوم يركز بدرجة أساسية علي الوسائل لا علي الغايات, وتتمثل تلك الوسائل في القوة ,Force وهو ما يترتب عليه إضفاء طابع القوة وسياسة الأمر الواقع de facto أكثر من الطابع القانوني والشرعي de jure علي ممارسات وكيان الدولة ,Statehood فالدولة لديه: عبارة عن جماعة تعيش علي إقليم ومع وجود سلطة تمارس احتكار القوة علي الإقليم والشعب، وهكذا فان هذا المفهوم الذي يركز علي الوسائل _ احتكار القوة _ ينصرف إلى الجانب الفعلي وليس الشرعي، إلى الجانب الواقعي وليس القانوني، باعتباره معبراً عن وجود الدولة من عدمه، وبعبارة أخرى فلا يمكن القبول بوجود سلطتين تمتلكان احتكار استخدام القوة علي إقليم وشعب واحد، وإذا ما حدث ذلك فلا معنى للحديث عن وجود دولة علي نحو ما ذهب إليه فيبر, وذلك للاعتبارات التالية: (١)

١ - أن الاختبار الحقيقي (الأساسي) لوجود الدولة يمكن أن يتأتى من مدخلين:

الأول : أن تكون هناك حكومة وطنية تستطيع بسط نفوذها علي إقليم الدولة من خلال احتكار القوة.

الثاني: أن تكون هناك بعض التنظيمات (الخارجية أو الداخلية) التي تستطيع تحدى سلطة وقوة الحكومة الوطنية, وان تتمكن من اقتطاع

جزء من إقليم الدولة، أو أن تحتكر ممارسة القوة عليه لصالحها, ومن ثم يكون هناك احتكاران متلازمان للقوة علي إقليم وسكان الدولة في آن واحد، وهو الأمر الذي يمكن أن يفضي علي الأمد البعيد إلى حالة اللادولة,Statelessness والمثال علي ذلك أن قلة من البلدان الأفريقية هي التي يمكن أن ينطبق عليها وصف الدولة، ففي بعض البلدان استطاعت المعارضة أن تحتكر السلطة, علي أجزاء هامة من الإقليم والشعب، علي مدى فترة ممتدة (بيافرا في نيجيريا _ شرق الكونغو الديمقراطية)، وفي البعض الآخر ظلت بعض أقاليم الدولة خارجة عن أية سيطرة سياسية ، وانتشرت حالة الفوضى فيها (تشاد وأوغندا والصومال وليبيريا وسيراليون وغينيا بيساو وأنجولا...الخ).

٢ - أن العديد من الحكومات الأفريقية لا تسيطر بفاعلية علي النشاطات العامة داخل نطاق اختصاصاتها، وبالتبعية فهي لا تستطيع فرض قوانينها علي كامل الشعب وكامل الإقليم, كما أنها ليست دائما تعمل وفقا للقانون، كما يصعب عليها ضبط حركات وتحركات السكان عبر الحدود, إما لضعفها أو نتيجة لتشتت التجمعات السكانية أو نتيجة لكبر مساحة أقاليم بعض هذه الدول أو لانتشار الغابات والصحارى في البعض الآخر، ومن ثم فان كثيراً من دول أفريقيا جنوب الصحراء يصعب نعتها بالدول ـ في بعض الأحيان ـ وان كانت جميعها تعد من الدول الأعضاء في المجتمع الدولي للدول.

٣ - إن العنصر الغائب ، عن تعريف " فيبر" إذن هو الاعتراف الخارجي

(الدولي), فالدولة نشأت لأن المستعمر وهو يرحل عنها اعترف لها - و تبعته في ذلك بقية الأسرة الدولية - باستقلال وسيادة نخبة محددة علي إقليم محدد، وغالباً ما كان هذا الإقليم محدداً علي الخرائط فقط وعلي السكان المقيمين علي هذا الإقليم بالتبعية, واستغرق الأمر سنوات طويلة و في ظل تنامي صراعات دامية، حتى أمكن لهذه الدول والنخب المسيطرة عليها تحديد رعاياها (باستثناء بعضها: كموريتانيا، والسنغال).

إذن فالعنصر الحاكم في مفهوم الدولة الأفريقية هو الاعتراف الخارجي, والذي أدى غيابه في حالة بيافرا / نيجيريا إلى عدم خروجها للوجود كدولة، في حين كانت تتمتع بحكومة تحتكر السيطرة علي إقليم وشعب, وكذلك الحال بالنسبة لجمهورية ارض الصومال (صوما ليلاند) التي توافر لها الإقليم والشعب والسيادة علي كل من الشعب والإقليم وبالرغم من ذلك فقد حال غياب الاعتراف الخارجي دون إقرار وضعها كدولة، في حين أدى توافر مثل هذا الاعتراف الدولي إلى استمرار اعتبار كثير من الحالات كدول علي الرغم من أن سيطرة حكوماتها لم تكن تتجاوز العاصمة (مثال زائير: الكونغو الديمقراطية حالياً في عهد موبوتو سيسيسيكو) وهو الأمر الذي يجعل عملية الانقلاب مضمونة النجاح في الدولة الأفريقية، إذ يكفي وجود عدة جنود مزودين بالأسلحة الخفيفة للسيطرة علي القصر الرئاسي وبعض الأبنية في العاصمة كي تنتقل السيطرة علي الدولة من نظام حاكم إلى نظام حاكم جديد طالما أن الاعتراف الخارجي متاح، ومن أهم الأمثلة علي ذلك: حالة تشاد التي تتداول الأطراف المتصارعة فيها الاستحواذ علي السلطة في

الدولة بمجرد السيطرة علي " ندجامينا " ودون الحاجة للادعاء بفرض السيطرة علي مجمل إقليم الدولة.

ومما تقدم يلاحظ أن الدولة في أفريقيا هي ـ في غالب الأمر وليدة التفاعل مع الخارج وليست نتاجاً لتطورات وعلاقات وتفاعلات قوى داخلية، ومن مظاهر ذلك ما يلي: (٢)

(أ) أن دور الدولة في الداخل ليس المشاركة المتفاعلة في ومع مؤسسات الدولة والنظام السياسي وإنما الطابع العام يقترن بالسلبية.

(ب) تضاؤل أهمية وجود أساس حقيقي لشرعية النظام طالما كانت هناك سيطرة فعلية علي المراكز التي يمكن أن تشكل مصدراً للتهديد (المؤسسة العسكرية ـ الجماعات الإثنية)، أو التي تشكل عنصراً لمساندة التهديد (الإذاعة والتليفزيون والقصر الرئاسي وشخص الرئيس ... الخ)، إن المسئولية هنا لا تكون أمام القوي الداخلية و إنما تكون أمام الأطراف الخارجية، وخصوصاً الدولة الاستعمارية السابقة ممثلة في حكومتها وفي نخبتها السياسية, وأمام الدول المانحة، وأمام المؤسسات المالية والنقدية الدولية، وأمام مراكز التأثير علي الرأي العام الغربي، وخصوصاً الصحفيين و مندوبي قنوات التليفزيون الغربية، أما المسئولية أمام القوي الداخلية فإما غير موجودة أو بادية في الظهور نتيجة رد فعل الضغوط الخارجية, وبذلك فان هدفها هو تقديم كشف حساب جديد للخارج.

ب. الدولة في أفريقيا وفقاً لمفهوم « إيان براونلي » :

من خلال تناول مفهوم الدولة وفقاً لتعريف "ماكس فيبر" تبين صعوبة اعتبار العديد من البلدان الأفريقية دولاً من الناحية الفعلية والواقعية، غير أن كل هذه البلدان ظلت تشكل دولاً واستمرت كأعضاء في المجتمع الدولي, استناداً إلى تعريف آخر للدولة يعطى أولوية للنص القانوني علي حساب الوجود الفعلي، وهو تعريف " إيان براونلي " الذي عرف الدولة: " باعتبارها شخص قانوني يعترف به القانون الدولي" استناداً إلى أربعة أركان هي: (٣)

- الإقليم المحدد .
- السكان الدائمون .
- الحكومة الفعالة .
- الاستقلال وحق الدخول في علاقات مع الدول الأخرى .

وواضح من التعريف السابق أن المفهوم القانوني للدولة إنما يرتبط - بدرجة أساسية - بالإقليم المحدد والاستقلال، أو بالأحري الاعتراف طالما أن ركني السكان الدائمون والحكومة الفعالة يصعب توافرهما في معظم الدول الأفريقية, ويمكن توضيح ذلك كالتالي:

١ - **السكان الدائمون :** إن السكان في كثير من البلدان الأفريقية, مقسمة داخلياً فيما بين الكيانات الإثنية المتعددة، والتي - في غالب الأحيان- تكون منفصلة عن بعضها البعض عن طريق الاختلافات في اللغة والدين و الاثنية ومنطقة الإقامة وغيرها، فضلاً عن أن الانقسامات الاثنية يمكن أن تعزز وضعية كل منهما في مواجهة الأخرى، وهكذا تستفحل الاختلافات، ففي السودان -

علي سبيل المثال _ يلاحظ أن الانقسام الاثنى بين العرب والأفارقة يتم تعزيزه عن طريق الجغرافيا والدين واللغة, ونتيجة للصراعات المريرة من أجل السيطرة علي الدولة, بالإضافة إلى ذلك فان كثيراً من الكيانات الاثنية تم تقسيمها عن طريق الحدود الدولية لتتوزع علي اثنين أو أكثر من الدول، وكيفما يكون هذا الأمر فان الحدود السياسية والاجتماعية بين هذه الكيانات الإثنية ربما تكون أكثر أهمية علي أساس الاتجاهات والسلوكيات العامة لهؤلاء السكان أكثر من الحدود القائمة بين الدول، ونتيجة لهذا فان التوترات و الصراعات السياسية المتزايدة والناجمة عن تلك الانقسامات الاثنية يمكن أن تؤثر بخطورة وبشدة علي الاستقرار السياسي الوطني وعلي مقدرة الحكومات في السيطرة علي أقاليمهم, والأمثلة علي ذلك كثيرة في السودان ورواندا والكنغو الديمقراطية وإثيوبيا وبوروندي وتشاد وأوغندا ونيجيريا وأنجولا وغيرها.

٢ - **الحكومة الفعالة:** تعنى الحكومة الفعالة عند براونلي وجود سلطة قانونية ذات طابع إداري مركزي وأجهزة تشريعية، ويلاحظ أن جوهر الحكومة الفعالة - بهذا المعنى - ذات طابع أوروبي لا يقتصر علي الجوانب الإدارية فقط وإنما يقترن بالجوانب التشريعية، بينما في أفريقيا المعاصرة فالحكومات لا تحكم بالضرورة عن طريق التشريع فالحكام الأفراد غالباً ما يمارسون سلطاتهم بأسلوب تعسفي واستبدادي من خلال الأوامر والمراسيم والبيانات وغيرها.

ومن ناحية أخرى فان من مؤهلات الحكومة الفعالة أن يكون لها واجبات ووظائف, وان يكون لها أدوات واليات, وان تكون لها الموارد والمقومات، أما أن يكون السائد علي مستوى الدولة في أفريقيا هو إضفاء الطابع الشخصي علي السلطة السياسية (شخصنة السلطة)، أكثر من إضفاء الطابع المؤسسي عليها

(مأسسة السلطة)، وان تكون جميع الوظائف الدستورية والمؤسسية غير مستقلة عن السلطة الشخصية للحكام بل مدعمة لهم، وان تكون جميع هذه الوظائف مسيطر عليها عن طريق أفراد (نخبة) سواء كانوا مدنيين أو عسكريين - طالما يملكون زمام هذا الأمر- والأمثلة علي ذلك كثيرة سواء في الحكومات التي سيطر عليها أفراد من قبل: مثل هوفيه بوانييه في ساحل العاج، وكامازو باندا في ملاوي، وعمر بونجو في الجابون, واحمد اهيدجو في الكاميرون, وناسبني اياديما في توجو, وعيدي أمين في أوغندا, وكذلك الحكومات التي تسيطر عليها الأقلية (الاوليجاركية) مثل: ليوبولد سيدار سنجور في السنغال, وجومو كينياتا في كينيا, وجعفر نميري في السوادن وغيرهم، فكل ذلك يؤدى إلى تزايد تدخل الجيش في الحياة السياسية, كما يؤدى ذلك إلى تعاظم مشكلة الضعف المؤسسي في الدول الأفريقية، كما أن عدم الفاعلية تكون متأثرة بالخصائص الاقتصادية للدولة والتي تعد من أضعف وأفقر الاقتصاديات علي مستوى العالم.

٣ - **الإقليم المحدد** : بدون وجود الإقليم المحدد وبدون الاستقلال فانه لا يمكن الاعتراف بوجود دولة ما، غير انه يلاحظ أن الركنين محل الاهتمام لدى براونلي لم يتولدا داخل القارة الأفريقية أو بفعل شعوبها, ذلك أن حدود أقاليم الدول الأفريقية قد رسمتها القوى الاستعمارية باتفاقيات فيما بينها دون أخذ رأي الشعوب الأفريقية من جهة، و دونما مراعاة للظروف الطبيعية أو الاجتماعية من جهة ثانية، وهي بذلك حددت قسراً حدود الجماعة السياسية (الشعب) بصورة لا تسمح بالحديث عن هوية ثقافية وطنية من جهة ثالثة.

٤ - **الاستقلال** : يلاحظ أن الدول الأوروبية بتكويناتها المعاصرة إنما كانت نتاج لتطور تاريخي وتفاعلات سياسية اعتملت أساساً داخل القارة الأوروبية ولم

تكن في حاجة إلى الاعتراف الدولي بها، واعتبرته من الأركان المكملة وغير الأصيلة للدولة، أما بالنسبة لدول القارة الأفريقية فإن ركن الاعتراف الدولي ـ الاستعماري / الأوروبي ـ هو الذي جعل بالإمكان إقرار وجود الدولة الأفريقية، حيث صار الاعتراف باستقلال هذه الدول بحدودها الاستعمارية (الموروثة عن الاستعمار) يكاد يكون الركن الأصيل ـ إن لم يكن الوحيد ـ من أركان الدولة الأفريقيةِ في مقابل توارى بقية الأركان، وترتيباً علي ذلك فان عدم اعتراف الغرب باستقلال البانتوستانات في جنوب أفريقيا العنصرية حال دون قيامها كدول، وكذلك الحال في عدم الاعتراف بجمهورية ارض الصومال .

ورغم القناعة بمحدودية التعريف القانوني للدولة، إلا انه ليس بالإمكان تجاهل وجود دول استمرت رغم اختفاء كافة المقومات الفعلية والواقعية لها، ودول أخرى لم تظهر إلى الوجود الدولي (جمهورية شمال الصومال) رغم توافر تلك المقومات الفعلية والواقعية لها، ويلاحظ أن النظام الدولي الذي أعقب الحرب العالمية الثانية قد آثر قيام الدولة القانونية علي الدولة الفعلية وحصنها بمبادئ السيادة الإقليمية وعدم التدخل حتى لو تعارض ذلك مع مبادئ حقوق الإنسان وحق تقرير المصير خدمة لمصالح القوى الكبرى، وهو الأمر الذي أسفر عن زيادة أزمة الاندماج الوطني تعقيداً في معظم الدول الأفريقية, خصوصاً مع رفض العديد من الجماعات داخل هذه الدول الإطار غير الحقيقي الذي أفضى إلى القهر وأبقى علي الفساد والمحسوبية وكرس التخلف والتمييز.

ثانياً ـ الدولة في أفريقيا وفقاً للمفاهيم المعاصرة:

علي الرغم من أن معظم المهتمين بأفريقيا وظفوا مفهوم الدولة بحرية إلا أنهم اختلفوا بدرجة كبيرة في تفسيرهم لمغزاه وخصائصه الأساسية، وعلي الرغم

من حقيقة أن هياكل الدولة وأجهزتها لها جذور عميقة في المجتمع الأفريقي في فترة ما قبل الاستعمار, وفي الحقبة الاستعمارية فان مؤسسات الدولة المركزية خضعت للصراع أثناء إنهاء الاستعمار، لقد كان هناك اهتمام محدود من جانب المراقبين أثناء السنوات الأولى لاستقلال الدولة الأفريقية ولأجهزتها، وبالفعل امتد هذا الإهمال لمعظم سنوات الستينيات حيث كانت الدولة في تلك الفترة ميداناً للسيادة وللإقليمية وربما لبناء الأمة، ولكنها كانت لا ترى كرابطة تربط المؤسسات بعضها ببعض، فأجهزة الدولة والأحزاب والأيديولوجيات وحتى الخدمة المدنية تعمل بانفصال عن بعضها، والجهود المبذولة لإدراك الدولة كفاعل في المجال العام محدودة، وربما زاد الاهتمام بالدولة علي الأقل جزئياً ـ من جانب هؤلاء الذين نظروا إليها كوكيل في الميدان العالمي، وفي هذه المرحلة فالدولة من المنظور المفاهيمي أعيد تقييمها كأداة للاستغلال الرأسمالي، كما أن الروابط الوثيقة بين تكوين الطبقة الرأسمالية المتعلقة بالدولة في أفريقيا جعلت هناك تنوعاً للتعريفات الاجتماعية للدولة الأفريقية, وذلك لان الدولة كانت مدركة كمرادف للطبقة الحاكمة، وقاد الماركسيون الجدد الجهود المبذولة في نهاية السبعينيات لفصل الدولة عن الطبقة الحاكمة والتركيز علي صعوبة الصلة بين الدولة والمجموعات المسيطرة حيث أن مؤسسات الدولة _ وفقاً لتصوراتهم - ربما تعكس وتفرز القوى و الصراعات الاجتماعية في نفس الوقت، والبعض الآخر من المهتمين بالدولة في أفريقيا بدءوا في الحديث عن المصالح المتجددة في الهياكل العامة وأصحابها ومكانتهم ووظائفهم وقدراتهم.

وفي الوقت الراهن فان هناك قدراً من الاتفاق حول تعريف الدولة كتجمع منظم للمؤسسات الدائمة للحكومة، والدولة تبعاً لذلك ينظر إليها كرابطة

للمؤسسات والهيئات التي تدعى السيطرة علي أقاليم محددة وسكانها ومؤسسات تنفيذ القرارات فيها (البيروقراطيات، قوى الأمن ...) وكذلك الأجهزة الوسيطة للقرار (المحاكم القضائية ولجان تقصى الحقائق ...)، ويكون لكل دولة خصوصيتها وطريقتها المحددة لتنظيم هذه المؤسسات وإداراتها بالأسلوب الملائم وفي الوقت المناسب، وفي أوائل الثمانينيات كان هناك اتفاق فيما بين المحللين بالنظر إلى الدولة في أفريقيا كأداة لإضفاء الطابع المؤسسي علي السلطة المركزية، ولم يكن هناك إجماع علي معنى النمو المتعاظم لأجهزة الدولة، وفي الحقيقة فان دولة ما بعد الاستعمار في أفريقيا يمكن تفهمها في ظل وجود المتناقضات المتنوعة: كالضعف والقوة، والخضوع والفاعلية، والهشاشة والتماسك، والتبعية والاستقلالية، والانهيار والثبات والتقوقع والتوسع، وخلال تلك الفترة فقد ظهرت ثلاثة اقترا بات رئيسية لفهم الدولة في أفريقيا: (٤)

الأول: وهو يركز علي اصل وجوهر الدولة ,Organic وتبعاً لذلك تكون الدولة فاعل حيوي في الميدان العام الذي يتأثر مباشرة بالعمليات الاجتماعية والاقتصادية ويؤثر في النتائج (المخرجات), ويرتبط بهذا المفهوم أن تكون الدولة وعاء للسيادة وان تكون الدولة فاعلاً موحداً ومستقلاً عن المجتمع وان تكون للدولة وظائف هامة وفعلية وأساس هذا التصور افتراض يقوم استناداً علي مركزية الدولة في فترة الاستقلال.

الثاني: وهو يركز علي الشكل العام للدولة بمعنى أن أدوات الدولة تقدم إطار عمل رئيسي وفي شكل مجموعات اجتماعية تبعاً لأنماطها

الحقيقية للعمل السياسي الذي جعل هناك إمكانية محددة لأن تؤثر النظم ومؤسسات الدولة علي القضايا السياسية المثارة وطريقة التعامل معها، وتأثير الدولة المباشر تبعاً لذلك يترتب عليه أن تكون الأنشطة السياسية لها بمثابة رجع الصدى لاختيارات وبدائل مقدمة عن طريق الإطار المؤسسي لأي دولة معطاة، ومن هذا المنطلق يختلف الاقتراب الشكلي عن الاقتراب الجوهري للدولة ليس في تأكيد أسلوب السيطرة علي الدولة, ولكن في أسلوب النظر إلى تأثير الدولة، فوفقاً للاقتراب الأول (الجوهري) تكون الدولة محصلة مؤهلات شبه إنسانية، ووفقاً للاقتراب الثاني (الشكلي) فهياكل الدولة تتحدد وفقاً لمعدلات أساسية للعمل الاجتماعي.

الثالث: وهو يركز على التواصلية / التفاعلية, وهو يقوم علي أساس التواصل والتفاعل المستنير للأجيال, بمعنى انه يؤكد علي وجود اهتمام شديد بالهياكل الاجتماعية للدولة وخصوصاً في صورها المعقدة مثل تلك الموجودة في الدولة الأفريقية، وفي ظل وجود مثل تلك المجموعات النوعية المتطورة فان وجود الحكام والاستراتيجيات ربما يكون مقترناً بالتنافس أو حتى الصراع داخل الدولة، ومن أجل فهم تلك الخصوصية فمن الضروري النظر إلى الطريقة التي تتم بها المعاملات بين المجموعات الاجتماعية ومؤسسات الدولة أثناء ممارستها لمهامها، وفي المقابل فان الطبيعة المتغيرة للمؤسسات العامة وبالمثل للتكوينات الاجتماعية وأسلوب وتوسع المؤسسات

العامة فعلياً أوجد مصالح للمجتمع, وبالتالي فقد أصبح هناك مجالاً حيوياً يمكن أن يوضح إمكانية وجود انفراج شديد للحياة السياسية في الدول الأفريقية.

ويلاحظ أن الاقترابات الثلاثة لدراسة الدولة في أفريقيا تعكس المقدمة التطورية المنطقية والتوجهات والاهتمامات والنواحي التنظيمية و الأدوار والممارسات المرتبطة بها بغض النظر عن مدى واقعيتها, ومن ثم يكون التفاعل السياسي سواء وفقاً للاقتراب الجوهري أو الشكلي للدولة ضرورياً ويتوجب أخذه في الاعتبار عند التعامل مع مؤسسات وهياكل الدولة لكونهم بمثابة الفاعلين المباشرين و المؤثرين علي حقيقة وواقع السلوكيات والممارسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، ويبدو واضحاً في هذا الصدد مدي وضرورة الاهتمام بالاستجابات وردود الأفعال الاجتماعية لما لها من تأثيرات علي قدرات الدولة, وروابطها التي تربط بين المؤسسات في ممارستها لوظائفها في المجال العام ومدي أوجه فعاليتها المختلفة.

إذن فبحلول الثمانينيات كان واضحاً أن الدولة المركزية في ظل حرصها علي توسيع وتعظيم سلطاتها وعلي حساب دورها الإيجابي حيال المجتمع أصبحت أكثر معاناةً وضعفاً، وفي بعض الحالات كانت اقرب ما تكون إلى الانهيار، ودفعها هذا إلى البحث باستمرار عن كيفية فرض ذاتها علي معظم قطاعات الحياة الاجتماعية وبدرجة ملحوظة حتى الوقت الراهن، في حين ظلت مناطق عديدة داخل كثير من الدول الأفريقية خارج نطاق سيطرتها كما هو الحال في: أنجولا وموزمبيق والسودان وإثيوبيا وأوغندا وتشاد، وفي التسعينيات نجد نماذج

أخرى: كالصومال وليبيريا, فالدولة في ظل مثل تلك الأوضاع تعانى من التفسخ ووصلت *إلى مرحلة الانغلاق علي الذات*, ومن ثم فان التفاعلات الروتينية للمجتمع _ الدولة هي الأخرى باتت ضعيفة في كثير من تلك الدول, وقد دأبت الكثير من أنظمتها الحاكمة في التركيز علي ما يلي: (٥)

١ - توسع الدولة في السيطرة علي تفاعلات الدولة _ المجتمع.

٢ - توسع الدولة في جهودها للاندماج (التوحد) المجتمعي داخل النطاق العام لها.

درجة سيطرة الدولة		درجة اندماج الدولة		
		عالية	متوسطة	منخفضة
درجة السيطرة	جزئية	ديمقراطية الأغلبية	ديمقراطية اتفاقية (تعاهدية)	متفسخة (غير مندمجة)
	كلية	شعبوية الدولة	اتحادية الدولة	قمعية

تعاون فاعل خارجى (دولى)

مما سبق يتضح وجود عاملين أساسيين مستقلين يتم بينهما التفاعل وهما سيطرة الدولة ومدى اندماج المجتمع, ويترتب علي عملية التفاعل تلك ستة بدائل لأنظمة حكم متنوعة:

(أ) أربعة منها تعد أنموذجاً للأنظمة المرنة وهي ديمقراطية الأغلبية والشعبوية والديمقراطية التعاهدية والاتحادية.

(ب) أما النمطان الآخران فهما أنموذجان لفساد الدولة / المجتمع حيث تستشري حالات التفسخ والقمع، فعندما تفشل أنظمة الحكم في السيطرة السياسية والاجتماعية فان التعاون من جانب الفاعل الخارجي ربما يأخذ مكانه طالما أن هناك انهيار في قواعد التفاعل الداخلي ويأتي الفاعل الدولي في محاولة لدفع التنمية للأمام في إطار روتين جديد ووفقا لتوجهاته ولسياساته ولمنظومة مصالحه.

إن من الأهمية مراعاة أن الدولة لم تكن أبداً مجرد منظمة أمنية, أو أداة لهيمنة طبقة واحدة علي الطبقات الأخرى، وإنما كما يشير" بيتر انيانج نيونجو" أن الدولة هي: " مجموعة من علاقات القوى التي تنشأ تاريخياً لقيادة عملية إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية وتحقيق تناسقها في المجتمع"، وهي تبعاً لذلك: " نظام يقوم بتنظيم عملية تعايش القوى الاجتماعية داخل المجتمع في ظل إطار خاص للهيمنة الطبقية وللتحرك من أجل توفير أسلوب عمل ملائم لتحقيق تغيير منظم في المجتمع " ، ولهذا فإن أجهزتها ومؤسساتها القانونية والقمعية والبيروقراطية وغيرها , عادة ما تكون من اليسير تحديد دورها ومدى تكيفها مع سلطة الدولة ، ويترتب علي ذلك سلسلة متتابعة من التطورات التاريخية والخبرات المتراكمة التي تكتسبها الدولة تدريجياً سواء فيما يتعلق بعملية التنظيم السياسي أو فيما يتعلق بمستوى تقبل سلطة الدولة _ أي مستوى الإجماع السياسي/ الشرعية السياسية _ في المجتمع , وهو الأمر الذي يمكن أن يساهم بطريقة ما في وجود الدولة ، وفي هذا الصدد يركز نيونجو علي العناصر التالية : (٦)

١- أنه من الأفضل الحديث عن وضعية الدولة "Stateness" للإشارة إلى مدى و درجة تحقيق نسق التنظيم السياسي والسلطة العامة للخصائص التي تعد أساسية في مجال إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية في مجتمع يتألف من طبقات اجتماعية، ومع تغير المجتمع من الناحية التاريخية وتزايد تحقق التعددية بصورة ملموسة من خلال عملية تكوين طبقاته، ومع خبرة الناس في مجال المشكلات الاجتماعية التي تتطلب أنماطاً متنوعة من الترتيبات السياسية بهدف حلها، فان طبيعة الهيمنة الاجتماعية تميل هي الأخرى إلى التغيير, ومن ثم يصدق نفس الشيء علي طبيعة الدولة حيث يتسم دور الدولة - كبؤرة للتماسك والتوجيه الاجتماعي - بأهمية خاصة في المجتمعات التي لم يتح لها وقت كاف يسمح بانصهارها في إطار أمم راسخة, حيث يحمل الناس بعض الذكريات التاريخية والجماعية التي يمكن أن تساعد علي تفسير صراعات محددة, أو تبرير الهيمنة السياسية والاجتماعية, وعلي الأرجح فان الدول الناشئة والضعيفة التي تفتقد إلى خبرة إطار عمل قانوني وثقافةة سياسية من أجل تنظيم الصراع سوف تصبح شديدة الهشاشة أثناء محاولاتها تسوية أية صراعات محتملة.

٢- انه لا يمكن إدراك طبيعة الدولة في أفريقيا إلا من خلال تحليل تاريخي و سوسيولوجي، فبينما شهدت أفريقيا في المرحلة السابقة علي الكولونيالية وجود الدولة، فان الدولة الحديثة تعد من جوانب عديدة - وكظاهرة سبق استخدامها - ليست استمراراً لمستعمرات الكولونياليين فحسب, وخصوصاً من زاوية المؤسسات والأجهزة المحددة التي استخدمتها النظم الحاكمة لممارسة

السلطة السياسية, ولكن ما تزال أنواع العلاقات الاجتماعية والتي تحتاجها لمواصلة إعادة الإنتاج اليومي للمجتمع تشكل جزءاً من نمط الإنتاج السائد في المجتمع الكولونيالي، وبمعرفة محتواها الطبقي وميراثها التاريخي والإطار العام لعملياتها المالية يلاحظ أن الدولة في أفريقيا الآن تفتقد أو فقدت قدرتها وطاقتها علي مباشرة البرامج الاجتماعية والاقتصادية الضرورية لعملية إعادة الإنتاج المستمرة لنمط الإنتاج الرأسمالي, ومن المؤشرات التي توضح مدى الأزمة الحالية للدولة وعملية إعادة الإنتاج الاجتماعي، هوعدم إمكانية عدد كبير من الدول الأفريقية من الحفاظ حتى علي بيروقراطياتها وإعادة إنتاجها, فعادة ما تمر شهور لا يحصل فيها موظفو الحكومة علي رواتبهم ويعتمد رجال الجيش والبوليس علي أسلوب الابتزاز سواء علي امتداد الطرق العامة أو غيرها للحصول علي مقابل أجورهم الشهرية، هذا علاوة علي تفكك وانحلال الإدارات الحكومية وتعطل شبكات المياه والكهرباء والتليفونات عن العمل, وغيرها من أوجه الفساد وخصوصاً فيما تعانيه الدولة من أزمة مالية عامة.. ، ومن ثم فانه من أجل التوصل إلى حلول طويلة المدى ينبغي أن تواجه الدولة مشكلة الإنتاج ومشكلة توليد فائض اجتماعي كاف - من الداخل - ليس فقط لضمان إعادة الإنتاج الموسعة للرأسمالية ذاتها وإنما أيضاً إنتاج الدولة وبيروقراطيتها بصفة مستمرة.

٣- انه لا يمكن مواجهة مشكلة الإنتاج فعلياً دون معالجة مشكلة المنتجين المباشرين في إطار السياق الذي يعملون بداخله في المجالين السياسي والأيديولوجي وكذلك المجال الاقتصادي، ويبدو واضحاً أن هذا السياق يعزى

إلى النضال من أجل الاستقلال، فلقد كان دور الجماهير الشعبية في العمل السياسي مؤثراً في العهد السياسي أثناء مرحلة النضال، وذلك من خلال استيائها من الاقتصاد السياسي الكولونيالي والعمل الإجباري والتمييز العنصري و إنتاج المحاصيل النقدية إجبارياً مع الحصول في المقابل إما علي أجور ضئيلة أو لا شئ علي الإطلاق، فضلاً عن سرقات الأرض وغيرها، وقد دفعتهم المثل الديمقراطية إلى المطالبة بالسيادة السياسية بمعنى الاستقلال، وشاركهم في هذا الهدف كل من وسائل الأعلام والنقابات و الإتحادات والأحزاب السياسية وغيرها.

ويشير البعض الآخر إلى أن الدولة في أفريقيا ما هي إلا مجرد هيكل تجريبي أجوف، بالإضافة إلى أنها تفتقد إلى الأولويات والأسس التي أشار إليها ماكس فيبر من حيث ضرورة وجود نظام للسلطة قائم علي المعقولية الذرائعية (العملية) Instrumentalist Rationality [٧] ويضيف البعض الآخر أن الدولة في أفريقيا هي مثال للدولة المتفسخة التي لا يوجد فيها شعور عام بالقيم والقانون والنظام وبالتالي يؤدى ذلك إلى انعدام الاستقرار الذي يصعب الحديث مع استشراءه عن وجود دولة سواء بالمعنى الفيبرى حيث يجب أن تمارس السلطة داخل نطاق حدود إقليمية محددة وتحتكر الدولة وسائل القوة داخل هذه الحدود، أو حتى بالمعنى الماركسي الذي لا يرى في الدولة مجرد مجموعة من المؤسسات الرسمية و إنما أيضاً منظومة من العلاقات الاجتماعية. [٨]

المطلب الثاني: نظريات الدولة في أفريقيا

يختلف الحديث عن الدولة في أفريقيا خلال فترة الستينيات والسبعينات والثمانينيات عنه منذ التسعينيات، وربما يكون السبب الرئيسي في ذلك هو الواقع الحي والملموس الذي تعايشه تلك الدولة علي المستويين التنظيمي والوظيفي والذي يكاد يختلف في ممارساته الفعلية مع كل ما هو متعارف عليه

بالنسبة للدول التقليدية، ومن هذا المنطلق فان النظريات التي يمكن أن تتعامل مع الدولة في أفريقيا ينبغي التعامل معها بمزيد من الحرص والتحفظ حتى لا يكون هناك انزلاق إلي منعطف التعميم والقياس غير المتكافئ. وفي هذا الشأن يمكن الإشارة إلى بعض النظريات التي تتعامل مع الدولة في أفريقيا وفقاً للتوضيح التالي: (٩)

أولاً ـ نظرية التحديث :

ظلت اقتصاديات التنمية تفضل مفهوم الدولة وفقاً لنظرياتها الخاصة حول التنمية خلال الستينيات، بينما أعرض السياسيون عن ذلك بسبب النظر إليها باعتبارها كيان غير ناضج، وظلت النظريات الاقتصادية علي قناعة بأن الدولة لها دور حاسم في تحريك الطلب علي كل من السلع والخدمات، ومن ثم الارتقاء بمستوى النمو الاقتصادي، وتلك النظريات لم ترى في الخصائص الشاملة للدولة حلا للمشكلة أو آلية تنسيقية، ومن المعطيات في هذا الشأن أن الدولة ذات الطابع الوظيفي الحقيقي يمكن أن تساعد وان تعمل من أجل الأفضل، وأن الدول المستقلة حديثاً في أفريقيا تحتاج لأن تكون قوة فاعلة بدرجة أساسية، وينبغي أن يتاح لها الخبرات الفنية من الدول الغنية، وعلي أثر ذلك يمكن تصور أن تلحق الدول الأفريقية بالدول الأخرى وخصوصاً في الغرب، لقد كان قرار التنمية هاماً لهذه الاقتصاديات والذي بموجبه برزت الحاجة للتخطيط الشامل للتنمية من أجل أن يتم التعرف الواضح علي احتياجات تلك الدول من رأس المال والخبرة الفنية من العالم الخارجي، ولذلك فإن خطط التنمية الوطنية أصبحت وسائل هامة لإدارة الاقتصاد الكبير، ويلاحظ من الناحية الإجرائية أن الدولة في أفريقيا ظلت كياناً مدعوماً وبدون اقتصاد حقيقي ومسئول عن دورها كقاطرة للتنمية، كما كان

واضحاً أن تكوين راس المال لم يكن وافياً بغرض مقابلة احتياجات التنمية الوطنية المعجلة.

لقد كانت التنمية الاقتصادية واجهة رفعت في مواجهة الذين دأبوا علي تحليل أفريقيا سياسياً وكانت اهتماماتهم في هذا الشأن تختلف عن الاقتصاديين، وهذا الخلاف لم يكن أيديولوجياً خصوصاً فيما يتعلق بنظرة الاقتصاديين للدور الإيجابي للدولة، وانما يرجع إلى الإحجام عن الاستخدام لمفهوم الدولة الذي يتعلق بضرورة الاهتمام والإدراك للتنمية السياسية لهذه المجتمعات استناداً إلى التجارب الديمقراطية الغربية، وكان إطار العمل المفاهيمي للتنمية من منظورهم يتركز علي النظام السياسي، وتبلورت فكرتهم حول الوظائف السياسية من إمكانية تحقيقها في كل مجتمع بغض النظر عن مستوى التنمية ذاته، والاختلاف هنا يقوم علي أساس هيكلي باعتبار أن الهياكل المجتمعية تتيح الفرصة الأكبر أمام استقدام الديمقراطية والتكفل بها، وعلي هذا الأساس فالتنمية الاقتصادية تقترن بالتنمية السياسية، ومن ثم فإن الوظائف الشاملة تتحقق من خلال المشاركة الفعلية، وان كل من المجتمع والدولة يتأثران بالقرارات السياسية من خلال الاتصال السياسي والتنشئة السياسية والتعبير عن المصالح وتجميع المصالح وصنع وتنفيذ القاعدة والتقاضي بموجبها، وتركيزهم في هذا الخصوص أيضاً علي أن الدولة ليست فاعلاً سياسياً فقط، وان هناك حاجة إلى مداخل تمكن من الذهاب إلى ابعد من مجرد الوصف المؤسسي لأعمال الدولة، ومن ذلك دور البيروقراطية في التنمية السياسية، و إعطاء أهمية لعملية بناء الأمة وغيرها من الوظائف والعمليات.

ثانياً ـ النظرية الماركسية الجديدة:

في التحليل الماركسي فان للدولة دائماً مفهوماً رئيسياً يتركز في قيامها بدور هام ومؤثر في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية...الخ، وقد نشط الماركسيون الجدد في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات في التنظير للدول النامية، وكانت هناك ثلاثة افتراضات بارزة في أدبياتهم: (١٠)

الأول : ويدور حول التصور الأرثوذكسي عن الدولة كوسيلة للسيطرة، وان الدولة ليست ميداناً ولا وسيطاً منصفاً للمصالح المتصارعة كما هو مفترض في المثال الليبرالي ووفقا لنظرية التحديث، وعلي الرغم من الانتقاد الموجه لهذا الافتراض المتعلق بمفهوم الدولة، والذي يتمثل في الكيفية التي تتم بموجبها مثل هذه السيطرة، فقد كان هناك البعض الذي يري أن الدولة تقوم على أساس السيطرة ـ وخصوصاً في أفريقيا ـ وتمارس وظائفها ليس بطريقة مستقلة من خلال الطبقة المستأنسة ذات الصلة بالرأسمالية، ولكن عن طريق موظفي الشركات الأجنبية Compradors ، أو البرجوازية البيروقراطية التي استخدمت سيطرتها علي الدولة لتغتنم الفرصة وتثري علي حساب إيرادات الأموال العامة.

الثاني : أن الدولة الأفريقية لم يكن مسيطراً عليها من جانب قوة داخلية أساساً، وانما عن طريق وكلاء للرأسمالية الدولية الذين تعاظم نفوذهم منذ الستينيات عبر حدود دول العالم الصناعي وداخل الدول النامية ومنها الدول الأفريقية، بمعنى أن سياسات تلك الدول كانت مفروضة من جانب القوى الرأسمالية الوطنية، وان تلك الدول أيضاً تأثرت بعلاقاتها العالمية

الشـاملة، وبسـبب إقـامـة نظام اقـتـصـادي عـالمي، وان هذه الدول ليس بإمكانهـا الـتـخلص من سـيطرة النظام الـرأسـمـالي إذا هم أرادوا تعظيم مكانتهم في العالم وتطوير دولة ما عن طريق زيادة فعاليتها في استغلال وتوظيف المصادر الداخليـة إلا من خلال الاعـتـمـاد علي الذات في الإطار الوطني كشرط لازم من أجل التنمية التي غالبا ما يكون تحقيقها نابعاً من الداخل أكثـر من الخارج، وطالما أن النظام الاقـتـصادي الرأسـمـالي يحوز منطقاً خاصاً به، وأن الطريقة المناسبة تتمثل في العودة إلى الاشتراكية كمدخل مستقل لتلك الدول بعيداً عن سياق النظام الاقتصادي العالمي.

الثالث: ويتمثل في تركيز الاهتمام علي محدودية دور المؤسسات المتعددة الجنسية، بمعنى محاولة إظهار دور راس المال الأجنبي كوسيط للمؤسسات الدولية الذي وإن كان قد قام بدور ما في سياق التنمية الوطنية - لبعض الدول الأفـريقـيـة ـ إلا أن ذلك إنما كان يحدث في ظل أولوية و مـراعـاة مصلحة هؤلاء الفاعلين.

ثالثاً. نظرية ما بعد التحديث (ما بعد الهيكلية) :

يتركز مفهوم هذه النظرية علي اعتبار أن الدولة ما هي إلا مؤسسة شاملة يمكن التعامل معها من خلال ثقافات مختلفة، وهو ما يعنى ضرورة الاهتمام بالجانب النظري ـ أو ما يعرف بنظرية المعرفة - أكثر من الجانب التطبيقي، ومـؤيدو تلك النظرية يرون أنهـا أكـثـر توضـيـحـاً للعديد من الاعـتـبـارات الأنثروبولوجية والتاريخية واللغوية وغيرها من الاعتبارات ذات الصلة بالدولة، ومن ثم فان نظرية ما بعد التحديث يقصد بها أساساً مشروعية الإدراك لتأثيرات

النماذج السائدة في المجالات الاجتماعية والإنسانية، وان كانت لتلك النظرية تأثيرات مدركة أيضاً علي الكثيرين نظراً لما يمكن أن تحدثه من تغييرات في معتقداتهم.

رابعاً. النظرية المؤسسية الجديدة:

إن المؤيدين لهذه النظرية يرون أنها ذات طابع تطبيقي شامل، وأنها ذات طابع علمي أكثر من أي نظرية أخرى، بالإضافة لكونها وسيلة لاستشراف المستقبل، وأنها تنبعث من سيكولوجية المنظمات، وتتمحور أساساً حول افتراض أن التاريخ ليس مؤثرا كما يعتقد الاقتصاديون، وان هناك الكثير من التأثيرات الناتجة عن العمل الجماعي (المجتمعي) والعمل العام، بمعنى أن الاهتمام في ظل هذه النظرية ينصرف إلى التفاعل بين الخيارات الجماعية)المجتمعية) من جانب، والمؤسسات العامة من جانب آخر، وان التركيز في هذا الشأن يكون على ما يحدث في الحاضر، أما المدخلات الماضية فهي تكون فقط مؤشراً لكيفية تأثيرها علي الخيارات التي يمكن إن يجب أن تتم أو تصنع.

خامساً. النظرية الديمقراطية:

وهذه النظرية أكثر ارتباطاً بالهيكل المؤسسي (البناء) في ظل الإدراك الأرثوذكسي، ونموذج النظرية يمكن الحكم عليه ليس من خلال الإطروحات الفلسفية التي تثار حول الديمقراطية، ولكن من خلال الدراسات التي تعمل علي إظهار العلاقات التجريبية التي تشير إلى أن الديمقراطية السياسية في علاقة تبادلية وإيجابية مع وجود أنواع حقيقية من الهياكل والمؤسسات الاجتماعية والديمقراطية فهي تعد من خلال هذا المنظور متغيراً مستقلاً، وقدمت تلك النظرية

افتراضات أخرى ومنها أن الديمقراطية ليس بالإمكان توقعها في الدول النامية الفقيرة كالدول الأفريقية، وان كانت الانتقادات التي وجهت إليها أكدت علي أن محاولة إضفاء الطابع الديمقراطي- وفقاً لها - يتطلب العديد من الإجراءات الطويلة والمضنية، كما أنها تتسبب في إثارة الكثير من المتاعب الكامنة تحت ستار من الاستقرار، كما أنها تمثل نوعاً ما من الرجعية، وبالتالي فهي ليست حركة تقدمية، وان هناك شك كبير في إمكانية أن تكون مثل تلك الدول ديمقراطية في ظل أية ظروف اجتماعية واقتصادية تمر بها.

سادساً. نظرية نظام الحكم:(١١)

إن أحد الاهتمامات المتعلقة بنظرية تحليل نظم الحكم يشير إلى أنها ركزت علي عملية التحول Transformation بالإضافة إلى تركيزها علي مفهوم الحكم Governance ، بمعنى كيفية إدارة العديد من الإجراءات والعمليات، وأيضاً التركيز علي المساعدات لإدراك كيفية أن أنظمة الحكم يمكن أن تتأثر بطريقتها في الاستفادة من المصادر و المدخلات، كذلك فان مجال تركيزها يتمثل - بصفة عامة - في الاهتمام بالقواعد والقيم الوسيطة في ممارسة العمل السياسي والاجتماعي.

إن نظريات التحول (الانتقال) لنظم الحكم أتت أساساً من الدراسات المتعلقة بكل من جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية في نهاية السبعينيات واوائل الثمانينيات، عندما تبنت هذه المناطق نوعاً ما من الديمقراطية التي يمكن من خلالها التعرف علي الدروس المستفادة من هذه التحولات وعوامل تحقيقها كمحددات للتحول الناجح للديمقراطية، وان الاختلاف يمكن أن يكون في كل من الأسلوب والتوجه، وان وجود مثل تلك التحولات النظرية يمكن أن يتيح الفرصة

لتفهم مثل تلك التحولات و إعطاء تصورات عن احتمالات الديمقراطية أكثر من أي شئ آخر.

لقد حازت نظرية نظم الحكم اهتماماً عاماً في الوقت الحالي انطلاقاً من افتراض مؤداه أن المعايير والقواعد المتعلقة بأنظمة الحكم المحددة يمكن أن تتغير وأنها تمارس لخدمة أغراض سياسية واضحة وأنها ارتبطت بإمكانية أن يكون هناك نوع من التفاؤل حول فرص التطوير و التحسين للظروف الإنسانية عن طريق التغييرات المتحققة في هياكل نظم الحكم القائمة.

سابعاً. نظرية التعددية الثقافية:

وتلك النظرية تميل إلى كثير من التحفظ في إبدائها للمقترحات من أجل العمل، كما أن تلك النظرية تميل إلى افتراض أن الهياكل الاجتماعية الموضوعة للتعددية الثقافية تكون صعبة الإصلاح، وذلك لان المآسي قد احتلت مكاناً بارزاً في كثير من المجتمعات المنقسمة وفقاً للخطوط الثقافية [١٢] و كانت هناك بعض الأسباب المعنوية التي تشير إلى صعوبة الامتناع التام عن الاستدلال بمثل تلك التوجهات، وقد تزايدت أهمية تلك النظرية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي (سابقا) والتكوين لدول جديدة في كل من أوروبا الشرقية ووسط آسيا، كما أن الاهتمام بهذه القضايا امتد في ظل الأحداث المفجعة في أجزاء عديدة من أفريقيا حيث يقود العنف والصراع الاثنى إلى سفك الدماء علي نطاق واسع كما هو الحال في كل من رواندا وبوروندي، ومن ثم فتلك النظرية تتعامل مع حالات واقعية لهذا النمط من مشكلات العنف والصراع الاثنى مع التركيز علي دور الهوية الثقافية - سواء فيما يتعلق باللغة أو العنصر أو الاثنية أو الدين _ علي التفاعلات الاجتماعية الوسيطة وعلي عمليات التوزيع المباشر للمصادر في المجتمع.

ومما تقدم يتضح انه علي مستوى المحللين السياسيين التقليديين والمعاصرين فان الدولة في أفريقيا تلقى اهتماماً خاصاً، ويتم التعامل من جانب هؤلاء بقدر كبير من الحرص والتحفظ بشأنها نظراً للعديد من الخصوصيات التي تميزها وترتبط بواقعها سواء فيما يتعلق بنشأتها وتطورها ومقوماتها وممارساتها وتفاعلاتها أو حتى علاقاتها، وهو الأمر الذي ينعكس علي كل من المستوى المفاهيمي و التنظيري، كما يتضح مما سبق أن هذا التوجه لم يستقر بعد علي المفاهيم والنظريات المحددة التي يمكن عن طريقها التفسير والتحليل الموضوعي لمفهوم ولطبيعة ولواقع الدولة في أفريقيا، ومن ثم يبقى السجال مفتوحاً بين هؤلاء المحللين والمهتمين بالدولة في أفريقيا في محاولة للسعي نحو إجراء مزيد من التفسيرات والتحليلات ونحو إعطاء مزيد من التصورات المناسبة عن الدولة في أفريقيا تكون أكثر شمولاً ويسراً وكذلك أكثر جدارة ومصداقية في التعامل مع واقعها.

المبحث الثاني

مراحل تطور الدولة في أفريقيا

مرت الدولة في أفريقيا بالعديد من المراحل في إطار عملية تطورها، وقد تأثرت الدولة بذلك في كل مرحلة ببعض الخصائص التي أثرت فيها وتأثرت بها، ويمكن الإشارة إلى تلك المراحل على النحو التالي:-

المطلب الأول: الدولة الأفريقية في مرحلة ما قبل الاستعمار

لم تكن أفريقيا قبل التكالب الاستعماري عليها ـ في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بموجب اتفاق برلين ١٨٨٤ - ١٨٨٥ الذي جعل تلك القارة

فريسة وغنيمة اقتسمتها فيما بينها الدول الأوروبية الاستعمارية ظلما وعدوانا _ مجرد غابات وأدغال ومجاهل، أو كما كان يحلو للأوروبيين تسميتها بالقارة السوداء.[١٣] والتي تعيش حالة من التخلف المزمن تستدعى إنعاشا حضاريا وإنسانيا متمدينا من جانب هؤلاء الأوروبيون، وانما الواقع والحقيقة يشيران إلى أن تلك القارة ظلت دوما زاهرة وذاخرة وواعدة بالحضارات والممالك ظلت كذلك لقرون طويلة و سبقت في رقيها وازدهارها، أوروبا وغيرها.

إذن فأفريقيا لم تكن علي هذا القدر من التأخر و التخلف الحضاري والإنساني ـ الذي روج إليه الأوروبيين، و إنما كانت تنعم بحضارة وتعيش في رقى واستقرار، وتشهد بذلك العديد من الحضارات والممالك الأفريقية القديمة مثل الحضارة المصرية ـ التي ظلت منذ مرحلة ما قبل الميلاد وحتى الوقت الراهن تدل علي أنها كانت حاضرة العالم، وبالمقارنة فان الحضارة الاوروبية أو الغربية كانت حينذاك في رحم الغيب ومن ثم فهي نتاج قريب العهد، كما انه عندما اكتشف الأوروبيون كل من استراليا والأمريكتين لم يكن حال السكان الأصليين يشير إلى وجود مظاهر حضارية، ففي استراليا كان سكانها يعيشون علي حرفتي الجمع والالتقاط وصيد الحيوانات مستعملة في صيدهم أدوات حجريه كتلك التي كانت مستعملة في العصر الحجري، في الوقت الذي كان الأفريقيون قد هجروها منذ أزمان بعيدة تتراوح بين ثلاثة آلاف وستة آلاف سنة، كذلك بالنسبة للأمريكتين فقد ظل الهنود الحمر حتى القرن الثالث عشر يستعملون أدوات العصر الحجري الحديث _ الأدوات الحجرية المصقولة _ في الوقت الذي كان الأفريقيون يستغلون الأرض في الزراعة معتمدين علي أدوات جديدة، فضلا علي ما كان ينعم فيه الثلث الشمالي للقارة من حضارة إسلامية فيما بعد، أما بقية القارة الأفريقية

فكان أهلها يخضعون إما لنظام القبائل أو لنظام الولايات والممالك بلغت من القوة والتنظيم والإدراك حدا تستطيع معه طرد الغزاة والمعتدين الطامعين فيها من وراء البحار حتى القرن التاسع عشر، ولعل هذا ما يفسر تأخر تكالب المستعمرين الاوروبيين وتغلغلهم في القارة، كما أن هذا التقدم والرقى الذي بلغه الأفريقيون هو الذي مكنهم من اكتشاف مواردهم وثرواتهم والاتجار فيها، وهو أيضاً الذي دفعهم إلى مقاومة حضارة الأوروبيين لعقود طويلة من الزمان.(١٤)

وإذا كانت زراعة المحاصيل و إنتاج الطعام - كأحد مظاهر الحضارة القديمة ـ لم تظهر في أفريقيا طفرة واحدة إلا في مصر وذلك منذ تسعة آلاف سنة عندما زرع الفراعنة المصريون المحاصيل الزراعية وقاموا برعي الأغنام والماعز والمواشي، ومن مصر انتشرت الزراعة و الرعي إلى بقية أفريقيا، كما عرفت مصر القرى المحصنة التي اخذ السكان في تحصينها ضد الغارات، كما عرفت الصناعات مثل صناعة المراكب الكبيرة وعمليات الاستخراج للمعادن والتجارة، وتلك المظاهر الحضارية سواء انتقلت من مصر إلى أفريقيا، أو أنها تطورت داخل مناطق متعددة داخل القارة الأفريقية إنما تدل علي السبق الحضاري الأفريقي، كما انه في مجال السياسة يلاحظ أن نظام الحكم في مصر قد وصل إلى مراحل متقدمة من التطور حيث اتحدت الأقاليم أثناء حكم الأسرة الأولى، ثم توالي بعد ذلك حكم الأسرات الذي اتسم في كثير من مراحله بالقوة والتنظيم الجيد وحسن الإدارة، كذلك فقد كانت هناك العديد من الممالك داخل القارة الأفريقية مثل: مملكة مروي في منطقة جنوب كوش (منطقة أسوان)، ومملكة أكسوم في شمال الحبشة في فترتي ما قبل وما بعد الميلاد، كذلك عرفت الحضارة السودانية في المنطقة الممتدة من مصب نهر السنغال غرباً والتي تشمل الأراضي التي تقع جنوب الصحراء

الكبرى والممتدة نحو الشرق حتى النصف الجنوبي لشاطئ البحر الآمر كما تضم أيضاً الأراضي التي تقطنها جماعات البانتو والتي تمتد من منابع النيل حتى منطقة الجنوب الأفريقي، واهم ما ميز هذه الحضارة أن شعوبها الأفريقية المختلفة اتبعت نظماً ودساتير متشابهة وكان علي رأس دول هذه المنطقة ملوك تقدم لهم فروض الطاعة والتقديس، ولم يكن النظام في الحضارة السودانية نظاماً إقطاعياً كما لم يعتمد علي الوراثة أو سلطة العائلات الكبيرة بل كان النظام في عمومه يقترب من البيروقراطية، إذ كانت السلطة في أيدي موظفين لا يباشرون أعمالهم داخل مكاتب لهم و إنما في حضرة الملك عندما يحلو له ذلك، حيث كان يحيط بالملك عدد من ذوى الألقاب بقدر ما تحتمل ميزانية الولايات ويتولى رئاسة الإدارة عدد قليل من كبار الموظفين، ويلي هؤلاء رؤساء الأقاليم والمناطق وهي وظائف يتوارثها الأبناء والأقارب الذين تعلموا في البلاط الملكي، واهم عمل يقومون به هو جباية الضرائب للملك. (١٥)

وأيضاً كان من ابرز نماذج نظم الدولة التي تطورت كأنماط مختلفة للعلاقة بين السلطة المركزية في العاصمة ودوائر الحكم في الإقليم والمناطق التابعة للملك، وانني شهدتها منطقة غرب أفريقيا هي إمبراطوريات غانا ومالي والولوف والسنغال، وعلي سبيل المثال فان إمبراطورية غانا التي أنشأها شعب السوننكي Soninke ربما خلال القرن الثالث الميلادي في منطقة السافانا الواسعة بين السنغال والنيجر، امتدت لتشمل الشعوب المجاورة، و لتضحي إمبراطورية مترامية الأطراف طورت نوعا من الحكم غير المباشر للمحافظة علي وحدة الإمبراطورية، أما إمبراطورية مالي فقد أنشأها الماندنجو وهي شعوب زنجية كانت تقطن سهل مادنكا الواقع بين السنغال والنيجر، ويعد "منسي كانكان موسى

"المعروف باسم " موسى الأسود" المؤسس لتلك الإمبراطورية التي تأسست في أوائل القرن الرابع عشر الميلادي تقريباً، وظلت إمبراطورية مالي تخضع لحكم ملوك ينتمون لأسر حاكمة قوية، وقد تمكن هؤلاء الملوك من حكم مختلف أرجاء الإمبراطورية التي أطلق عليها الأقاليم من خلال حكام محليين كانوا ينتمون بدورهم إلى اسر حاكمة ذات نفوذ في مناطقهم الإقليمية، بمعني أن ملك مالي كان يقوم بتفويض سلطته للحكام في الأقاليم المختلفة الذين يدينون له بالولاء والطاعة وقد حافظت هذه الإمبراطورية علي استقرارها ووحدتها لسنوات طويلة. (١٦)

ويمكن في هذا الصدد الإشارة إلى انه كانت هناك علي مستويات متفاوتة من الكثافة كيانات اجتماعية ترتبط بروابط القربى أو غيرها من الروابط الاجتماعية التي ترتكن علي تقاليد ثقافية أو تستند إلى هيكل إداري - سياسي منظم، وكان علي رأس هذه الأمم طبقات حاكمة تتولى جمع الجزية وترعي عمليات المبادلات التجارية مع الجيران وتحمي طرق التجارة والأسواق و تتولى إعادة توزيع الموارد والفوائض، وقد استخدمت هذه الطبقات الحاكمة أسطورة الأصل المشترك وأيديولوجيات القرابة والتاريخ الشفهي للهجرات والغزوات كأدوات لخلق تقاليد ثقافية مشتركة تخدم عملية تعزيز الهوية الوطنية، وتساعد علي تدعيم الولاء السياسي، ولقد شكل البعد الوطني حقيقة لدي هذه المجتمعات و يؤكد علي ذلك انه بعد أن تم تمزيق هذه المجتمعات نتيجة الغزو الاستعماري فإن محاولات جادة قد تمت لاستعادة هذا الواقع في الفترة التي أعقبت تصفية الاستعمار. (١٧)

و ما يجب التركيز عليه في هذا السياق أن بعض الدول السابقة علي الاستعمار كانت ترتبط بأمة، في حين أن البعض الآخر كان يرتبط بإقليم، ومن

أمثلة الحالة الأولى تلك الدول التي كانت في وسط أفريقيا واصطبغت بالصبغة التجارية أو بعمليات الغزو، واستطاعت أن تنمي هويات وطنية علي مدي قرنين من الزمان في ممالك كونجو Kongo وكوبا Cuba ولوبا Luba ولوندا Londa ومن أمثلة الحالة الثانية والتي افتقرت إلى هويات وطنية، مملكة نزنجا في مانامبا ومملكة امبانجالا في كاسانجي، ومملكة لوندا في كاذيمبي، ومملكة نياموبزي بيكي في جارنيجانزي، كذلك فان دول ما قبل الاستعمار ظهرت في بعض مناطق غرب أفريقيا لتكون بمثابة الدولة الديموقراطية الحقيقية والتي هي نمط فريد للدولة التي قامت بدور إنتاجي وتطويري من أجل المجتمع، حيث حركت النمو الاقتصادي والابتكار التكنولوجي، ومعظم ابتكاراتها التقنية مارستها باستقلالية في منطقتها مثل أعمال النسيج والصباغة والأعمال المعدنية، واقترن ذلك بالتوسع في حركة التجارة عبر الصحراء منذ القرن الثامن الميلادي فصاعداً، وهو ما ترتب عليه العديد من النتائج والتأثيرات علي التكوينات الاجتماعية للمنطقة بصفة عامة وعلي طبيعة ووظائف الدولة بصفة خاصة.(١٨)

المطلب الثاني: الدولة الأفريقية في مرحلة الاستعمار

إذا كان ميلاد الاستعمار في أفريقيا قد بدأ رسمياً اعتبارا من مؤتمر برلين ٨٤-١٨٨٥ إلا أن الاستعمار الحقيقي لتلك القارة يمكن إرجاعه إلى بداية التدخلات والممارسات الأوروبية في الشئون الأفريقية منذ القرن الثاني عشر متمثلة في تجارة الرقيق عبر الأطلنطي، ثم بعد ذلك المحاولات الأوروبية لإخضاع جميع المناطق الأفريقية تحت سيطرتها واستعمارها، وهو الأمر الذي ترتب عليه دخول الدولة في أفريقيا مرحلة جديدة من حيث طبيعتها ووظيفيتها وتأثيراتها الكارثية.(١٩)

والجدير بالذكر أن الأوروبيين استفتحوا تجارة الرقيق بتصدير المجرمين والمذنبين من سكان مناطق عديدة في القارة الأفريقية، ولكن عندما زاد الطلب علي تلك التجارة فقد بدأ المتاجرون فيها و المتعاونين معهم من ملوك وزعماء محليين في اصطياد وأسر سكان المناطق الداخلية مستعملين في سبيل تحقيق ذلك الأسلحة النارية التي جلبها الأوروبيين وتصديرهم كعبيد، بحيث كان يقدر ما تفقده غينيا علي سبيل المثال كل عام مائة ألف شاب وفتاة خلال القرن الثاني عشر، وقد استشرى هذا الأمر علي مستوى المناطق الأخرى بحلول القرن السابع عشر عندما تعاظم طلب الأوروبيون علي الأيدي العاملة لزراعة المناطق الاستوائية الأمريكية، فكانت المستعمرات الأسبانية تزودهم بالرقيق عبر الأطلنطي وسيطرت تلك التجارة علي كل نشاط الأوروبيين بحيث وصل العدد إلى تسعمائة ألف من الرقيق الأفريقي، واستحوذت أمريكا عام ١٦٠٠ علي حوالي ٢,٧٥ مليون فرد، وفي القرن السابع عشر بلغ العدد سبعة ملايين فرد، و في كل من القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر أربعة ملايين، وقد احتكر هذه التجارة كلا من الهولنديين والفرنسيين والبريطانيين والبرتغاليين فيما يعرف بمثلث الأطلنطي (أوربا _ أفريقيا _ أمريكا) Atlantic Triangular ولعل أكثر ما يمتاز به التطور الذي أصاب الدول الأفريقية في خلال القرن السابع عشر والثامن عشر هو نمو تلك الدول وامتدادها للداخل ، إذ لم تحتمل تلك الدول تجارة الأوروبيين المسعورة في الرقيق وإغاراتهم المستمرة علي المناطق الساحلية لجمع الثروات من وراء تلك التجارة.(٢٠)

وقد ظلت تلك التجارة مزدهرة ورائجة حتى الجزء الأخير من القرن التاسع عشر، ولم تنته فعلا إلا في أوائل القرن العشرين بعد أن تدهورت حالة الشعوب

الأفريقية، وخصوصا عليالمناطق الساحلية كنتيجة مباشرة لهذه التجارة الشائنة والتي تدهورت معها الحضارات التي قامت في تلك المناطق لقرون عديدة.(٢١)

وحتى بعد انتهاء تجارة الرقيق لم تقف المطامع الأوروبية عند هذا الحد المأساوي في تاريخ الإنسانية علي الأرض الأفريقية، وإنما تكيف المستعمرون الأوروبيون مع المستجدات الجديدة وانتقلوا إلى مرحلة أخرى أكثر انتفاعاً واستنزافاً من مجرد تجارة الرقيق، وتتمثل في افتراس القارة الأفريقية بأكملها حيث بدأ الأوروبيون يتسللون إلى مختلف أرجائها، وخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر تكالب البريطانيون والفرنسيون والهولنديون والبرتغاليون وغيرهم من الأوروبيين من أجل بسط هيمنتهم الاقتصادية والتجارية علي أفريقيا، وثمة مجموعة من العوامل التي أسهمت في التعجيل بعملية "التكالب الاستعماري علي أفريقيا " The Scramble for Africa ومن بينها طموح الملك ليوبولد الثاني ملك بلجيكا ـ آنذاك ـ في بناء إمبراطورية له تشمل منطقة حوض نهر الكونغو، وقيام ألمانيا بضم الكاميرون وشرق أفريقيا وجنوب غرب أفريقيا وتوجولاند، وبناء علي ذلك فقد دعي المستشار الألماني ـ في ذلك الحين ـ بسمارك عام ١٨٨٤ إلى عقد مؤتمر دولي لتخفيف حدة التنافس بين الدول الأوروبية في أفريقيا وانتهي هذا المؤتمر إلى وضع قواعد عامة لتنظيم ولتأسيس مناطق الهيمنة التجارية الاوروبي في أفريقيا.(٢٢)

بالإضافة إلى أن التقسيم الذي تم للقارة لصالح الدول الاستعمارية قد ساعد علي تكريس هذا الاستعمار وإضفاء نوع من المشروعية المصطنعة علي وجوده غير المشروع علي الأقاليم الأفريقية، وبما لا يتفق مع مصالح الشعوب الأفريقية ولامع حقوقها ولامع إرادتها وتطلعاتها، ومع اختلاف النظم والسياسات

الاستعمارية فان ثمة مجموعة من الملامح العامة مثلت قاسماً مشتركاً للحركة الاستعمارية في أفريقيا ومنها:(٢٣)

١ - أن جميع الدول الاستعمارية رفعت شعار " الأبوية السياسية Political Pa-ternalism " أي أنها جاءت إلى أفريقيا من أجل مهمة عالمية حضارية وهي نشر المدنية بين الأفارقة، وحينما تحولت المحميات الأفريقية إلى مستعمرات فان الدول الأوروبية الاستعمارية لم تأخذ هذا الشعار النظري بمحمل الجد وإنما أفصحت عن وجهها الحقيقي و السافر في الاستغلال والاستنزاف المفرط لثروات وخيرات القارة الأفريقية وعلي حساب شعوبها المقهورة والمستضعفة.

٢ - أن الحركة الاستعمارية في أفريقيا واجهت مقاومة عنيفة من الأفارقة خصوصاً بعد انكشاف أغراضها ومطامعها الفعلية والمتمثلة في الاستنزاف المستمر والمنظم لثروات البلاد الأفريقية، والانشغال بالأهداف والمصالح الأوروبية الاستعمارية علي حساب المصالح والأهداف الأفريقية، ومن ثم فان أحد النتائج الهامة لهذا الغزو الاستعماري تمثل في تنامي الروح الوطنية الأفريقية واستمرارها في النضال من أجل الحصول علي الاستقلال.

٣ - أن عملية التكالب علي أفريقيا أفضت إلى خلق ظاهرة الدول الحديثة - وفقا للمنظور الاوروبي - حيث سعت الدول الأوروبية إلى وضع أسس السلطة الاستعمارية فأنشأت الهياكل الإدارية والأبنية الأساسية اللازمة لتحقيق هذا الغرض وأيضاً لخدمة أهداف وسياسات وممارسات الاحتواء والاستيعاب لتلك المستعمرات باعتبارها أقاليم استعمارية وراء البحار، ولم تراع الظروف الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الأفريقية،

ومن ثم فإن الدولة الأفريقية المعاصرة في معظم الحالات تعد نتاج استعماري مصطنع، ولا تعبر عن واقع اجتماعي واقتصادي وسياسي وفقاً لمفهوم الدولة القومية، فإقليم الدولة ليس إلا نتاج تحديد تعسفي من جانب القوى الاستعمارية في إطار اختلال منظومة توزان القوى لصالح هؤلاء المستعمرين، وفي إطار التكالب والتقسيم لأفريقيا باتت الشعوب الأفريقية في الحقبة الاستعمارية تموج بالعديد من الجماعات المتمايزة في ثقافاتها ولغاتها ودياناتها، ومن ثم انتفت إرادة التعايش الجماعي التعاوني لتحل محلها رذيلة الصراع والتناحر في سياق تلك الدول المصطنعة، كما أن السيادة التي انتهكتها الدول الاستعمارية واحتكرتها لخدمة مصالحها سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة أكملت إفراغ مضمون الدولة من محتواها، ولذلك فان ظاهرة الدولة الأفريقية التي أنشأها الاستعمار كانت بمثابة تعبير قانوني أكثر من كونها حقيقة واقعية واجتماعية.

إذن فمع الغزو والاحتلال الاستعماري الاوروبي لأفريقيا، فان فرص تطور الهياكل الاجتماعية الأفريقية للتحول إلى أمم قد تقوضت إن لم تكن قد انهارت تماماً مع تدمير هياكل السلطة القائمة فيها ولم تنج من ذلك إلا بعض الدول مثل: مصر وليبيا وتونس والمغرب ورواندا و بوروندي وإثيوبيا وليسوتو وسوازيلاند ومدغشقر، في حين أنه في المستعمرات الأخرى والتي ضمت في إطارها جماعات اثنيه مختلفة كانت كثافة الشعور بالهوية القومية ضعيفة وقد تقدم الزعماء التقليديون هذه الجماعات كممثلين لها أمام الإدارة الاستعمارية، وكانت مهام هؤلاء الزعماء بالأساس استخراجية لخدمة المصالح الاستعمارية كجباية الضرائب وتجنيد العمالة والعمل الإجباري والحفاظ علي الأمن والنظام، وهو ما أسفر عن

كراهية المواطن العادي لهم بشكل دفعه للبحث عن قيادة جديدة له في الكفاح ضد الاستعمار، وقد وجدها في البرجوزاية الصغيرة الأفريقية الجديدة وهي الطبقة التي راحت ترفع لواء القومية الأفريقية، وهكذا فان التأثير الاستعماري علي المسألة القومية كان أمراً معقداً، فمن جهة أسفر الحكم الاستعماري عن تدمير عدد من الأمم السابقة علي الاستعمار أو تمزيقها إلى العديد من الجماعات الاثنية، ومن جهة ثانية فان الاستعمار قد أوجد الجماعات الاثنية والقومية في إطار مؤسسي إقليمي، مما وسع الفضاء الاجتماعي لهذه الجماعات وولد لديها خبرة الإحساس المشترك بالاضطهاد السياسي والقمع والاحتواء الثقافي سواء كانوا عرباً أم أفارقة وهو الأمر الذي دفع إلى التوحد في النضال المشترك ضد ذلك الاستعمار.(٢٤)

وحتى عندما بدأت مرحلة النضال فى مواجهة الاستعمار والعنصرية من جانب الأفريقيين من رواد حركة الجامعة الأفريقية في أمريكا الشمالية والكاريبي (مثل سلفستر وليامز، ووليام ديبوا، وماركوس جارفي) فتلك الحركة كانت بمثابة حركة فكرية تعبر عن الرغبة في تأكيد الذات الأفريقية للمنحدرين من أصل أفريقي خارج القارة سعياً لاستعادة الكرامة وإقامة أمة مستقلة علي ارض القارة الأفريقية، ولذلك فان المسألة القومية في أفريقيا باتت أكثر تعقيداً حيث برزت ثلاث هويات يمكن إقامة الدولة الأفريقية تأسيساً عليها وهي: (٢٥)

(أ) الأمة الإثنية: ذات التاريخ المجيد التي أحاطت بها العملية الاستعمارية، أو تلك التي ولدت في غمار تناقضات الوضع الاستعماري ومن أمثلتها: اجبو وكاساي ولوبا، ومن دعاة ذلك الزعيم النيجيري اوبافيمى اولو عام

١٩٤٧ حيث دعا إلى قيام دولة متعددة القوميات تتكون من فيدرالية تضم أمماً إثنية.

(ب) الأمة الإقليمية التي خلفها الاستعمار دون مراعاة للتعددية الإثنية والثقافية.

(جـ) الأمة الأفريقية الجامعة: ومن دعاة ذلك الرئيس الغاني الراحل " كوامي نكروما " الذي دعا لاقامة الولايات المتحدة الأفريقية.

وفي حين لم يفلح إقامة كل من الدولة علي النمط الأول والثالث فقد نشأت الدولة الأفريقية مرتبطة بهوية إقليمية ناجمة عن التقسيم الاستعماري، وغير مرتبطة بهوية اثنية تشكل بؤرة ارتكاز لتماسكها وباتت القضية المحورية في السياسة الأفريقية تتمثل في مشكلة الاندماج الوطني أو بناء الدولة الأمة. (٢٦)

وإذا كان مجيء الاستعمار الاوروبي قد ترتب علية تغييرات عديدة في الهياكل والديناميات للمجتمعات الأفريقية وفي مقدمتها الإنتاج من أجل السوق، والإدارة لدولة حديثة علي جميع مستويات مؤسساتها وسلطاتها المعقدة بالإضافة إلى الحرص علي أن يتولد داخل المجتمع مفاهيم هامة تتعلق بالحفاظ علي الهياكل الأيديولوجية والإدارية النوعية، الا أن كل ذلك قد اقترن بالجور السياسي والاستغلال للشعوب الأفريقية، وقد أدى ذلك أيضاً إلى مقاومة التاسيس لهياكل الدولة علي هذا النحو وهذه المقاومة ادت إلى تعديل سياسة الحكم الاستعماري من أجل إتاحة الفرصة أمامها لاستيعاب العناصر الوطنية وتعبئتها للعمل كوكلاء نشطين للسلطات الاستعمارية وساعدهم في ذلك أن الأفريقيين لم يكونوا ذلك الشعب المتجانس علي طول التاريخ بل كانت هناك

العديد من الجماعات ذات المصالح والتوجهات المختلفة وخصوصا نحو الدول الاستعمارية، ولذلك كان الصراع من أجل الاستقلال صعباً فالأفريقيين لم يبدءوا هذا الصراع في إطار جبهة متحدة ضد هذا الحكم الاستعماري، وكانت الجهود المبذولة لتنظيم الأحزاب السياسية - مع أنها مطلوبة من أجل تعبئة الشعب وتوعية جماعة الناخبين من أجل الاستقلال - كأداة لإعادة تمثيل المصالح المختلفة داخل المجتمع غالبا ما كان يصعب الاتفاق في إطارها وكثيرا ما انشغلت بقضايا أخرى بخلاف السعي للتخلص من الاستعمار. (٢٧)

المطلب الثالث: الدولة الأفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال

بعد صراع مرير ومفاوضات طويلة غالباً ما اقترنت بالتهديدات والفظاظة من جانب القوي الاستعمارية فقد حصلت الدول الأفريقية علي الاستقلال، ومنها عل سبيل المثال: كينيا في الشرق الأفريقي، أما في الجنوب الأفريقي فان كل من: أنجولا وموزمبيق وزيمبابوي لم تحرز استقلالها إلا بعد حروب عصابات ضد القوي الاستعمارية، أما المستعمرات في غرب أفريقيا فقد حصلت علي استقلالها بعد مناورات فرنسية لتخيير تلك المستعمرات بين استمرار ارتباطها بفرنسا أو الاستقلال، وبدأت غينيا برفض هذا الارتباط وأعلنت استقلالها ثم تتابع استقلال باقي الدول فيما بعد. (٢٨) وكان أخرها استقلال إريتريا عن إثيوبيا وإعلان قيام دولتها في أوائل التسعينيات(١٩٩٣)، وفي إطار تناول الدولة الأفريقية فيما بعد الاستعمار يمكن الإشارة إلى ما يلى:

اولاً : إرهاصات دولة ما بعد الاستقلال :

مع بدايات استقلال العديد من الدول الأفريقية، فان الأمل في إقامة الأمة الأفريقية والدولة الأفريقية الجامعة صار مجرد لغو فارغ المضمون، وهو ما اتضح

علي سبيل المثال في اجتماع مؤتمر الشعوب الأفريقية بأكرا عام ١٩٥٨ ذلك أن معظم الوفود كانت تمثل حركات وطنية تسعى لاستقلال أقاليمها المستعمرة و تدعمت الوطنية الإقليمية بصورة مكثفة وأسفرت عملية الاستقلال عن قيام العديد من الوحدات السياسية المعترف بها في أفريقيا والتي يمكن تصنيفها علي النحو التالي:(٢٩)

١ - دول تاريخية: مصر وليبيا والمغرب وتونس ورواندا وبوروندي وإثيوبيا وليسوتو وسوازيلاند ومدغشقر.

٢ - دول ذات هويات ثقافية: الجزائر وبتسوانا والصومال.

٣ - دول ذات تعددية إثنية وثقافية: وتضم باقي الدول الأفريقية وهذه الدول تعانى بدرجة أو بأخرى من أزمة الاندماج الوطني مع هيمنة جماعة علي بقية الجماعات الأخرى سياسياً واقتصادياً وثقافياً ورفضها الالتزام بتحقيق الوحدة في إطار التنوع بما ينطوي عليه ذلك من احترام ثقافات ولغات ومعتقدات الجماعات الأخرى.

كما يلاحظ أن الدولة الأفريقية المستقلة أو الموروثة عن الاستعمار إتسمت بوجود بعض الخصائص الرئيسية ومنها: (٣٠)

الأولى. الطابع المركزي للدولة:

حيث أن وجودها بات محسوساً في كل مكان، فهي تحكم وتوجه وهي تشكل مجمل الحياة الاجتماعية وتحدد وتؤطر كافة أشكال التفاعلات، ثم إنها مكافأة العمل السياسي فمن يسيطر عليها يحصل علي كل شئ تأسيساً علي أن اللعبة السياسية هي لعبة صفرية Zero Game. ، بمعنى أن المركزية داخل الدولة

الأفريقية أصبحت واضحة ومتفشية في كل مكان بداخلها فهي التيٍ تسيطر وهي التي توجه وهي التي تسيء تسيير الاقتصاد الوطني وهي التي تستهلك القدر الكبير من المصادر المتاحة لها في المرتبات التي تنفق علي وظائف وأنشطة هادفة وأكثرها غير هادف وعلي استثمارات مفيدة ومعظمها غير مجدي، واقترنت المركزية بالفساد وباتت تشكل الحياة الاجتماعية عن طريق المنح أو المنع وتقييد تفاعلات الجماعات داخل قنوات ومسارات محددة، وأصبحت بمثابة الجائزة لأصحاب النفوذ والسيطرة التي من خلالها يستخدمون من الوسائل ما يعزز جانبهم في صراع المصالح الشخصية في الوقت الذي يظهرون فيه أمام الجماهير علي أنهم رعاة المصالح العليا للدولة.(٣١)

الثانية. الطابع الرخوي للدولة:

تبدو الدولة الأفريقية في غالب الأحيان ضعيفة وهشة وغير فعالة، كما تفتقر إلى عصب مؤسسي قوى والي قواعد واليات تسمح لها بالتصرف والقيام بوظيفتها كدولة، ثم أنها لا تستطيع منع مواطنيها من اللجوء إلى العمل السياسي السري ولا من الممارسات غير القانونية، كما لا تستطيع منعهم من السيطرة علي الاقتصاد السري (التهريب بكافة أشكاله) ولذا فمن السهولة بمكان إسقاطها بحروب أهلية أو بانقلابات عسكرية أو باغتيالات سياسية.

الثالثة. الطابع الوقفي للدولة:

إن كل ما في الدولة الأفريقية موقوف علي شخص الحاكم حيث لا تفرقة بين شخص الحاكم وبين السلطة السياسية، فلا تداول للسلطة ومن يمسك بزمامها يستمر في ذلك مدى الحياة لا يحول بينه وبينها إلا مرض مقعد أو وفاة أو

اغتيال أو انقلاب، وقد أدى ذلك إلى شخصنة السلطة بكل ما يترتب علي ذلك من نتائج تتمثل في عدم التفرقة بين المال العام والمال الخاص من جهة، وبحيث أصبحت مناصب الدولة ممراً إلى المكاسب والمغانم الاقتصادية من جهة ثانية، وصار الفساد والمحسوبية نتاجا للسيطرة علي السلطة من جهة ثالثة.

الرابعة. الطابع النخبوي للدولة:

ترتكن الدولة الأفريقية ـ غالباً ـ علي جماعة إثنية بذاتها بما يعنيه ذلك من ضرورة التمسك بالسلطة من جانب هذه النخب لحماية مصالحها الذاتية من جهة، ولحماية مصالح الجماعة الاثنية التي تمثلها من جهة أخرى في مواجهة النخب التي تمثل الجماعات الأخرى، وقد ترتب علي ذلك نتيجة مفادها أن الحروب الأهلية والانقلابات العسكرية في أفريقيا ليست مجرد أفعال يقوم بها متمردون أو عسكريون لحماية مصالحهم الذاتية بقدر ما هي تعبير عن رغبة جماعة إثنية في إزالة أخرى من السلطة لحماية ولتحقيق مصالحها (إثيوبيا: الأمهرة/التجراي، ورواندا وبوروندي: الهوتو/التوتسي، ونيجيريا: الإيبو/الهوسا، و السودان: العرب الشماليون/الأفريقيون الجنوبيون ... الخ) علي اعتبار أن الإمساك بالسلطة يعد مغنما وفقدانها يعد مغرما و خسارة كبرى من كافة الأوجه السياسية و الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.. الخ.

الخامسة. الطابع التدخلي للدولة:

بعد أن أصبحت معظم المستعمرات الأفريقية دولاً مستقلة، سرعان ما تحركت بسرعة في اتجاه تحقيق وضعية الدول المتدخلة، وهكذا مضت دولة ما بعد الاستعمار في طريق مألوف للتطور، فهناك دولة شديدة التمركز مستبدة وذات

طابع تقييدي في عملها وفي أدائها لوظائفها وهي تعمل علي تركيز سلطة الدولة في قبضة شخص واحد وربما تكون هناك مجموعة صغيرة من المسئولين حوله، وتسعى هذه الدولة التدخلية في أفريقيا إلى تقليص و تقييد الحياة الاجتماعية للمواطنين وتستخدم في الغالب أكثر الوسائل قسوة وخسة لتحقيق ذلك، ويرمى هذا النمط من الدولة التدخلية في المجال الاقتصادي إلى تحقيق السيطرة الكلية تقريبا علي جميع الأنشطة الاقتصادية، ويأخذ هذا المسعي أشكالا مختلفة كأن تقوم الدولة بتأميم المشروعات الصناعية والزراعية والتجارية.. الخ، وفي أحيان أخري تساعد الدولة رأس المال علي ممارسة وظيفته بصورة أكثر كفاءة، وهناك حالات أيضاً تكون فيها مؤسسات الدولة المختلفة حيث تكون مجرد هيئات لضخ الموارد العامة في أيدي نخبة أو جماعة خاصة، وفي الجانب السياسي تعتبر الدولة كل أصوات - أو حتى إيماءات - المعارضة الشرعية خارجة علي القانون، و هي تنكر بوجه عام الحد الأدنى من المساحة أمام الآراء السياسية للمواطنين، لتمثل بذلك موقفا مناقضاً و بشكل صارخ لكل القيم التي حارب من أجلها المواطنون خلال فترة النضال الوطني.[٣٢]

السادسة. الطابع التبعي للدولة:

كانت الحكومات القمعية والسلطوية والدكتاتورية في أفريقيا، تحصل علي الدعم من الحكومات الأجنبية- وخصوصا خلال حقبة الحرب الباردة - لما تبديه من ود وصداقة تجاه مثل هذه الحكومات ففي حالة الولايات المتحدة الأمريكية فقد أشار البعض ومنهم "هنري كيسنجر" وزير خارجيتها الأسبق: بأنه تم تبرير مثل هذه السياسات بوضوح بتحديد تمايزات بين ما أطلق عليه الاوتوقراطيات التقليدية وتلك الثورية بحيث تعد الاوتوقراطيات التقليدية أنظمة سلطوية يمينية

مثل نظام موبوتو في زائير (الكونغو حالياً)، أما الاوتوقراطيات الثورية فهي ما دأبت الحكومات الأمريكية علي الإشارة إليها بعبارة " الأنظمة التوتاليتارية " مثل النظام الماركسي في إثيوبيا أثناء حكم "مانجستو هيلا ماريام"، وأن الحكومات السلطوية التقليدية تكون أقل قمعاً من الاوتوقراطيات الثورية وأكثر سرعة في التأثر بعملية اللبرلة ومن ثم فهي أكثر توافقاً مع مصالح الولايات المتحدة وينبغي بالتالي أن تعمل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الاحتفاظ بعلاقة وثيقة بمثل تلك الأنظمة بينما تدخرهم في ذات الوقت لمستقبل ديمقراطي في إطار مجال نفوذ الولايات المتحدة، وبقدر ما يتعلق الأمر بالأنظمة التوتاليتارية - وبصرف النظر عن الجهود الحقيقية التي تبذلها هذه الأنظمة تجاه إجراء بعض التحولات الاجتماعية شعبية النمط - ينبغي أن تحتل قضية تدمير هذه الأنظمة سياسياً موضع الأولوية بأن تتوقف الولايات المتحدة عن إمدادهم بأي دعم اقتصادي وفي كلتا الحالتين لا تعمل سياسة الولايات المتحدة الخارجية تجاه تقديم العون للجماهير الشعبية، و إنما تحرص علي العمل تجاه تحقيق أهداف مصالحها القومية الخاصة علي المستوى العالمي.(٣٣)

ومن الواضح في هذا الشأن أن الدول الفاعلة في المجتمع الدولي مصممة علي الربط بين أهدافها ومصالحها العليا علي المستوي العالمي، وبين ضرورة أن يكون هناك دول تابعة لها، وان سياسات الترغيب والترهيب تكون بمثابة الأساس لمثل تلك العلاقات، ويلاحظ أن العديد من الدول الأفريقية قد استدرجت إلى علاقات التبعية تلك سواء في حقبة الحرب الباردة أو فيما تلاها وذلك في إطار ما يعرف بالنظام العالمي الجديد تارة أو بالعولمة تارة أخري.

السابعة. الطابع العسكري للدولة:

إن أهم ما يميز الدولة في أفريقيا هو غلبة الطابع العسكري عليها بمعنى أن العسكريين منغمسون في السياسة بل وغالباً متورطون فيها ، وبغض النظر عن النظام الحاكم داخل الدولة سواء كان مدنياً أم عسكرياً فان هذا التورط من جانب العسكريين دائماً ما يتفاعل مع أي نظام منهما كيفما تكون الأحوال، فإذا كان النظام الحاكم مدنياً يقع الانقلاب العسكري ليتحول النظام إلى نظام عسكري، ثم لا يلبث العسكريون أن يحاولوا إضفاء الطابع المدني علي النظام الحاكم أو أن يحدث انقلاب عسكري مضاد وهكذا تبقى الدولة الأفريقية تدور في مثل تلك الحلقة المفرغة مع ما يقترن بذلك من تأثيرات علي واقع الحياة السياسية وحالة الاستقرار والأمن داخل الدولة وحالة التنمية بمفهومها الشامل. (٣٤)

ثانياً. مظاهر أزمة دولة ما بعد الاستقلال:

تمر الدولة في أفريقيا بأزمة عميقة ومتزايدة الحدة تشمل كافة أبنيتها ومؤسساتها سواء السياسية منها أو المدنية، وتلقى بآثارها السلبية ليس فقط علي حسن أدائها لوظائفها وعلي قاعدة شرعيتها وإنما علي حقيقة وجودها في حد ذاته وبدرجة تدفع للتساؤل عما إذا كانت الدولة في أفريقيا بالفعل مؤسسة اجتماعية سياسية أم وهماً مؤسسياً منقطع الصلة بالواقع الاجتماعي وبالحياة السياسية، ومن هذا المنطلق فإن أزمة الدولة في أفريقيا يمكن توضيح مظاهرها كما يلي: (٣٥)

(أ) تزايد المعارضة التي تبديها الشعوب في العديد من الدول الأفريقية في مواجهة أنظمتها الحاكمة علي أثر اتضاح فشلها في التفاعل الإيجابي

معها، وفي تلبية الحد الأدني من الحاجات الضرورية والأساسية، ومحاولة تهميش تلك الشعوب والحيلولة دون مشاركتها، في الوقت الذي تستأثر فيه تلك الأنظمة بكل من مزايا الثروة والسلطة، وبالتالي فان حركة الاحتجاج الشعبي والتي تأخذ أشكالاً عدة ابتداء من المظاهرات العنيفة وانتهاء بالسلبية والخنوع وتراجع الانتماء والولاء الوطني بل وأحياناً الانسحاب الكامل من نطاق الدولة.

(ب) تزايد فشل الدولة الأفريقية في القيام بالوظائف الأساسية المحددة سواء عند الاستقلال أو بعده، ومنها الفشل في قيادة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي يشير واقع الممارسة الفعلية لها إلى تدنى معدلات النمو لأدنى حد لها واستفحال التخلف الاجتماعي، ولم تكن باقي الوظائف أحسن حالا، ومن ثم باتت الدولة الأفريقية قعيدة المشكلات التي تتفاقم والشلل الوظيفي الذي يتعاظم والجماعات الإثنية التي تعانى الانقسام والتناحر وعدم مبالاة النظام الحاكم.(٣٦)

(جـ) تزايد هشاشة الدولة الأفريقية وتضاؤل سيطرتها علي مجريات الأمور في الداخل، وذلك علي الرغم من كثافة مؤسساتها وتنامي تبعيتها للخارج، بحيث تحولت الدولة في كثير من الأحيان إلى وسيط بين الداخل والخارج أكثر من كونها فاعلاً إيجابياً.

(د) اتسام مؤسسات الدولة الأفريقية بالشكلية، حيث لا علاقة بين اختصاصاتها المنصوص عليها في الدساتير والقوانين واللوائح المنظمة لها وبين اختصاصاتها الفعلية، ولا علاقة أيضاً بين الوظائف المنوطة بها

رسمياً والوظائف الحقيقية التي تمارسها، و من ثم فإن هذه الدساتير والقوانين واللوائح ذات الصلة بالدولة لا تساعد كثيراً في فهم العملية السياسية والإدارية بداخلها.

(هـ) اتسام مؤسسات الدولة بالانتقالية وسرعة التغير نظراً لظروف حالة عدم الاستقرار التى تمر بها الدولة فى أفريقيا، وهو ما يجعل من الصعوبة استقرار الأداء الوظيفي لها، كما أنها لا تعبر عن الواقع الاجتماعي والسياسي الأفريقي حيث أنها أقيمت علي سبيل المحاكاة للنمط الأجنبي.

ثالثاً. أزمات دولة ما بعد الاستقلال:

إذا كانت جذور ومكونات أزمة الدولة في أفريقيا بعد الاستقلال تكمن أساساً في مواريث التاريخ ، فإنها أيضاً تكمن في أحداث ومجريات الواقع المعاصر مع تداخل وتشابك الفعل ورد الفعل في المجتمع الذي تحيا فيه، ويمكن الإشارة إلى بعض تلك الجوانب كالتالي:(٣٧)

(أ) أن الواقع المعاصر للدولة الأفريقية وان كان قد بدأ بعمل وبإنجاز الحركات الوطنية حيث تمت تصفية الإدارة الحكومية الاستعمارية الأوروبية وإعلان الاستقلال من خلال الأسلوب السياسي التفاوضي - فيما عدا عدد قليل من الحالات التي حصلت علي الاستقلال بالأسلوب الكفاحي المسلح - وما يمكن التأكيد عليه هو ما انتهت إليه أوضاع هذه الدول علي الرغم من التفاوت بينها في أسلوب الاستقلال وعقائده المعلنة فجميع الدول المستقلة بدأت حياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بتصور مجتمع ودولة أفريقية طبقاً لنمط أوروبي (شرقي أو غربي) أو أمريكي، لذلك فقد

أنشأت رموز ومؤسسات الاستقلال وأجهزة الحكم والإدارة وبنايات السلطة وصاغت الدساتير.. الخ طبقاً لنماذج أوروبية أو أمريكية وأيضاً في ذات المرحلة التاريخية فشلت أو انهارت محاولات وتجارب الوحدة بين الدول بمختلف أشكالها وظلت الدولة القطرية هي النموذج الساري علي الرغم من الأزمة المعقدة التى تمر بها.(٣٨)

وترتيباً علي هذا تم بناء دولة مستقلة طبقاً لنموذج الدولة /الأمة وعلي أساس احترام وقدسية الحدود الإدارية الاستعمارية _ الموروثة عن الاستعمار _ لكل إقليم والتي تحولت إلى حدود سياسية، وإذا كان نموذج الدولة / الأمة هو نموذج منتشر في العالم المعاصر، ويعد أحد المواريث المتطورة فكرياً ومادياً من خلال التجربة الأوروبية، ويقوم علي فرض نظري بوجود أمم متكونة أو أمم في طور التكوين ويكون لكل منها حق تقرير المصير وإقامة دولتها المستقلة باعتبار أن الدولة / الأمة هي أرقي صور التعبير عن الأمة، فان الحدود الموروثة عن الاستعمار في القارة الأفريقية قد تحولت إلي حدود سياسية تعبر عن سيادة الدولة بكل القيم والرموز والقواعد القانونية التي يحتويها القانون الدولي العام، وجاء ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ليزداد هذا الوضع رسوخاً بإقراره احترام الحدود القائمة عند الاستقلال وعدم القبول بتغييرها، وهذه هي البداية التي أنشأت الأزمة الراهنة في أساس وجود الدولة / الأمة حيث ثبت من الممارسات والواقع القائم أن التركيب الاجتماعي للدول الأفريقية لا يمثل أمماً إلا في حالات استثنائية ونادرة وماعدا ذلك فهي مجموعات علي مستويات متعددة من الشعوب والأقليات والأديان والثقافات والمستويات الحضارية وفيها

تباين واضح داخل كل دولة.(٣٩)

وهذا الوضع الاجتماعي الأفريقي لم تفلح في تطويره أو علاجه النظريات الأوروبية والأمريكية القائلة بإمكانية بناء الأمة وبناء الدولة، ولهذا فقد انتشر البديل وهو العنف والقمع والحروب الأهلية و الصراعات الحدودية وتنوعت وتوالت الانقلابات وإجراءات التغيير في قيادات النظم السياسية وفي عقائد كل نظام وكل انقلاب، الأمر الذي جعل صفة عدم الاستقرار هي الوضع السائد والمستمر في الدول الأفريقية، كما دعت متطلبات مواجهة حالة عدم الاستقرار إلى نمو وتضخم دور الأجهزة العسكرية والأمنية التي تحتكر رسمياً أدوات القمع والردع.

(ب) أن أزمة الدولة في أفريقيا لا ترتبط فقط بنوعية الفئات الحاكمة و صراعات النخبة وتشرذمها و إنما ترتبط أيضاً باستمرار فاعلية دور المتغير الخارجي الأجنبي الذي قبل بوضع الاستقلال السياسي واحتفظ باستمرار الوضع الاقتصادي والاجتماعي الأفريقي في حالة ارتباط وتبعية. ومن هذا المنطلق فان دور المتغير الخارجي يظهر بوضوح في نمو وتعقد هذه الأزمة حيث قامت الدولة الأفريقية في مناخ الحرب الباردة الأولى في الأعوام الستينيات من القرن العشرين ، ثم مرت فترة الوفاق الدولي في أوائل السبعينيات وجاءت فترة الحرب الباردة الثانية منذ أواخر النصف الثانى للسبعينيات وخلال أعوام الثمانينيات.(٤٠) ويلاحظ أن تلك الأزمة لم تقف عند هذا الحد وإنما دخلت من جديد آتون ما يعرف بالعولمة ولتبدأ علي أثر ذلك مرحلة جديدة مصحوبة بالعديد من المتغيرات والمستجدات والمشروطيات التي تزيد من تعقيد الأزمة .

(جـ) أن أزمة الدولة / الأمة بدأت منذ أن وصل قادة الحركات الوطنية الذين تولوا مناصب الحكم والإدارة، وبدأت عمليات بناء هياكل ومؤسسات الحكم المركزي مع التوسع في إنشاء الأجهزة والمؤسسات والإدارات التي كان يفترض نظرياً أن تترجم مسؤوليات ووظائف الدولة المستقلة إلى واقع في حياة المجتمع الأفريقي، ولكن الموارد التي كانت تسيطر عليها الدولة ظلت تتصف بالندرة النسبية عن أن تقابل التطلعات الشعبية والأماني والوعود المرتبطة بمعنى وبجوهر الاستقلال ومن ثم بدأت في الظهور وفي النمو بعد ذلك أزمة التراكم الرأسمالي وتولدت عنها مع مرور الزمن أزمة الشرعية.

لقد فشلت أجهزة ومؤسسات الدولة المستقلة في توليد التراكم الضروري والمناسب لبناء وتشييد الأسس والأبنية اللازمة للتنمية ولمقابلة إشباع التطلعات الشعبية، الأمر الذي جعل خطط التنمية والتحديث تتعثر باستمرار وتتغير مع تغير النظم والقيادات، وبينما كان يحدث هذا بالنسبة للمصالح الشعبية المتنوعة كانت مصالح ومغانم ومراكز الفئات الحاكمة تتزايد وتترسخ، الأمر الذي جعل عملية التراكم الرأسمالي تتحول إلى عملية تراكم للإثراء الشخصي لقطاعات من الفئات الحاكمة، وأمام هذا الوضع بدأ النزاع والشقاق ينتشر في داخل هذه الفئات الاجتماعية المدنية، ولما كانت المشاركة الشعبية الموروثة من أيام الحركة الوطنية قد تناقصت ثم انعدمت مهما كانت أشكال ومستويات التنظيمات السياسية الشعبية والحزبية.[٤١] ولما كانت جميع مؤسسات وأبنية السلطة والنظم محكومة من خلال سلطة الدولة والقيادات الحكومية كان الوضع الطبيعي هو أن

يصبح العنف والقمع والردع أساس بقاء أصحاب السلطة وأن يصبح العنف والانقلاب هو أسلوب تغيير أصحاب السلطة. وهكذا بدأت الدائرة تدور بلا نهاية أو توقف ودخلت المؤسسة العسكرية في الصراع وتم استخدام أسلوب الانقلاب الذي ما يلبث أن يليه انقلاب أو محاولة انقلابية أخرى.

(د) إن الفئات والطبقات الاجتماعية _ مدنية وعسكرية _ قد استخدمت أجهزة ومؤسسات النظام والحكم لفرض سيطرتها وتأكيد استيلائها وتسييرها لموارد المجتمع، وكل هذه الفئات تستمد قوتها الاجتماعية من علاقاتها بالجهاز السياسي والإداري سواء أكانت تشغل مناصب أم كانت تعمل في ميدان الاقتصاد والخدمات والتصدير والاستيراد.. الخ، إنهم جميعا كانوا علي علاقة بدور وبعمل الجهاز الإداري البيروقراطي الحكومي، ومن ناحية أخرى فقد استخدمت الحكومات الأفريقية سياسة التوسع في الوظائف والخدمات مدخلاً وطريقاً إلى استيعاب قطاعات جديدة من النخبة ومن الأجيال المتتالية، ولكن ما حدث هو أن طاقة الاستيعاب الحكومي كانت لها حدود اقتصادية واجتماعية متنوعة، فالاقتصاد محكوم بعلاقاته الخارجية علي الرغم من خطط التنمية والمجتمع منقسم إلى شعوب وديانات وثقافات متنوعة، والحكومات الأفريقية تنظر إلى هذا التنوع نظرة تمييزية يترتب عليها منح الغنائم للأقارب ولصلات الدم والنسب والتأييد السياسي، ولذلك فان الانقلابات والتغييرات في نظم الحكم كانت تفلح فقط في تغيير المسؤوليات القيادية العليا والمناصب الاستراتيجية في مؤسسات الحكم والإدارة، ولكن الذي بقي باستمرار وحافظ علي وجوده ودوره هم الموظفون والإداريون والبيروقراطيون والتكنوقراطيون

الذين يديرون جهاز السلطة ومؤسساته لحساب كل قيادة وكل انقلاب وكل ثورة مهما تعددت المسميات والشعارات.

(هـ) أن أدوات الدولة سواء كان المهيمن عليها الحزب المسيطر أو العصبة العسكرية تجسدت ملامحها الرئيسية في أفريقيا بعد الاستقلال في المركزية والطابع الفردي للسلطة وظلت حالة الاستعلاء والتفوق للسلطة التنفيذية الممثلة عادة من جانب بيروقراطية الدولة وأحياناً عن طريق التنظيم الحزبي، وبالتالي فان تفوق السلطة التنفيذية علي كل من السلطة التشريعية والقضائية أصبح أمراً ثابتاً ومقرراً، وكيفما تكون الرئاسة مدنية أو عسكرية فإنها تأتي لتعكس الانتقال الرسمي للسلطة من المشرع إلى الرئيس التنفيذي بغض النظر عن حقيقة الممثلين الحقيقيين للوضع والواقع الدستوري حيث أن موازين القوي تظل تعمل لصالح تكريس الحكم الشخصي والمصالح المحدودة للنخبة الحاكمة ودون الاهتمام حتى بالحاجات الضرورية / الأساسية للأغلبية العظمي من المواطنين.

(و) لقد ورث القادة الوطنيون الأفريقيون هياكل العنف من السلطات الاستعمارية البائدة ووظفت هذا لتدعيم سيطرتها وسلطتها، وأصبحت علاقات الدولة _ المواطن تتسم بالصراع وبالضعف علي الرغم من وجود قدر ما من الاستقرار النسبي سياسياً واقتصادياً مقارنة بالحقبة الاستعمارية، وعلي سبيل المثال فان إساءة حقوق الإنسان أثناء الحكم العسكري أو الاوتوقراطي في أجزاء عديدة من القارة يمكن إدراكها علي ضوء انه عندما تولي قادة أفريقيا السلطة في دولة ما لم يكن هناك إجراءات مؤسسية أو وطنيه من أجل ممارسة السلطة السياسية كما لم يكن

هناك قواعد للشرعية يتم من خلالها تعيين وتحديد حدود عمل الدولة ولوضع حقوق الإنسان وخصوصاً حقوق الفرد في النظام السياسي، ومن ثم فان الافتقاد إلى قيم ثابتة ومقبولة في علاقات الدولة / المجتمع تركت فراغاً وغموضاً في العلاقات بين الطرفين وبالفعل فان كثيراً من قادة ما بعد الاستقلال اعتادوا علي الدكتاتورية الاستعمارية وروجوا لها باعتبارها الديموقراطية كما أن التأسيس لمعارضة سياسية إنما جاء بمبادرة وبمباركة من داخل الحكومة وهو أمر ينطوي علي قدر كبير من الغرابة ليس فقط لكونه تعسفاً وقمعاً و إنما أيضاً لأن التسلط المزمن لرؤساء الأحزاب / الواحدة أصبح القاعدة وليس الاستثناء، وفي كثير من الدول الأفريقية فان المواطنين لم يتوافقوا مع الدولة التابعين لها ولذلك تنامت وتعاظمت رغبتهم وارادتهم في تحديها واقترن ذلك أحياناً باستخدام العنف - والذي وصل في بعض الأحيان إلى حد الحرب الأهلية _ وبالتالي فان نظام مثل تلك الدولة الذي لا يعمل من أجل إقرار الأمن والتنمية والرفاهية لمواطنيه ليس بالإمكان توقع شرعيته بل علي العكس يكون مثل هذا النظام أكثر هشاشة وانحطاطاً وأكثر ترهلاً واستنزافاً وكذلك أكثر انتهازية، وبناء علي ذلك فان الدولة الأفريقية فيما بعد الاستعمار ليس بالإمكان التعامل معها علي أساس نظرية العقد الاجتماعي مع مواطنيها وإنما هي بالأحري أكثر تفهماً واستعجالاً في تقويض حقوق مواطنيها وتحت زعم ضرورة الحفاظ علي الأمن والوحدة الوطنية والذي يعد من وجهة نظرهم أن له الأولوية علي الاهتمام بحقوق الشعب.(٤٢)

المبحث الثالث

عمليات تحول الدولة في أفريقيا

لقد تبنت الدول الأفريقية العديد من المؤسسات والسياسات المختلفة في إطار عمليات التحول للدولة في أفريقيا، وكذلك انتهجت أيديولوجيات متنوعة في محاولة لإحداث تغييرات هيكلية أساسية داخل مجتمعاتها وخصوصاً في المجالات التنموية وفي مجالات بناء الدولة وبناء الدولة _ الأمة وذلك كمؤهلات أساسية لإتمام عمليات التحول في عهد الاستقلال وما بعده، وسيتم تناول بعض عناصر تلك العمليات كالتالي:

المطلب الأول: إضفاء الطابع المؤسسي علي الدولة في أفريقيا

دأبت معظم الدول الأفريقية منذ الاستقلال علي الاهتمام بمختلف المؤسسات السياسية الوطنية الجديدة، بمعنى إضفاء الطابع الوطني علي المؤسسات الموروثة عن الاستعمار أو استبدال بعضها أو إضافة ما تراه مناسباً إستجابة للمتطلبات الجديدة لتلك الدول حديثة الاستقلال علي اعتبار أن مثل تلك المؤسسات هي التي يتكون منها أساساً جهاز الدولة الذي يتولى إدارة وتسيير شئون البلاد ومن مظاهر ذلك ما يلي:

اولاً. التغيير الدستوري:

يلاحظ علي دساتير الدول الأفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال أنها كانت وبدرجة كبيرة نماذج مماثلة لدساتير القوى الإمبريالية وبالتالي لم تكن مصممة وفقاً للمتطلبات الخاصة والضرورية للدول الأفريقية وربما كان ذلك انعكاساً للافتراضات التالية: (٤٣)

الأول : أن الوطنيين الأفريقيين وقد استقلت دولهم فإنهم لا يقبلوا بدساتير أقل في تصميمها وصياغتها عن دساتير حكامهم الإمبرياليين السابقين.

الثاني: أن الحكام الإمبرياليين لم يقوموا بالإعداد المناسب لمستعمراتهم وتهيئتها لفترة ما بعد الاستقلال ومن ثم فإنهم لم يشغلوا أنفسهم بوضع دساتير متميزة لمستعمراتهم تختلف عن دساتير الدول المتروبولية وتتناسب مع الواقع الذي يعايشونه والظروف التي يمرون بها.

الثالث: أن المستعمرات كانت تعد أقاليم تابعة للدول المستعمرة فيما وراء البحار ومن ثم فان دساتير تلك الدول مثلت امتداداً طبيعياً لها في تلك المستعمرات، ويبدو أن التأثيرات الاستعمارية الموروثة و التسرع المرحلي في إحداث التحول جعل هناك ضرورة لوضع دساتير خاصة بها، وإذا كانت تلك الدساتير الأفريقية في دول ما بعد الاستقلال قد جاءت غالباً على النمط الاستعماري السابق، فان التغييرات الدستورية اللاحقة جاءت متناسبة إلى حد ما مع التغييرات الجديدة والعديدة التي طرأت علي نظم الحكم ومجمل الأوضاع السياسية الداخلية وذلك لكي تتواءم مع التغييرات العديدة في أعقاب الاستقلال من ناحية، وفي نظم الحكم والأوضاع السياسية الداخلية التي شهدتها الدول الأفريقية من ناحية أخرى، وذلك لكي تتم الموائمة والتكيف مع المستجدات علي الساحة السياسية في تلك الدول، وكذلك لإقرار مشروعية دستورية الوضع السياسي والنظام الحاكم القائم، وأكثر من هذا أن تتم هذه التغييرات لكي تتواءم مع الشخصيات والقيادات القائمة علي رأس هذه الأنظمة بحكم الأمر الواقع، وبمعنى أنها عملية لإضفاء المشروعية الدستورية علي

الحكومة الفعلية في البلاد، وتبعاً لذلك ففي بعض الأحيان كان يتم تغيير أوضاع الدولة ومؤسساتها سواء من دولة فيدرالية إلى دولة موحدة، ومن نظام برلماني إلى نظام رئاسي أو من دولة ذات طابع رأسمالي إلى دولة ذات طابع اشتراكي، أو من دولة ذات تعددية سياسية إلى دولة ذات حزب واحد أو العكس.(٤٤)

إذن فإلي أي مدي يماثل أو يختلف الدستور في الحياة السياسية الأفريقية عن غيره من النظم الدستورية ؟ إن التحليل الدستوري الواسع للتطورات السياسية الأفريقية يتضمن مدى ما وصلت إليه مراحل النمو والمصادر البشرية والتنمية التكنولوجية والوضع الاقتصادي والاجتماعي والوضع السياسي والثقافي والتاريخي، كما يتضمن مدى المناورات وربما النماذج غير الشرعية التي تعبر عن فشل الممارسة الدستورية في افريقيا مقارنة بما هو وارد في دساتير دولة ما بعد الاستقلال، وبناء علي ما تقدم فإن من الأمور التي يجب أن تميز بين الدساتير المشروعة (الدستورية) وما عداها في أفريقيا يمكن ان يتمثل في مدي اقترابها أو ابتعادها عن تلك الهياكل الدستورية الموروثة عن الاستعمار أو المماثلة لها في حقبة ما بعد الاستعمار والتي هي إما منبوذة أو خطيرة، فالعمليات المرتبطة بالبناء و بالهياكل الدستورية في أفريقيا لا تعكس المقترحات والافتراضات والممارسات الدستورية الغربية كما هي واردة في دساتير تلك الدول الغربية، ومن ثم فان عمليات البناء والممارسة الدستورية الحقيقية لم تدخل حيز العمل في أفريقيا لأنها تعد أنماطاً مختلفة وغير مألوفة. (٤٥) ولا ترتبط بالتالي بالحياة السياسية والدستورية في الدول الأفريقية كما ينبغي أن تكون.

ثانياً.تعديل أو تغيير نظم الحكم:

لقد تراوحت الدول الأفريقية بعد الاستقلال بين الأخذ إما بالنظام البرلماني القائم علي الفصل المرن والمساواة والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، أو النظام الرئاسي المعتمد علي الفصل التام أو الجامد بين السلطتين المذكورتين، أو نظام حكومة الجمعية الذي تتداخل أو تختلط فيه السلطتان علي أن تكون الهيمنة للسلطة التشريعية (٤٦) أو خليط بين نظامين أو أكثر مما ذكر حسبما يتراءى للقائمين علي هذا الأمر.

لقد كان جميع الزعماء الوطنيين يلمسون الحاجة إلى إقامة حكومة قوية لتحقيق أهداف التمدين والتطور ولتحقيق ثورة اجتماعية واقتصادية وسياسية، وتطلب وجود مثل تلك الحكومة إمكانية الوصول إلى الخيار المناسب مبدئياً، ثم أن تعمل تلك الحكومة بهمة من أجل تعويد الشعب على المرحلة الجديدة والبدء في برنامج إجباري للتنمية، كما نظر إلى ذلك الأمر باعتباره يتطلب ضرورة وجود حكومة قوية للقيام بمهام التوجيه والإشراف علي استخدام رأس المال والمساعدات الأجنبية بما يتمشى مع الأهداف الوطنية. (٤٧)

وكان أداء وحصيلة الأنظمة السياسية في أفريقيا متنوعة فيما بينها وهي تختلف باختلاف توجهاتها وباختلاف الفترات الزمنية، فبينما توجد بعض الأنظمة التي أعقبت الاستقلال مباشرة ذات طابع فردى مثل: نظام نكروما في غانا، وجوليوس نيريرى في تنزانيا، وجومو كينياتا في كينيا، إلا أنها قد اهتمت ببعض المكاسب في مجال تنمية ورفاهية الشعب وتبنت ما يمكن وصفه بالحكم الرشيد أو العادل، فعلي الجانب الآخر تواجدت أنظمة فاسدة مثل نظام موبوتو سيسي سيكو

في زائير (الكونغو الديموقراطية حالياً) وصمويل دو في ليبيريا، وسياد بيري في الصومال، و مانجستو هيلا ماريام في إثيوبيا الذين ابتكروا لأنفسهم إقطاعاً سياسياً في دولهم التي اعتبروها ملكاً شخصياً لهم ونهبوا الثروات الوطنية وأسهموا في انحطاط وانهيار المستويات المعيشية لشعوبهم ودمروا الأبنية الاجتماعية في تلك الدول، ومن ثم فلقد ابتليت أفريقيا بجميع أنظمة الحكم الرئاسية والبرلمانية والمختلطة والملكية والعسكرية، وأنظمة التعددية الحزبية وأنظمة الحزب الواحد والأنظمة اللاحزبية، ولم يترتب علي الرغم من ذلك تقدم ملموس في مجال السياسة والحكم في أفريقيا ويبدو أن هناك عاملين أتاحا الفرصة أمام استشراء وتفشي سوء الحكم والإدارة في أفريقيا وهما: (٤٨)

١ - التأثير (الميراث) الاستعماري: فهناك ارتباط بين غياب الحكم الرشيد في العصر الاستعماري وبين فترة ما بعد الاستعمار حيث تناقضت الأبنية (المؤسسات) السياسية والاقتصادية و التوجهات الاجتماعية التي ترسخت في عهد الاستعمار مع قيم الحكم الرشيد والديمقراطية.

٢ - ديكتاتورية التنمية (فترة ما بعد الاستعمار): حيث دأب الحكام السياسيون في فترة ما بعد الاستعمار علي تأكيد تبنيهم لبرامج تنموية في مجالات الاندماج الوطني والتنمية الاقتصادية ودعم الاستقرار، وهكذا كانت العقيدة المسيطرة شكلاً من أشكال دكتاتورية التنمية بدلاً من أن تكون ديمقراطية التنمية، فضلاً عن انه وبسبب عدم استقلالية الدولة وندرة مصادر وموارد ثروة الطبقة الحاكمة وافتقارها للسيطرة علي إقليم الدولة فقد أصبح نظام الحكم مكرساً للتفسخ والتدهور بشكل خطير، وباتت الدولة علي اثر ذلك ميداناً للتنافس و الصراعات الدامية من أجل مكاسب الثروة

ومغانم السلطة، وكانت النتيجة النهائية شيوع العزل السياسي وانعدام المشاركة وازدياد حدة الفقر والتخلف، ولتكون مثل هذه المثالب بمثابة السمات الأساسية للحكم السياسي في أفريقيا وبالتالي أخذت رشادة الحكم في التراجع.

لقد شهد النصف الأول من تسعينيات القرن العشرين صخب سياسى واسع انتشر عبر أرجاء القارة، والذي يمكن تلخيصه في بعض التوجهات الرئيسية ومنها: التحول عن نظم الحزب الواحد، وعن النظم العسكرية، كنتيجة للاحتجاجات السياسية، والمطالبة بنشر الإصلاحات الليبرالية، و السعي لاقامة انتخابات تنافسية وهو ما ترتب عليه _ غالباً _ إقامة أنماط جديدة للحكم، وعلي حين أن عملية الانتشار تلك لم تكن علي وتيرة واحدة، وبنفس المدى في كل مكان، فهذه الحركات والإجراءات المؤسسية كانت واضحة بدرجة ما في معظم الدول الأفريقية، ومن ثم فقد بلغت التحولات إلى ابعد مدى تصله في الحياة السياسية الأفريقية، بالمقارنة في الفترة الممتدة منذ الاستقلال وحتى هذا التاريخ، والتي تصل إلى نحو ثلاثين عاماً، وقد كان من المعتقد أن تتم عملية التحول لأنظمة الحكم في أفريقيا خلال السنوات الخمس منذ بداية عام ١٩٩٠م وحتى نهاية عام ١٩٩٤م، إلا أن عملية التحول تلك واجهتها العديد من القيود والمعوقات، ومنها: (٤٩)

أ ـ محدودية الدوافع الإصلاحية من جانب النظم الحاكمة:

إن الوقائع السياسية الرئيسية الحادثة والمتلاحقة في مجال التحول لأنظمة الحكم في أفريقيا، وان قامت علي أساس الاحتجاجات السياسية المتتابعة والتي

بلغت أوجها في عام ١٩٩١، وتلي ذلك الأخذ ببعض الإصلاحات الليبرالية منذ عام ١٩٩٢ وظهرت نتيجة ذلك في تعاظم الأنشطة الانتخابية خلال عام ١٩٩٣م، وكذلك تزايد المؤشرات عن الأخذ بالديمقراطية في عام ١٩٩٤م، فإن تتابع الأحداث المرتبطة بتلك التحولات برهنت بشدة علي اتسام هذه العملية بالتسرع والتعجل، بمعنى أن تزايد الاحتجاجات الجماهيرية وان كانت قد أسهمت بشكل مباشر في التأثير علي قرارت النخبة الحاكمة للأخذ بالإصلاح السياسي، إلا أن التوسع في ميادين الإصلاح ربما لم تحز القدر المناسب من التأثير المطلوب وحتى علي مستوي الإصلاح السياسي فقد كانت التحولات الديمقراطية وممارسات النظم الحاكمة بشأنها شكلية أكثر من كونها جوهرية، وكانت بمثابة عملية سياسية طارئة أكثر من كونها عملية سياسية مستمرة وثابتة.

ب ـ تعجل تطبيق التحولات :

لقد حدثت التحولات من جانب النظم الحاكمة الأفريقية بسرعة وبتعجل، ففي اقل من أربعة سنوات منذ بداية حركات الاحتجاجات السياسية في عام ١٩٩٠م، والتسابق محموم في الأخذ بمظاهر التحولات ومنها التحول الديمقراطي وما يرتبط به من تغييرات دستورية وإجراء انتخابات تنافسية وغيرها، بحيث أنه بحلول عام ١٩٩٣م كانت أكثر من ٣٥ دولة أفريقية جنوب الصحراء قد أعلنت عن إجراء العديد من التغييرات الرامية للتحول الديمقراطي وما يتضمنه من تعددية سياسية وحزبية واحترام حقوق الإنسان والحريات بالإضافة إلى زعم تلك الدول بالتحول نحو اقتصاديات السوق في إطار ما يعرف ببرامج التكيف الهيكلي، وبحلول ديسمبر ١٩٩٤م أعلنت تلك الدول عن إتمامها لعملية تغير نظم حكمها، وبحيث بلغ متوسط الفترة الزمنية بين بداية التحول والوصول إلى

مناصب الحكومات الجديدة حوالي ٣٥ شهراً (وبلغت في ساحل العاج ٩ شهور فقط) وبالمقارنة مع التجارب المعاصرة ومنها تجربة بولندا في أوروبا والبرازيل في أمريكا اللاتينية فان إضفاء الطابع الديمقراطي أخذ في التطور التدريجي في مثل تلك الدول وعلي فترات لا تقل عن عقد من الزمان، ومن ثم فان تحولات نظم الحكم الأفريقية بدت محمومة ومتسرعة في الوقت الذي اقترنت عملية إضفاء الطابع الديمقراطي بعملية بإضفاء الطابع المؤسسي وبهدف الإصلاح وإقامة حكومات شعبية منتخبة وهي في مجملها تتم في أوقات وجيزة لا تتناسب مع عظم الإجراءات ومتطلبات عمليات التحول والمؤسسات المراد تأسيسها و ترسيخها في تلك الدول الأفريقية وهو الأمر الذي شوه وفرغ عمليات التحول تلك من جوهرها وبدرجة باتت معها لتكون أقرب إلى التجميل والدعاية من أجل المعونة منها إلى الإصلاح الحقيقي والتنمية.

جـ- التحول المختل (غير المتوازن):

يلاحظ أن توجهات وعمليات التحول لأنظمة الحكم في أفريقيا لم تكن " خطية Liner " كما أن المؤسسات المسئولة عن إحداث التحول كانت تعانى من الاختلال أو عدم التوازن، ربما نتيجة لغلبة الطابع الشكلي والمتسرع لعملية التحول تلك بالإضافة إلى ضعف تلك المؤسسات، وكذلك تدهور الحريات المدنية حتى بعد عام ١٩٩٢م، والذي أدى في مجمله إلى الإعاقة الحقيقية لليبرالية السياسية، وهذا الأمرلا يعكس فقط إعادة الانغلاق لبعض النظم الحاكمة السياسية في أفريقيا خصوصاً بعد أن تعهدت بالانفتاح، ولكن يعكس أيضاً العديد من الانتكاسات لحقوق الإنسان في دول مثل: الصومال ورواندا وبوروندي وغيرها، كما أن موجة التحول تلك التي اجتاحت نظم الحكم في أفريقيا، والتي بلغت ذروتها خلال عام ١٩٩٣م، والتي

ركزت علي المظاهر السياسية الشكلية وفي ظل اختلال واضح في التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لم ينجم عنها سوى الظهور لديمقراطيات هشة Fragile. ، ولعل ما سبق يمكن أن يفسر ولو نسبياً التغييرات المتكررة والمتلاحقة لنظم الحكم في أفريقيا والتي من دلالاتها ما يلي: (٥٠)

١ - أن تغييرات الحكم وحالة عدم الاستقرار السياسي في أفريقيا، إنما هي دلالة علي التدهور السياسي فالحركات الوطنية في ظل الحكم الاستعماري لم تضع تصورات للأسس التي يمكن ان تقوم عليها دول أفريقيا بعد الاستقلال، أو أن أنظمة الحكم في فترة ما بعد الاستقلال أخذت في التجميد أو الإلغاء لعملية التكامل الرأسي بما في ذلك الإجراءات و العمليات الدستورية والسياسية والمؤسسية الجنينية، كما أن الدول الأفريقية لم تتحرك بفاعلية في مجال التعامل الإيجابي مع عمليات بناء الأمة وهو ما ترتب عليه الإخفاق في عملية الاندماج الأفقي وما يعنيه ذلك من تعاظم أزمات الشرعية والهوية والمشاركة والتوزيع ومشكلات الاندماج الوطني بشكل عام.

٢ - أن تغييرات الحكم وحالة عدم الاستقرار السياسي في أفريقيا تعكس ولمدى بعيد التعثر وعدم القدرة علي عملية إنهاء الاستعمار بشكل تام والتي كانت مطلباً أساسياً سابقاً من أجل بناء دولة ما بعد الاستقلال، وقد ظلت عملية الاستبدال لأنظمة الحكم الاستعمارية والتعديل أو التخلص من دساتيرها ومؤسساتها والتعامل مع مشكلة التنمية السياسية يتم باعتبارها مسألة تتطلب عقوداً من الزمن وليس سنوات للسيطرة عليها، ومن ثم فان عدم استقرار أنظمة الحكم والتغييرات المتلاحقة عليها في أفريقيا ما بعد الاستعمار ناتجة عن قيود أوتقويض الهياكل الدستورية والمؤسسية الموروثة عن الاستعمار.

ثالثاً. البناء المؤسسي :

إن التأسيس للنظم السياسية للدول الأفريقية، اقترن بشكل أساسي بإقامة المؤسسات سواء كانت تلك المؤسسات حكومية (رسمية (، أو كانت تلك المؤسسات غير حكومية (غير رسمية)، والتي يتوقف أدائها لوظائفها و لواجباتها علي مدى الدينامية والفعالية التي يمكن أن يتسم بها كل نظام سياسي، ويمكن توضيح ذلك كالتالي:-

أ - بالنسبة للمؤسسات الحكومية (الرسمية):

يلاحظ أن جميع الدول الأفريقية علي اختلاف نظم حكمها وأنظمتها السياسية حرصت علي إقامة مثل تلك المؤسسات الحكومية (الرسمية) والتي تشمل السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية والحكم المحلى وان تفاوتت فيما بينها في مدي الفصل بين تلك السلطات وفي مدى العلاقات و التعاون فيما بينها وإذا كانت هناك دولاً أفريقية كثيرة قد دأبت علي تفضيل وتكريس علوية السلطة التنفيذية علي ما عداها من السلطات ويبدو ذلك من خلال محاولات تعظيم سلطاتها ومكانتها في مقابل تهميش السلطات الأخرى فإن هذا يعد أحد نقاط الضعف الرئيسية للبناء المؤسسي الحكومي الذي ترتب عليه وفي أغلب الأحيان تراجع أو انعدام فعالية وظائفه بصفة عامة.

(ب) بالنسبة للمؤسسات غير الحكومية (غير الرسمية):

ربما يأتى اهتمام الدول الأفريقية وأنظمتها المختلفة بالمؤسسات غير الحكومية (غير الرسمية) في المرتبة الأدنى بعد المؤسسات الحكومية، وهو أمر طبيعي ويتناسب مع درجة تطور تلك الدول وأنظمتها في مرحلة ما بعد

الاستقلال، خصوصاً و أن تلك المؤسسات غير الحكومية، والتي تشمل الأحزاب السياسية، وجماعات المصالح (الضغط)، تعاملت معها تلك الدول والأنظمة بحرص وبتحفظ، تحت دعاوى كثيرة، تتعلق بالحيلولة دون تفتت الدولة، أو تفتت الولاء والانتماء، خصوصاً إذا ما اتخذت مثل هذه المؤسسات جانب التخاصم، أو التعارض، مع المؤسسات الرسمية (الحكومية)، أما إذا قبلت هذه المؤسسات مبدأ الترويض من جانب المؤسسات الرسمية فإنه يصيبها ما يصيبها من رضا الحاكم وأجهزته، فعلي المستوى الحزبي فإن الشكل الذي كان أكثر شيوعاً في الدول الأفريقية بعد الاستقلال هو الحزب الواحد، وخلال بضعة سنوات من الاستقلال لم يكن هناك سوى استثنائين لدولتين أبقتا علي نظام حزبي تنافسي وهما جامبيا وبتسوانا، وفي نهاية السبعينيات واوائل الثمانينيات كانت هناك مؤشرات لانبعاث التعددية الحزبية والتخفيف من السيطرة المركزية لبعض النظم الحزبية الواحدة السائدة، وقد قدمت نيجيريا نموذجاً لإعادة الانبعاث تلك في الانتخابات الأولى التالية لسنوات الحكم العسكري، وفي السنغال فقد كان مسموحاً لأحزاب المعارضة بالمشاركة في انتخابات عام ١٩٨٣ وفازت ببعض المقاعد وكان هناك قدر من المرونة في كل من ملاوي وكينيا وتنزانيا في ظل العديد من المزاعم " بالحرية والنزاهة " free & fair" في الانتخابات ويلاحظ أنه حتى أوائل الثمانينيات فانه لم يحدث في دولة أفريقية أن أذعنت الحكومة المركزية وتخلت عن سلطتها لخسارتها في الإقتراعات باستثناء سيراليون في عام ١٩٦٧ عندما أتت الانتخابات بالمعارضة لتحل محل الحكومة وذلك بتدخل من جانب الجيش.(٥١)

إذن ففي فترة ما بعد الاستقلال فإن الوطنيين الذين اعتلوا سلطة الدولة حرصوا ودأبوا علي تلقين شعوبهم بأن تأسيس و سياسات الحزب الواحد هي المناسبة وهي التي في صالحهم وروجوا لذلك كالتالي: (٥٢)

١ - أن الحزب الواحد يرتقي بالوحدة الوطنية.

٢ - أن جهود الشعب يجب أن تكون موجهه نحو بناء الأمة ولا يجب تشتيتها بالخوض في سياسات عقيمة.

٣ - إن إجماع الآراء الشعبي يعنى أن الحكومة يجب أن تهتم أساساً بربط وظائفها بالتنمية في الوقت الذي يمكن أن تكون السياسات الحزبية غير ضرورية .

٤ - أنه مهما كانت الاختلافات فما يبدو ممكناً هو أن الدولة تكون مستقرة في ظل نظام حكم ذي حزب واحد ومن خلاله يتم تطبيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

لقد كانت تلك الأحزاب الواحدة تستحوذ علي السلطة خلال فترة ما بعد الاستقلال وليس بالإمكان الزعم بأنها كانت أكثر توحيداً من الأحزاب المتعددة التي كانت موجودة في بعض الدول منذ الاستقلال والعكس هو الصحيح فبتسوانا دولة متعددة حزبياً منذ الاستقلال واستطاعت القيام بخطوات إيجابية تجاه توحيد البلاد وبالمقارنة فالصومال والتي كانت تتمتع بدرجة كبيرة من التجانس إلا أنها انحدرت إلى دوامة الحرب الأهلية بعد عشرين عاماً من إساءة ممارسة الحكم في ظل محمد سياد برى دكتاتور الحزب الواحد وأيضاً في مجال التنمية الاقتصادية فان نير يري في تنزانيا وصل بمستوي التنمية فيها إلى حالة متردية للغاية وربما يرجع

السبب الجوهري إلى نظام الحزب الواحد وما يرتبط بذلك من أيديولوجية تدعيم حكم الدولة الاستبدادي الصارم، وبرز موبوتو في زائير "سابقاً " لفترة طويلة مستخدماً القمع كسياسة متداولة و مصممة للحفاظ علي استمراريته في السلطة، وكان باندا في ملاوي ذو حظ أوفر في إقامة دولة بوليسية في أفريقيا والقائمة تطول وسجلات أنظمة الحزب الواحد ليست أفضل أينما تتوجه داخل أفريقيا.

ومما تقدم فإن من أهم الخصائص التي يتصف بها البناء المؤسسي للدولة الأفريقية فيما بعد الاستقلال ما يلي: (٥٣)

١ - تعاظم واتساع نفوذ السلطة التنفيذية المركزية (ذات الطابع المركزي) والتي تدور في عموميتها حول شخص الزعيم أو الرئيس أو القائد العسكري الذي يحاول السيطرة علي الدولة والإبقاء علي تلك السيطرة وتعظيمها.

٢ - ان مركز الزعيم أو الرئيس أو القائد يكاد يكون مقنناً ومعتمداً علي صفات تحليلية ومعقدة للمواريث الكاريزمية وللمواثيق وللدساتير والقوانين والمعتقدات والتقاليد والأعراف في محاولة لإضفاء الطابع الروتيني والاحتكاري علي السلطة.

٣ - أن الحاكم الفرد يكون مدعوماً في مختلف الأحوال عن طريق ذوى المناصب والموظفين والكوادر الإدارية الذين يتدرجون في مناصبهم ويظلون فيها لفترات طويلة ما دام الولاء السياسي للحاكم قائماً.

٤ - ويترتب علي وجود مثل هؤلاء المؤيدين والمشجعين للحاكم الفرد والمسيطر علي الأدوات والأجهزة الإدارية والمؤسسات التي يتكون منها الهيكل المؤسسي للدولة، ان تتكون طبقة حاكمة سياسية يحرص جميع المنتسبين إليها والمنتفعين منها علي الإبقاء عليها وتكريسها.

وهكذا يلاحظ أنه علي الرغم من محاولة الدولة الأفريقية المستقلة إضفاء هذا الطابع المؤسسي علي جميع أجهزتها ومؤسساتها الحكومية وغير الحكومية ، إلا انه يظل الملمح المؤسسي البارز لتلك الدول هو سيادة ما يوصف " بالحمى الزعامية " أو " بالظاهرة الرئاسية " وتنطوي هذه الظاهرة أساساً علي تركيز سلطة الدولة فى قبضة الرئيس وربما أيضاً النخبة القريبة والموالية له ووفقا لهذه الصفة فانه يكون المسئول الممثل للشعب في كل المسائل المتعلقة بالبلاد - حتى وان لم يستمد سلطته من خلال انتخابات شعبية وانما من خلال انتزاع سلطة الدولة - وقد تطورت ظاهرة هيمنة الرئيس علي دول القارة منذ الاستقلال حيث كان زعيم الحركة الوطنية ينصب نفسه رئيساً بعد رفع العلم الوطني الجديد ويمحو أي فوارق - ربما وجدت أثناء فترة الانتقال إلى الاستقلال - بين المصادر السياسية المختلفة للسلطة (مثل تلك التي بين الرئيس ورئيس الوزراء _ وأحياناً يصبح الرئيس في واقع الأمر " ملكاً " لبضعة سنوات وربما لأجل غير محدود أو ان يكون رئيساً مدى الحياة بمبادرة وبمباركة حاشيته، وإذا أخفق الزعيم في التحول إلى رئيس خلال فترة قصيرة من نيل الاستقلال فان هذا التأخير يرجع في العادة إلى مشكلة من نوع خاص مثلما حدث في زيمبابوي حيث وجد حزبان أو زعيمان يتنافسان علي السلطة وفي ظل هذا الوضع تصبح المشكلة الرئيسية في السياسة الوطنية هى تذليل العقبات التى تحول دون ذلك، وفى بعض الحالات قد يكون الرئيس الجديد هو القائد العسكري الذي يحاول إقامة قاعدة أو شرعية سياسية لنظامه الاستبدادي كما في حالة صمويل دو في ليبيريا [٥٤] وفي حالة مانجستو هيلا ماريم في إثيوبيا وغيرها.

ان أنماط الأنظمة التي نشأت في أفريقيا بعد الاستقلال قد زادت بشكل عام من حدة شكل الدولة التدخلية عبر السنين ورغم النمط الموحد من هيمنة الرئاسة فقد اختلفت الأنظمة كثيراً من بلد لأخر وشكلت هذه الاختلافات فوارق رئيسية بين البلدان ـ مثل ما حدث في تنزانيا وكينيا وفي ساحل العاج ونيجيريا - وتشمل طائفة الأشكال التي وجدت نظام التعددية الحزبية البرلمانية (كما في زيمبابوي والسنغال) والبرلمانية المقيدة والنظام الاستبدادي، والنظام العسكري ونظام الحزب الواحد والسلطة المتفسخة وغيرها وإذا كانت هناك دول ذات أبنية قابلة للتحديد فقد كان هناك دول يصعب تحديد أية أبنية قائمة فيها ومنها حالات أوغندا وتشاد وليبيا وكذلك غانا (في أواخر القرن العشرين) وهي حالات يصعب إدخالها في هذا القسم أو ذاك مع غيرها من دول القارة الأخرى أنها أمثله للدول غير المندمجة مؤسسياً علي الأقل. (٥٥)

ان الملاحظ أيضاً في إطار عملية إضفاء الطابع المؤسسي علي الدولة الأفريقية أن قادة القارة قد حرصوا في اختيارهم لتلك الأنماط من النظم أن تؤمن السيطرة الفعالة لهم علي الحياة السياسية وكذلك المجتمع بوجه عام، وفي هذا الصدد فقد كان نظام الحكم العسكري أو الحزب الواحد هما الخياران الأكثر جاذبية بالنسبة لهم ويمكن توضيح ذلك وفقاً لما يلي:(٥٦)

ففي حالة النظام العسكري يتسلح السياسيون بأكثر النظم فعالية في مجال الاستبداد بمعنى فعاليتها كقوة غاشمة في القضاء المبرم علي أي مشاركة أو ممارسة ديموقراطية وقد اثبت النظام العسكري خلال السنين المنصرمة أنه الإجابة الناجعة لأولئك المتحرقون شوقاً لإطلاق العنان لسلطة الدولة الرسمية، وبالتالي فبصرف النظر عن عدم قدرة النظام العسكري علي إثارة حماس الشعب أو كبح

جماح الفساد فان نقطة ضعفه الأساسية تبقي متمثلة في عدم قدرته علي توفير الشرعية السياسية للحكم، ان الأنظمة العسكرية بالأساس أنظمة غير ديمقراطية وتتحاشى المشاركة الطوعية المستقلة وغير المقيدة ومن ثم فإنها تعقد المشكلات بدلاً من حلها.

أما نظام الحزب الواحد فهو يزود القادة بتنظيم ديمقراطي نسبياً قد يستخدم لحث وتشجيع الشعب علي العمل من أجل الأهداف المرغوبة كما يسمح بدرجة محدودة من مشاركة المواطنين العاديين في الشئون العامة وهنا ينشئ التناقض بين رغبة الشعب في المشاركة الديمقراطية وبين القادة الذين يسعون إلى إحكام سيطرتهم علي السلطة، ويعبر الحزب الواحد عن الطبيعة المتناقضة للحياة السياسية، فبينما يشكل إطارا لا يشعر معه بتهديد شديد من داخله خصوصاً وانه يكون في العادة علي الصورة التي يبتغيها القادة، وليس المهم هنا ان يكون الحزب مؤسسة ديمقراطية وانما المهم ان يصمم ـ مؤسسياً وفلسفياً - لممارسة الحكم والسماح بالمشاركة الديمقراطية المحدودة، ومن ثم فان الحزب الواحد في الوقت الذي قد يعيد إنتاج الشرعية السياسية للحكم فانه يمارس أيضاً نوعاً من الضبط الصارم علي السياسة ومؤسسات الدولة بالصورة التي يريدها القادة السياسيون وخصوصاً عندما يصبح التنظيم بمثابة المؤسسة الأعلى فوق كل مؤسسات الدولة والمجتمع المدني باعتباره جزء منها وقد أثبت هذا الحزب قدرته علي التكيف مع الظروف الجديدة واستخدمه كثير من الساسة البارعين لتدعيم قبضتهم علي مؤسسات الدولة الأخرى مثل البرلمان وغيره من المؤسسات وكذلك الإدارة المدنية.

المطلب الثاني: إضفاء الطابع الوحدوي علي الدولة في أفريقيا

إن العامل الاثنى في السياسية الأفريقية غالباً ما يتم التغاضي عنه أو يكون الاهتمام به ثانوياً، علي الرغم من ان هذا العنصر ظل يمثل الأساس الذي تعتمد عليه مواجهات حقبة الحرب الباردة، وعلي أساسه استمرت الإنشقاقات و الصراعات داخل الدولة الواحدة طالما ان هناك توظيفاً سافراً لهذا العامل، ولذلك استمرت الاثنية لتكون عاملاً رئيساً في الحياة السياسية والاجتماعية الأفريقية منذ الاستقلال وأخذت مظاهر متعددة كمسألة إنسانية ومن أجل تحقيق تقرير المصير وكقوة مضادة للمركزية السياسية والتي أدت إلى الحكم الاستبدادي، وكمطلب ديمقراطي لها وكمطلب حكم ذاتي في إطار الدولة الواحدة إقرارا لمبادئ المشاركة في السلطة ولعملية التحول الديمقراطي وتحولت هذه المظاهر إلى ممارسات وضغوط إثنية من أجل إحداث تغييرات هيكلية فى الدول سواء في صورة ترتيبات فيدرالية أو انفصالية.(٥٧)

لقد زعمت العديد من الدول الأفريقية أنها حريصة علي الحفاظ علي الوحدة والسلامة الإقليمية للدولة ومن ثم تبارت في استحداث السياسات والاستراتيجيات التي اعتقدت أنها كفيلة للقيام بذلك الأمر، وبعد أربعة عقود من الاستقلال فمن الصعوبة وصف أي دولة / أمة في أفريقيا كنموذج أو حالة تطبيقية في هذا الشأن فتجربة بناء الأمة في معظم دول القارة تقوضت وفي معظم الدول الأفريقية كان واضحاً أن من مساوئ الحكم والسيطرة الاستعمارية كانت تلك العقبات والسياسات التي وضعها ومارسها وحالت دون إحداث الاندماج الوطني ومنها سياسة " فرق تسد" Divide & Rule، والتي مضمونها

بث الفرقة بين أبناء الإقليم الواحد من خلال تمييز جماعة اثنيه علي غيرها من الجماعات وهو ما ترتب عليه شيوع وتعاظم الأحقاد والضغائن بين كل منها، حتى انه بعد الاستقلال ظلت مثل هذه الصراعات قائمة وأصبحت أكثر مرارة وتسابقت تلك الجماعات بشكل محموم وشرس في الصراع من أجل الاستيلاء والاحتكار لكل من عنصري الثروة والسلطة (٥٨)

وكانت تلك الجماعات علي أنماط متعددة فمنها ما أراد الإبقاء علي الموروث الاستعماري الذي أتاح لهم السلطة واعتادوا عليها، ومنها الجماعات الوطنية التي قادت النضال من أجل الاستقلال واستشعرت أنها أهل للسلطة دون غيرها، وهناك الجماعات التي وان كانت لم تحظ بأي قدر من الثروة والسلطة في الحقبة الاستعمارية ولم تشارك في النضال ضد الاستعمار ولكنها تتطلع في ظل المستجدات التي أعقبت الاستقلال إلى أن تجد لنفسها مكانة في السلطة(٥٩) ونصيبا في الثروة.

لقد كانت الآمال منعقدة عقب استقلال الدول الأفريقية علي إقامة الدول القومية بها (الدولة / الأمة) ولكن مثل تلك الآمال سرعان ما تراجعت إلى أدنى حد لها وراحت بدلاً من السعي لبناء الأمة تنحصر في السعي لبناء الدولة علي الرغم من ان مشكلة بناء الأمة أو ما يعرف بمشكلة الاندماج الوطني أو ما يطلق علية أحياناً أزمة الهوية من أعقد وأهم المشكلات التي تواجه الدول الأفريقية منذ استقلالها بل إنها باتت تشكل الظاهرة الأصيلة التي تنبثق عنها مشكلات دول القارة الأفريقية كظواهر فرعية لها ، وعليه فإنه بدون التوصل إلى إيجاد حلول لها يكون من الصعوبة بمكان أن يتحقق للكيان السياسي الأفريقي ذلك القدر من التماسك والانضباط والاستقرار الذي يمكنه من مواجهة كافة

المشكلات الأخرى، وتلك المشكلة علي درجة كبيرة من التعقيد فرغم الخفة السكانية النسبية لمعظم الدول الأفريقية (معظم الدول جنوب الصحراء) إلا أن بعضها يضم داخل حدوده ما يزيد علي مائة مجموعة إثنية، بل أن نصف عدد لغات العالم هي لغات أفريقية ولذلك فلا غرابة أن تصل هذه المشكلة إلى مرحلة الأزمة في العديد من تلك الدول.(٦٠)

إن واقع الحال في غالبية الدول الأفريقية منذ الاستقلال وحتى بداية التسعينيات يشير إلى عدم تمثيل زعاماتها لغالبية الشعب فهذه الزعامات لم تكن تخرج عن أحد نمطين : إما زعماء كانوا في الأصل قادة للحركة الوطنية التي قادت البلاد نحو الاستقلال ، و إما حكاماً عسكريين أتوا إلى السلطة بانقلاب عسكري ، بمعنى أن الدول الأفريقية ظلت متماسكة داخلياً نتيجة لوجود الزعامة التي قادت البلاد نحو الاستقلال أو نتيجة لوجود حكم عسكري، ومن هنا فإن الاندماج الذي تحققه الزعامة الأولى هو اندماج طائفي مؤقت طالما أن الشعب يقبل سلطاتها وإن كان يرفض منحها ولاؤه الكامل، في حين أن الاندماج الذي حققه الحكم العسكري هو اندماج وظيفي مؤقت طالما لا يوجد إطار مؤسسي في العاصمة متفق عليه من جانب الجماعات والأقاليم التي تضمها هذه الدول.(٦١)

ويلاحظ أنه بالرغم من المزاعم و التأكيدات المستمرة للقيادات السياسية في غالبية الدول الأفريقية علي قضية الوحدة فان هذا لم يحل دون تنامي النزعات والميول الانفصالية ومعاناة تلك الدول من التراجع في التعامل مع تلك القضية وإذا كانت الحكومات الأفريقية قد دأبت علي مقاومة حالات عدم الاستقرار و الأزمة الوحدوية(الاندماج الوطني) داخل بلدانها عن طريق تجنيد وتعبئة الجماهير والمؤسسات والموارد والقدرات المختلفة وغيرها من أساليب النضال من أجل بناء الأمة

علي اعتبار أنها خير وسيلة للتعامل مع مثل تلك الأزمة فان الواقع يشير إلى تواضع الجهود و المساعي والوسائل والممارسات التي اقترنت بهذه المحاولات.(٦٢)

ان الدول الأفريقية منذ الاستقلال ولدت في ظل أزمة حقيقية هي أزمة بناء الدولة القومية وهي وأن كانت تمثل تعبيراً قانونياً وإطارا سياسياً فإنها ضمت بداخلها العديد من الجماعات المختلفة اثنياً ولغوياً ودينياً وإقليميا وقد ساهم ذلك بالإضافة إلى الممارسات الحكومية إلى أن يكون ولاء الفرد ليس للدولة ذاتها وانما لتلك الجماعات الأولية أو التحتية بداخلها وقد كان من الممارسات التي انتهجتها تلك الدول في سعيها لخلق الوحدة الوطنية / القومية هو محاولتها تركيز السلطة واستحداث المؤسسات المناسبة التي يمكن أن تكون بديلة للتنظيمات التقليدية والتنظيمات والمؤسسات الموروثة عن الاستعمار ومن ذلك التأسيس للحزب الواحد كإطار تنظيمي موحد ليتمشى مع متطلبات تحقيق الوحدة السياسية والمحافظة عليها والسعي لتحقيق قدر من التنمية الاقتصادية والإسراع بها وتحقيق السيطرة علي كافة أجزاء الدولة إلا أن الممارسة العملية لهذا الحزب أثبتت أن مشكلته بمفهومه المطلق في أفريقيا كإطار للوحدة السياسية وبحيث يمثل تداخلاً لمفاهيم الحزب والدولة والأمة ليست في النظام نفسه ولا في الأسس والأهداف التي يقوم عليها ولكنها كانت أصلا في القائمين علي تطبيقه، حيث ظل ينظر إليه علي أنه سبيل ووسيلة لتحقيق أهدافهم بدلاً من أهداف الوحدة السياسية وتعبئة ومشاركة الجماهير في إطار موحد.(٦٣) ومن ناحية أخري فالواضح في هذا التصور والممارسة الفعلية له هو التركيز علي التكامل الرأسي بمعني الاهتمام بعملية بناء الدولة وبالمنظور السلطوي علي حساب التكامل الأفقي بمعني التراجع الفعلي عن عملية بناء الأمة.

المطلب الثالث: إضفاء الطابع الأيديولوجي علي الدولة في أفريقيا

لقد تطور الفكر السياسي والاجتماعي الأفريقي مثله في ذلك مثل القومية الأفريقية خصوصاً في فترة ما بعد الاستقلال ، فقد أسهم بنصيب هام في الرصيد الأيديولوجي للقومية الهادفة إلى الرقي والنهضة وقد اقتبس الطلبة والمفكرون والزعماء السياسيون الأفريقيون - في لندن وفي باريس وفي العواصم الأفريقية - من الفكر الديموقراطي الغربي ومن الماركسية ومن فلسفه غاندي ومن القومية السوداء (بالنسبة لأولئك الذين كانوا يدرسون في أمريكا) و مزجوها بالتراث الثقافي والتاريخي لأفريقيا لخلق أيديولوجية عامة للوحدة الأفريقية، بحيث تكون بمثابة الأيديولوجية التي يتقاسمها معظم الزعماء الأفريقيين الوطنيين مهما كان هناك من احتمالات لوجود اختلافات عند تطبيقها.(٦٤)

وكانت عمليات إحياء الثقافة الأفريقية تحت شعارات الزنجية والشخصية الأفريقية ينطوي علي أهمية سياسية وثقافية وذلك في التعضيد الذي تمنحه من مثل وقيم عليا ومبادئ للوحدة الأفريقية ، غير أنه قد كان هناك بالفعل انقساماً بين الأفريقيين الداعين للوحدة ، ويرجع جزء من هذا الانقسام إلي المفاهيم المختلفة لطريقة الوصول إلى وحدة أفريقية وجزء منه يرجع إلي اختلافات وجهات النظر بخصوص التطورات الداخلية والروابط الخارجية وجزء منه أيضاً إلي تنافس الزعامات وغيرها، وفي مجال الفكر الاقتصادي نالت المحاولات الخاصة بإيجاد طريق وسط بين فردية الكتلة الغربية (الرأسمالية) وجماعية الكتلة الشرقية (الاشتراكية) تعبيراً بليغاً في اشتراكية سنجور الأفريقية، وهناك أيضاً مفهوماً مشابهاً لها في إصرار جوليوس نيريري علي التوفيق بين الفرد

والجماعة في الحياة الاجتماعية الأفريقية ومن ثم فان الاشتراكية وفقاً للمنظور الأفريقي هي اشتراكية إنسانية ومن ثم تعارض المادية الماركسية ، و ظل الزعماء الوطنيين الأفريقيين سواء ناصر أو نكروما أو سنجور يصرون علي عدم وجود تعارض بين اشتراكيتهم والقيم الروحية أو الدينية بل ويؤكدون أن اشتراكيتهم تتفق والمعايير الدينية والإنسانية أكثر من اتفاقها مع مبدأ الحرية الاقتصادية الرأسمالية الذي رفضوه ، وعلي هذا الأساس فان هؤلاء الزعماء الوطنيون كانوا يصرون علي أنهم اخترعوا اتجاهاً جديداً للتنمية الاقتصادية يتجنبون به أخطاء كل من الرأسمالية والاشتراكية وسواء أكان ذلك الاتجاه الجديد هو الاشتراكية الأفريقية لسنجور أم الاتجاه الجماعي لنيريرى أم أوتوقراطية المجموعة لسيكوتورى أم الاشتراكية الديمقراطية التعاونية لناصر إلا أنه كان هناك التزاماً مشتركاً لنوع جديد من التطور الذي يسمح بالتخطيط الاشتراكي المركزي للاقتصاد مع السماح بعناصر المبادرة في القطاع الخاص أيضاً.(٦٥)

وبمعني أنه عندما حصلت الدول الأفريقية علي استقلالها في الستينيات فان الغالبية العظمى منها تبنت تلك الأيديولوجية غير الواضحة والمسماة بالاشتراكية الأفريقية في إطار انسلاخها عن الماضي الاستعماري، وقد نال هذا استحساناً من جانب الشيوعية العالمية، وكانت تلك الاشتراكية الأفريقية تلقي حضوراً وقبولاً داخل تلك الدول الأفريقية لما تتسم به من عدم فرضها كثيراً من القيود علي القادة الأفارقة، بل علي العكس فقد أعطى التكوين لدول الحزب الواحد لمثل هؤلاء القادة وسيلة ملائمة تمكنهم من تكريس وتعظيم سلطاتهم الخاصة ومن إسكات مناوئيهم وضمان السيطرة علي المنظمات الأخرى في المجتمع، وخصوصاً اتحادات العمال، ومن هؤلاء القادة - علي اختلافهم -

كينياتا في كينيا، وجوليوس نيريرى في تنزانيا، و فيليكس هوفوييه بونييه في ساحل العاج، و كوامى نكروما في غانا وغيرهم الذين تبنوا الحزب الواحد للدولة، ومنذ منتصف السبعينيات فان بعض الدول الأفريقية كانت قد بدأت في تبنى نوعاً ما من مفاهيم الاشتراكية العلمية مثل إثيوبيا وموزمبيق وأنجولا وبالتالي كانت أكثر بقاءً في السلطة وأكثر دموية وأكثر اعتماداً على المساعدة الخارجية وجميع هذه الدول أعلنت تبنيها للنموذج السوفيتي للاشتراكية في محاولة لتبرير صراعاتهم الدموية الطويلة بالإضافة إلى سياساتهم التعسفية مثل التأميم وتدعيم الملكية الجماعية، كما ان دول أخرى مثل بنين والكنغو برازافيل وإن شهدت اضطرابات كتلك التي عانت منها أنجولا وموزمبيق وإثيوبيا إلا أنها نبذت الاشتراكية الأفريقية لصالح التفضيل للاشتراكية العلمية، وعلي حين إنها أممت بعض الصناعات فان تطبيقاتهم للمذهب الاشتراكي كانت أكثر ضلالاً Heterodox.[٦٦]

وخلال فترة الثمانينيات فقد راق لبعض الدول التحرك بعيداً عن المذهب الاقتصادي الماركسي وبدأت في إعادة التقييم لسياساتها الاقتصادية مثل موزمبيق وإثيوبيا والكنغو برازافيل وتنزانيا وزامبيا وغيرها، في إطار ارتباطها بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وأعلنت سلسلة من الإصلاحات لتحرير اقتصادها وان تمسكت مثل تلك الدول باستمرار ولاؤها للمبادئ الاشتراكية، وعندما بدأت مظاهر التفكك تبدو علي الاتحاد السوفيتي ومن ثم علي الكتلة الاشتراكية فان مثل تلك الدول الأفريقية بدورها لم تلبث ان بدأت تعانى من ممارسة الضغوط عليها من أجل إجراء التحولات واللامركزية التي بدونها وفي ظل الإبقاء علي أنظمة الحكم ذات الحزب الواحد لن يكون هناك مجالاً مناسباً

لضمان إضفاء اللبرالية علي اقتصادياتها ولن يكون هناك تنظيماً فعالاً لدور القطاع الخاص، وفي الوقت ذاته بدأ البنك الدولي في الحث علي زيادة فعالية نماذج للحكم تتناسب مع التوظيف الاقتصادي المناسب، وانه من الضروري إتمام ذلك علي أساس واقعي لكي يتفهم المانحون الخارجيون ان الإصلاح الاقتصادي ممكناً وبعيداً عن دولة الحزب الواحد شديدة المركزية. (٦٧)

لقد كان واضحاً من أجل ممارسة الدولة الأفريقية للسلطة ومن أجل صنع سياستها أن تكون الأيديولوجية الأساسية للدولة الأفريقية فيما بعد الاستعمار مرتكزة علي الأشكال والأنماط والقواعد الابتكارية التي تعزز سيطرة الفرد علي السلطة وسيطرة الدولة علي الاقتصاد ولم يكن باستطاعة تلك الدولة في إطار محاولاتها التحولية عن طريق النهج الأيديولوجي أن تصل إلى أيديولوجية قابلة للتطبيق ومقبولة للقيام بدور فاعل وعادل من خلال جميع المؤسسات والكيانات الموجودة داخل المجتمع. (٦٨)

ويلاحظ في تلك الدول الأفريقية التي تبنت الأيديولوجية الاشتراكية كإطار لعملية تحولها أنها عانت من أزمة عميقة منذ منتصف الثمانينيات كان من أهم مظاهره؛ تلك الضائقة الاقتصادية القاسية، كما كانت الغالبية العظمي من تلك الدول مازالت تصارع بلا أي نجاح من أجل إقامة مؤسسات سياسية كانت تنعقد عليها الآمال من أجل ترسيخ التجربة الاشتراكية في المجتمع الأفريقي، إلا أن الصعوبات الداخلية في الدول الاشتراكية الأفريقية كان يصاحبها العديد من الضغوط المفروضة عليها من جانب الحكومات الغربية (وكذلك جميع المؤسسات النقدية الغربية) للتراجع عن تلك السياسات الاشتراكية واستبدالها بسياسات الأسواق الحرة من أجل التنمية الاقتصادية. (٦٩)

وبالتالي فان إضفاء الطابع الأيديولوجي علي نظام الدولة في أفريقيا لم يفض إلى التطور والتحسين المرتجى وإنما أدى إلى حالة من الجمود والتقوقع والتدهور أدت بدورها إلى تكريس وتعظيم واقع التخلف والمثال علي ذلك حالات دول أنجولا وموزمبيق وإثيوبيا وغيرها في معظم أرجاء القارة الأفريقية. حيث ترتب علي ذلك تعاظم الحكم السلطوي والبيروقراطية وانغماسها في صراعات داخلية في ظل حالات عدم الاستقرار السياسي ومع شيوع حالات الانحطاط والتدهور الاقتصادي والاجتماعي، وفي صراعات خارجية مع القوى المستغلة العالمية ومع الدول والمنظمات المانحة في إطار اللهث وراء مزيد من المعونات أو الهبات أو القروض.

ويلاحظ في هذا الصدد أيضاً أنه إذا كانت الدولة في أفريقيا قد قدر ان يكون لها مساحة من الاختيار والتجريب لأي من الأيديولوجيات وخصوصاً في مرحلة ما بعد الاستقلال، أي في فترة الحرب الباردة فان الواقع الراهن يشير إلى أن الأيديولوجية الوحيدة المقبولة للتداول عالمياً حالياً هي اللبرالية الاقتصادية (الرأسمالية) واللبرالية السياسية)الديمقراطية).[٧٠] ومن ثم يكون الأمر المتاح فقط أمام الدول الأفريقية هو الاختيار بين الاستغراق في تلك الأيديولوجية وتحمل تبعاتها في مقابل الحصول علي المعونات والقروض أو الانعزال والتشرنق داخل أقاليمها ومحاولة تجريب أو استحداث أيديولوجيات جديدة عساها أن تعصمها من هذا الطوفان إن استطاعت، ويبدو أنها آثرت يأساً وبلا تردد الخيار الأول أملاً في البقاء.

المطلب الرابع : إضفاء الطابع التنموي علي الدولة في أفريقيا

مثلت مشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي إحدى أهم قضايا أفريقيا بعد الاستقلال ومن ثم فقد وضعت الخطط ورسمت السياسات الواجب اتباعها لمواجهة هذا التخلف باعتباره من أصعب القضايا التي واجهت القيادات والكوادر الأفريقية علي المستويات الوطنية والإقليمية والقارية وقد حاولت الدول الأفريقية معالجة هذا التخلف عن طريق التعاون الاقتصادي القاري أو الإقليمي أو عن طريق العون الخارجي متمثلا في المساعدات والمعونات الأجنبية ومن أهم ما يلاحظ في هذا الصدد ما يلي:(٧١)

أولا. أن التعاون الأفريقي القاري لم ينجح في التعامل مع مشكلة التخلف تلك بطريقة عملية فكل الجهود التي بذلت سواء علي المستوى التنظيمي أو التطبيقي لم تسهم إسهاما فعالاً في هذا الخصوص وبالتالي فقد ظلت ومازالت هذه المشكلة من أصعب المشكلات التي تواجه العمل الجماعي القاري الأفريقي وربما يرجع ذلك إلى أزمة الثقة بين الدول الأفريقية وبعضها البعض أو إلى ضعف و هشاشة تلك الاقتصاديات وإذا كان تأليف وحدات اقتصادية من الدول المتخلفة أمراً عسيراً بسبب تخلفها وعدم وجود الأجهزة الهيكلية التي تتحمل أعباء الوحدة الاقتصادية، فهناك سبب أخر يجعل الوحدة بين الدول الأفريقية أمراً عسيراً أيضاً وهو رغبة تلك الدول في الحيلولة دون المساس بسيادتها واستقلالها لذلك فان الدول الأعضاء سواء في منظمة الوحدة الأفريقية أو في أي تنظيم اقتصادي علي مستوى القارة تحتفظ لنفسها بأكبر قدر من السلطة ولا تمنح الأجهزة والمؤسسات التي تشرف علي مثل تلك الوحدة الاقتصادية إلا اقل قسط

من هذه السلطة علي الرغم من أن التجربة الأوروبية أثبتت أن أي إنجاز حققته إنما تم لكونها لم تتردد في التنازل عن جانب كبير من سيادتها في سبيل تحقيق ذلك لما يترتب علي ذلك من امتيازات ومنافع التنمية الاقتصادية.

وإذا كان الهدف المعلن للتعاون والتكامل الاقتصاديين لم يتحقق بعد، وإذا كانت اتفاقية ابوجا الموقعة بشأن إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية AEC يمثل إطارا حيوياً للوصول إلى هذا الهدف فان الأمر يبقى أيضاً مرتهن بمدى وضع بنود تلك الاتفاقية موضع التنفيذ الفعلي، وإذا كانت هناك عوامل كثيرة قد تكاتفت في الماضي لإجهاض أي تقدم نحو تحقيق التعاون والتكامل الاقتصاديين علي مستوى القارة فان اتفاقية الجماعة الاقتصادية الأفريقية وغيرها من الاتفاقيات تظل أيضاً مهددة بان تلقى نفس مصير غيرها من الخطط وبرامج العمل والاستراتيجيات السابقة مثل خطة عمل لاجوس إذا لم يتم التنفيذ الفعلي لها وإزالة العوائق أمام إقرارها، و ينبغي التذكير في هذا الصدد بأن من أهم هذه العوامل هيمنة الروابط الاقتصادية لأفريقيا مع الخارج والإحساس القوى بالانتساب إلى المناطق النقدية المختلفة وانعدام الرغبة في التنازل عن السيادة الوطنية في الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية وتبنى برامج التكيف الهيكلي التي تفضي إلى جعل التناغم والتنسيق عبر الحدود أكثر صعوبة وأخيراً تشابه الهياكل الاقتصادية لدول القارة .

ثانياً. أن التعاون الأفريقي الإقليمي لم ينجح أيضاً، وكان أقرب إلى أن يكون وسيلة للدعاية السياسية المحلية، فإقامة الوحدة بين مجموعة من الدول الأفريقية كان بمثابة الفرصة السانحة لإقامة المؤتمرات والحفلات والاجتماعات

المقابلات لرؤساء الدول الأفريقية، كي يتخذ منها مادة للاستهلاك الداخلي بغية بث روح التفاؤل بين شعوبهم والأماني في ازدهار المستقبل الاقتصادي لدولهم، ذلك لأن القيادات الأفريقية والأجهزة التي تحت تصرفها لا تستطيع وحدها وبالمستوى المؤسسي التي هي عليه أن تقوم بعبء المشكلات الاقتصادية والسياسية للبلاد، ومن ثم تلجأ إلى إخفاء عجزها عن القضاء علي هذا التخلف عن طريق إقامة تلك المنظمات الإقليمية التي تلهي بها شعوبها، مع أن وظيفتها في الحقيقة لا تعدو إصدار التصريحات والقرارات المتتابعة ووضع الاستراتيجيات وتخطيط المشروعات نظرياً بدون تنفيذ عملي لكل ذلك.

ثالثاً. وعلي المستوى الوطني فقد كان المرتجى بصورة ملحه من البلدان الأفريقية ، هو إعمال التفكير الإستراتيجي ، وتوافر الحس الدينامي ، واتضاح الأهداف من أجل التعجيل بالتنمية البشرية ، والتحول الهيكلى لاقتصادياتها ، وهو ما يقتضي إضفاء الطابع الوطني علي عملية التنمية ، واستنفار كل قوى النمو والتنمية ، وتنويع الهياكل الاقتصادية ، و التخلي عن الاعتماد علي عدد قليل من السلع المصدرة ، وجعل الاقتصاد مرنا إزاء الصدمات الخارجية والداخلية ، وتحقيق درجة أكبر من الاكتفاء الذاتي في الغذاء والاستثمار في البشر، بما يكفل تنمية قدراتهم ، وإجراء تحسين كبير في نوعية حياتهم ، والاستفادة الفعالة من الموارد البشرية ، واتساع المجال أمام جميع القوى في المجتمع ، لممارسة النشاط الاقتصادي ، و تحفيز إبداعات وحماسات وطاقات الشعب ، من خلال ممارسة فعاله للمشاركة الشعبية في التنمية ، وإضفاء المزيد من الحيوية علي القطاع غير الرسمي الكبير الحجم ، ومساعدته علي الارتقاء إلى مستويات أعلي في الإنتاج والإنتاجية ، ودعم الاستثمار الخاص ، و إدارة

الاقتصاد بصورة أفضل ، وإنهاء الفساد ، وضمان مراعاة المعايير الأخلاقية وشيوع ثقافة التسامح والشفافية ، والمساءلة في مجال الحكم ، والتعامل بجدية أكثر مع المتغير السكاني باعتباره أحد المتغيرات الرئيسية في معادلة التنمية ، ويرتبط بذلك أيضاً ضرورة التعامل مع قضية النمو السكاني المتسارع بأساليب أكثر جوهرية وموضوعية . (٧٢)

إلا ان التطبيق الفعال لما تقدم، يتطلب ضرورة إجراء تغييرات سياسة أساسية، و إعادة توجيه الموارد، بمعنى وضع نهاية للنفور من التخطيط الإستراتيجي طويل الأجل، ومتوسط الأجل، وجعل برامج الإصلاح جزءا لا يتجزأ من سياسات وبرامج واستراتيجيات التنمية بعيدة الأمد، والاستخدام المرن للمتغيرات الاقتصادية، والأدوات النقدية والمالية، والتعبئة الهادفة والأكثر إبداعا لتحقيق مستويات أعلي في الادخار والاستثمار، وتوجيه موارد مالية واستثمارات مناسبة في مجال التنمية الإنتاجية والبشرية، وتقليص النفقات الفاقدة وغير المنتجة _خاصة الإنفاق العسكري _ وضمان السيطرة علي عوامل الإنتاج ومصادر المال. (٧٣)

لقد شهدت فترة الحرب الباردة ازدياد سيطرة الاقتصاد المتقدم في الشمال، من خلال النظام الاقتصادي العالمي، علي اقتصاديات الدولة الأفريقية، وازدياد ارتباط القطاع الحكومي ، والقطاع غير الحكومي في كل من هذا الدول ، بدور المتغير الخارجي ، من خلال النشاط المحموم للشركات العالمية متعددة الجنسيات، ومن خلال الارتباط بأشكال وبأساليب عقائدية وسياسية واقتصادية وعسكرية واتفاقات للتجارة والاستثمار وغيرها ، بحيث أصبحت هذه الفئات والطبقات والنخب الأفريقية تقوم بما يمكن تسميته بالوظيفة الحارسة بالنسبة لعمل المتغير

الخارجي في داخل المجتمع الأفريقي ، في ظل الدولة المستقلة ، فمنذ الاستقلال تم تطبيق خطط متتالية للتنمية والتحديث ، والمحصلة النهائية هي أنه في الدول الأفريقية التي تطبق نماذج رأسمالية للتنمية والتحديث ، لم تنشأ بها طبقة رأسمالية قوية تقود هذه العملية (ومن الأمثلة علي ذلك السنغال ، وساحل العاج ، وكينيا ، والجابون ، وزائير (الكونغو حالياً) وفي الدول الأفريقية التي طبقت نماذج اشتراكية / ماركسية للتنمية والتحديث ، لم تنشأ بها أيضاً طبقة عمالية بروليتارية قوية تقود هذه العملية (ومن الأمثلة علي ذلك غينيا سيكوتوري ، والكنغو برازافيل ، وموزمبيق) وبالطبع لم يكن الحال افضل في تجارب الدول التي طبقت النماذج الانتقائية للتنمية والتحديث مثل تنزانيا.(٧٤)

بناء علي ذلك وعلي النتائج الوخيمة والكارثية التي تمخض عنها تطبيق مثل تلك الخطط، فان الوضع القائم في السياسة والاقتصاد وتسيير المجتمع، هو وضع السيطرة لجماعات متعددة الأصول والقيم والارتباطات، علي أدوات الحكم ومؤسسات النظام والسلطة، وتستثمر هذه الجماعات المواقف في داخل الدولة لصالحها من خلال إدارة النظام، ومن خلال الاعتماد علي مؤسسات وأجهزة العنف والردع والتخويف والترويض، كما ان هذه الجماعات فقدت القواعد الاجتماعية المؤيدة والراضية عن السياسة العامة لكل نظام، وهذا معناه أن هذه الجماعات والفئات والطبقات ـ مهما كانت التسمية ـ لا يمثلون ولا ينتمون إلى طبقات رأسمالية أفريقية، ولا إلى طبقات إقطاعية زراعية، ولا إلى طبقات برجوازية أفريقية كبيرة أو صغيرة، ولا إلى طبقات عمالية أفريقية بروليتارية، انهم شئ جديد، انهم ظاهرة اجتماعية، ونخب حاكمة أو قائدة علي مستويات السياسة والاقتصاد والاجتماع، تنتمي إلى الوجود السياسي الإداري

البيروقراطي لجهاز الدولة، ومؤسسات الحكم و أبنية السلطة والإدارة، بأسلوب مباشر وبأسلوب غير مباشر وهؤلاء آمنوا وصدقوا بان "الرأسمالية للحكام و الاشتراكية للمحكومين " Capitalism for Governor's & Socialist for Peo- ple's " ويشترك في دعم قوتهم وبقائهم دور وتأثير المتغير الخارجي، وحتى إذا تم الانشقاق أو الانقلاب في داخل هذه الجماعات والنخب، فان مصدر قوة الخلف هي ذات مصدر قوة السلف في جهاز الدولة.(٧٥)

لقد قامت خطط التنمية والتحديث في أفريقيا، علي أساس دور راس المال الأجنبي في التمويل والاستثمار، واستيراد التكنولوجيا الأجنبية، من أجل التصنيع، وبناء البنية التحتية، والتوسع في عمليات الإنتاج للتصدير، والحصول علي العملات الصعبة..الخ، وفي إطار الوضع السكاني والاجتماعي الأفريقي، دفع المزارعون وسكان الريف ثمن هذه التنمية وتكاليفها، ونتج عن هذا ان مناطق الحضر وسكانها استفادوا طبقا لمراكزهم الاجتماعية، ولعلاقاتهم بأجهزة السلطة ومؤسسات الحكم، بينما تراجعت وتعقدت قضية الغذاء والطعام وازداد العجز في الإنتاج الداخلي، والذي تمت مواجهته برصد مبالغ متزايدة لاستيراد الطعام والغذاء للسكان.(٧٦)

ومن هذا المنطلق فانه لا يمكن البت في قضايا التنمية، من خلال أطروحات تكنوقراطية فالتنمية بطبيعتها قضية سياسية، ان نوع التنمية الذي سوف تستجيب له مشكلات أفريقيا، ينبغي أن يركز علي المشكلات التي تؤثر في الجماهير الشعبية، والمتعلقة بإشباع الحاجات الأساسية، ومنها الغذاء، والتعليم، والصحة، والتوظيف، والإسكان ... الخ، والقضاء علي المشكلات الاجتماعية مثل البطالة، سوء التغذية، الأمراض الصحية، وعدم الملائمة المعيشية وتدنيها بصفة

عامة، وتتعلق كافة هذه الأمور بقدرة الاقتصاد علي توليد فائض اجتماعي كافي، يمكن تنميته من خلال أنشطة إنتاجية من شأنها توليد الوظائف وغيرها، من الحاجات الأساسية في إطار الاقتصاد المحلى، كما أن الدولة التي ستقوم بالتخطيط لهذه التنمية، التي تتسم بنظرة متجهة نحو الداخل ومتمحورة علي الذات تحقق الاكتفاء الذاتى كان من المفترض ان تكون دولة تجرى إدارتها ومحاسبتها عن طريق القوى الشعبية، حيث أنه من المستحيل أن تكون دولة أخرى غير ذلك، وكان من المتوقع أن تكون تلك الدولة موجهة نحو الشعب، إلا ان الواقع يشير إلى أنه لا يمكن وجود مثل هذه الدولة إلا كنتيجة لثورة ديمقراطية شعبية.(٧٧)

المبحث الرابع

تقييم الدولة في أفريقيا

انطلاقاً من الحاضر وفي محاولة لتقييم الدولة في أفريقيا واستشراف مستقبلها، يلاحظ أنها تواجه العديد من التحديات التي تؤثر بطريقه مباشرة أو غير مباشرة علي واقع ومدى تطورها وتحولها كما ان هناك العديد من المساعي الإصلاحية التي يمكن ان تؤثر علي مدى استمرارية وفاعلية الدولة في أفريقيا إذا ما كان هناك اهتمام فعلي بذلك، ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى ما يلي:

المطلب الأول: تقييم أداء الدولة في أفريقيا

ان الظروف المعاصرة التي تمر بها الدول الأفريقية، تجعل من الأهمية التركيز علي تقييم أدائها، كمحاولة للتعرف علي الواقع الحي والملموس الذي تعايشه، ومدى فاعلية دورها وواجباتها ووظائفها، وكذلك مستوي ومدي عمليتي بناء

الدولة والأمـة والي أي مـدى وصلت إليـه علي جـمـيع تلك الأصـعـدة في ظل المتغيرات والمستجدات الداخلية والإقليمية والعالمية، وفي إطار تقييم الأداء هذا فسيـتم تناول تلك الوظائف التي تقوم أو ينبـغي ان تقوم بها الدولة، وتوضيح مدى فاعلية أو عدم فاعلية ما تقوم به، وذلك علي النحو التالي: (٧٨)

أولا. الوظيفة السياسية والقانونية:

علي الرغم من ان الوظيفة السياسية والقانونية تعد من الوظائف الأساسية، التي تقوم بها جميع الدول بغض النظر عن مدى تقدمها أو تخلفها، باعتبارها مقدمة الممارسات الحكومية، ومقدمة لما عداها من الوظائف الأخرى، فان واقع هذه الممارسات يشير إلى العديد من اوجه القصور، والتراجع في أداء تلك الوظيفة، ومن مظاهر ذلك ما يلى:

١ - تزايد عدد الاتفاقيات الدولية الجماعية الملزمة التى تغطى كافة مناشط الحياة علي المستوى الدولي والوطني والتي تلتزم الدول باحترامها والتعامل معها باعتبارها قوانين وطنية داخلية ومن شأن الإخلال بها تعرض الدولة للإدانة أو حتى العقوبات من جانب المجتمع الدولي وهكذا تقلصت سلطة الدولة في صنع القوانين التي تتلاءم مع بيئاتها وتقاليدها وظروفها .

٢ - تراجع الدولة عن دورها في صنع القرار السياسي علي المستوى الوطني لصالح رجال الأعمال في الداخل ولصالح الشركات متعددة الجنسيات.

٣ - تراجع سلطة الدولة في مواجهة منظمات المجتمع المدني التي اتجهت لتقوم ببعض وظائف الدولة وخصوصا في المجالات الاجتماعية والثقافية وذلك بالتعاون مع منظمات مثيلة في الخارج تتولى تمويلها وتنظيم أنشطتها بعيدا عن سيطرة الدولة في كثير من الأحيان.

٤ - انهيار مبدأ السلامة الإقليمية والسيادة المطلقة واحترام الحدود، ذلك ان هذه المبادئ قد تم اختراقها ولا قبل للدول الأفريقية بالدفاع عنها (الإنترنت، البث التليفزيوني الفضائي، فتح الحدود التجارية الدولية دون عائق، التدخل الإنساني لحماية حقوق الإنسان ...الخ).انتهاء احتكار الدولة لسلطة الاستخدام الشرعي للقوة في مواجهة مواطنيها أو غيرهم من الخارجين علي القانون تحت دعاوى احترام حقوق الإنسان ... الخ، بل وتتلقى دورها في محاكمة مواطنيها وفق قوانينها المرعية(حالة لوكيربى) فيما يعد إيذانا بانهيار مبدأ إقليمية القوانين.

مما سبق وغيره أسفر عن إحساس قطاع من المواطنين بفقدان الحماية والأمن من جانب الدولة فسعى لتامين نفسه بعيداً عنها (ظاهرة البوليس الخاص) واجترأ قطاع آخر علي ما تبقى من سلطة الدولة فسعى للانقضاض عليها (ظاهرة الإرهاب) في حين لجأت الجماعات الاثنية أو الإقليمية أو الدينية أو اللغوية.. الخ، إلى السعي للخروج كلية من تحت عباءة الدولة القائمة بالسعي للانفصال في غمار حرب أهلية بحثاً عن تأمين ذاتي جماعي، فانفجرت الحروب الأهلية بكل تداعياتها المأساوية (اللاجئين، إبادة جنس بشري، استنزاف صارخ للموارد.. الخ) لتتأثر بها ما يزيد عن أربعة عشر دولة أفريقية.

ثانياً. الوظيفة الدفاعية:

ان وظيفة تامين المجتمع من الغزو الخارجي والعنف الداخلي كوظيفة دفاعية للدولة الأفريقية أخذة أيضاً في التآكل لأسباب منها:

١ - الاتجاهات المعاصرة الرامية إلى خفض الإنفاق العسكري لاعتبارات الرشادة الاقتصادية وارتكاناً علي آليات التكيف الهيكلي واعتماداً علي ان

المجتمع الدولي كفيل بمعاقبة المعتدى وبطبيعة الحال فان ذلك يتم وفق مصالح القوى المسيطرة علي النظام الدولي.

٢ - محاولة الغرب إقناع الدول الأفريقية بأن النجاح في الحصول علي نصيب أكبر من مغانم السوق العالمي إنما يشكل وسيلة أفضل للبقاء والرفاهية من الإصرار علي السيطرة علي الإقليم الوطني.

واستناداً إلى ما تقدم فان دور المؤسسة الأمنية (الجيش والبوليس) وحيث تضخمت قوات البوليس علي حساب قوات الجيش انصرف إلى الحفاظ علي النظام العام في الداخل، وتوفير المناخ الملائم لحرية التجارة والاستثمار ومن شأن ذلك أن يدفع الشعوب للنظر إلى المؤسسة الأمنية باعتبارها الحارسة للمصالح الرأسمالية من جهة، ومهددة لأمن الغالبية وليس حارسة لها ولا لحدود الدولة من جهة أخرى، بشكل يفقد الدولة هيمنتها واحترامها لدى المواطنين .

ثالثاً. الوظيفة الاستخراجية :

ان تلك الوظيفة تعنى قدرة الدولة علي تعبئة وتوظيف الموارد المتاحة لها من قوي بشرية ومواد خام و سلع وخدمات وكذلك قدرتها علي تحصيل الضرائب والرسوم والجمارك كما تعنى في ذات الوقت القدرة التمويلية للدولة بمعنى الحفاظ علي النقود كوسيلة للتبادل وكوحدة للنقد وكمخزن للقيمة علي اعتبار أن ذلك أمر ضروري لاقتصاديات السوق في مواجهة الاقتصاد المخطط، غير أن هذه الوظيفة أخذت في التآكل أيضاً لما يلي:

١ - بيع مؤسسات القطاع العام في إطار عملية الخصخصة أو ما تفرضه آليات منظمة التجارة العالمية من ضرورة التجارة عن طريق خفض وحتى إلغاء

الرسوم والجمارك علي التجارة الدولية في المستقبل المنظور، وهو ما يعنى تقلص موارد الدولة إلى حد كبير.

٢ - ان المبرر الآخر لسلطة الدولة والمتعلق بتعزيز قيمة العملة يبدو أنه أيضاً في طريقه إلى الاختفاء، ذلك أنه لم يعد بمقدر الدول الأفريقية مقاومة ما تفرضه قوى السوق من تأثيرات علي قيمة المعاملات النقدية ولا علي أسعار الصرف (الأزمة الآسيوية) ثم ان التقدم التكنولوجي علي وشك القضاء علي ما تبقى من سلطة الدولة في هذا المجال ذلك أن الإنفاق من خلال كروت الائتمان يتزايد بسرعة وهي قوة شرائية لا قبل للحكومات بالسيطرة عليها، ثم أن تحويل الأموال والتجارة عبر شبكة الإنترنت لا يخضع لرقابة الحكومات ويمكن أن يكون له اثر تخريبي علي القدرة الاستخراجية للدولة.

رابعاً- الوظيفة التوزيعية:

إزاء ضعف الوظيفة الاستخراجية للدولة نتيجة تقلص مواردها وما يستتبع ذلك من تقليل الإنفاق العام، بدأت الدولة تفقد وظيفتها كمظلة للحماية الاجتماعية، ورغم أن هذه الوظيفة حديثة حيث تقوم الدولة بإعادة توزيع الموارد ومواجهة أي نقص للسلع في الأسواق حماية للضعفاء وغير القادرين إلا أنها تشكل مبررا هاما للقبول الطوعى لسلطة الدولة ورغم أن هذا المبرر ما زال قائما إلا انه بدأ يفقد مصداقيته نتيجة اضطرار الدولة الأفريقية إلى تقليل الإنفاق علي الخدمات الاجتماعية)الصحة، التعليم، الإسكان.. الخ) واضطرارها إلى بيع القطاع العام وإلغاء الحماية التجارية لمنتجاتها بشكل أضر بالمنتجين الوطنيين وبالتالي فان سلطة الدولة في حماية الضعفاء في المجتمع قد ضعفت وبالتبعية بات القبول الطوعى بسلطة الدولة محل شك.

خامساً. الوظيفة الثقافية:

ان الحفاظ علي قيم المجتمع وتقاليده وأعرافه والتعبير عنها بالشكل الذي يؤكد علي وجود هوية حضارية متميزة لتعميق انتماء المواطن لدولته في مواجهة الآخر كوظيفة ثقافية للدولة في أفريقيا آخذه أيضاً في التآكل بفعل آليات الاتصال الدولي واصبح المواطن عرضة لأشكال متنوعة من قيم وأعراف وتقاليد أجنبية عنه (الرموز، الأسماء، المأكل، الملبس، التغذية، الفنون..الخ) وقد أدى ذلك إلى زيادة أزمة الاندماج الوطني في الدولة الأفريقية تعقيدا خاصة وأنه قد افرز نماذج استهلاكية مشوهة وقيما إضافية تتعارض مع ثقافة المجتمع وضرب بالتبعية جهود الدول الأفريقية في تحقيق مشروعها الوطني بتنمية ثقافة وطنية تشكل قاعدة لبناء الأمة.

ـ ان ما سبق وغيره يشير إلى ان الدول الأفريقية آخذة في الذبول من الناحية الفعلية والقانونية في ظل تداعيات كل من عمليات التحول الديمقراطي والتكيف الهيكلي، و العولمة وهو ما ينذر بإمكانية اتجاه النظام العالمي للعودة للنظام الإمبراطوري بمعنى وجود إمبراطورية أو أكثر تعيش في كنفها وتحت حمايتها ممالك و إمارات إثنية تابعة لها وتقوم علي أنقاض الدول الأفريقية الحالية ولا تتمتع بالمساواة في السيادة بينها، كما أن ما سبق يشير إلى إمكانية دخول القارة الأفريقية إلى مرحلة أفول عهد الدولة الإقليمية وتنامي الاعتراف بالواقع الاثنى بما يعنيه ذلك احتمال قيام الدولة الاثنية كما هو الحال بالنسبة لإثيوبيا التي أقرت الفيدرالية الاثنية، وأوغندا التي عادت إلى الاعتراف بالممالك الأربع فيها، وجنوب أفريقيا التي أقامت هيكلاً للسلطات التقليدية واعترفت بصلاحيات رمزية لملك الزولو.. الخ.

ومن ثم فـان تقـاعس الأداء للدولة في أفـريقـيـا يمكن إرجـاعـه إلى بعض المشكلات التي يجب أخذها في الاعـتـبـار عـند مراجعـة الأداء ومحاولة تقويمه بدرجة أكثر فعالية ومنها: (٧٩)

١ - ضعف الأحزاب السياسية: فالأحزاب السـياسية يفترض أن تكون أحد آليات التـحول داخل المجتـمع ويجب ان تتسم بالاستـمرارية والشـمول والرغـبة في ممارسة السلطة وان تبذل الجهود لحشد الدعم الشعبي الضروري، أما ان تكون مثل هذه الأحزاب معززة للفردية فستظل خاملة ومتقوقعة علي نطاق دورها الضيق.

٢ - خمول العملية الانـتخابيـة: ما زالت العمليـة الانتخابية في الدولة الأفريقـية تعانى العديد من اوجه القصور سواء في الإدراك و الوعي لماهيتها وأهدافها والياتها وأساليب عملها أو في الممارسات الفعلية المرتبطة بها ومازال مبدأ الحرية والنزاهة مفتقداً في مثل هذه العملية وما زالت العديد من الأمراض عالقة بها كالتزوير والرشاوى وممارسة الضغوط علي المنافسين وغيرها من الأساليب وهو الأمر الذي يفرغها من مضمونها ويجعل أي خطوات لاحقه لها باطلة وفاسدة.

٣ - محدودية المجال السـياسي: إذا كانت السياسات والممارسات الاستبدادية قد جعلت من الصعوبة علي العديد من القوى داخل المجتمع الواحد المشاركة في الحياة السياسية فان الإبقاء علي هذه الوضع أو التغيير الشكلي له يبقى علي محدودية المجال السـياسي و محدودية المشاركة السياسية وهو ما يبقى علي الأوضاع السياسية علي ما هي عليه.

٤ - قيود المجتمع المدني: ان الإبقاء علي تهميش الشعوب الأفريقية داخل الدولة بعيداً عن السياسات والممارسات السياسية والاقتصادية و الاجتماعية يزيد الفجوة بين الحاكم والمحكومين ويبقى علي أزمة الشرعية السياسية ويخلق حالة من النفور والسخط والاستياء أو علي الأقل اللامبالاة وعدم الاكتراث لهؤلاء تجاه كل ما يدور في الدولة، ومن ثم فان جميع المؤسسات الرسمية مدعوة للتفاعل الإيجابي مع منظمات المجتمع المدني وتحفيزها لتقوم بدورها كحلقة اتصال وثيقة مع القواعد الشعبية المتنوعة ولتسيير ولتفعيل قيام الدولة بوظائفها.

٥ - الحد من الحريات: ان ازدهار الحريات في الدولة الأفريقية هو أحد الضروريات التي تتطلبها أي عملية تغيير إيجابية ومنها علي سبيل المثال حرية الصحافة وحرية التعبير عن الرأى وغيرها ويجب أن تستفيد الدولة فى أفريقية من التجربة المريرة في مرحلة ما بعد الاستقلال وخصوصاً سنوات الستينيات والسبعينيات حيث لم تتورع الحكومات السلطوية عن القيام بالرقابة علي التحدث وعلي الكتابة وغيرها وإعدام أعداد هائلة من أصحاب الرأي والمناوئين لها وإذا كانت فترة الثمانينيات قد شهدت نوعا ما من التخفيف لهذا الوضع فان تلك المشكلة ما زالت قائمة في العديد من الدول.

٦ - افتقاد المرونة والتسامح: ان غياب المرونة والتسامح يشيع حالة من التصلب و التحدي سواء لإرادة النظام الحاكم أو للجماعات الساخطة عليه ويجعل كل طرف أحرص علي التشبث بآرائه ومواقفه وممارساته تجاه الطرف الآخر حتى ولو اتخذت طابع العنف.

٧ - شيوع العنف السلبي والجيوش المسيسة: في معظم الدول الأفريقية ظلت القوات المسلحة مصدر تهديد لحالة الاستقرار داخل الدولة وخصوصاً إذا اقترنت بالطابع الاثنى وعندما يصل الجيش إلى هذا الوضع فان الجماعات الأخرى لا تجد أمامها سوى استقطاب جماعات الأقلية بداخله للبدء في التخطيط من أجل الصراع ومحاولة الاستحواذ علي السلطة وهكذا تشيع في البلاد حالات العنف السلبي، ولهذا فان محاولة تحييد الجيش داخل الدولة والحد من تسييسه يعد خطوة أساسية في سبيل إصلاح الدولة في أفريقيا..

٨ - الدعم الدولي للدكتاتوريات: في إطار سياسة المصالح التي تنتهجها العديد من الدول الفاعلة في المجتمع الدولي فقد غضت الطرف عن ممارسات العديد من الدكتاتوريات في الدول الأفريقية بل وقدمت لها الدعم والمؤازرة المستمرة ومن الأمثلة علي ذلك الدعم الكبير الذي تلقاه موبوتو في زائير (سابقا) علي الرغم من الممارسات الاستبدادية والسلطوية التي اتسم بها حكمه البائد وغيره من الحكام أمثال محمد سياد برى في الصومال و مانجستوهيلاماريام في إثيوبيا.

المطلب الثاني : التحديات التي تواجه الدولة في أفريقيا

لقد أفرزت الظروف والمتغيرات والمستجدات الداخلية والخارجية العديد من التحديات التي تواجه الدولة الأفريقية وتؤثر عليها حاضراً ومستقبلاً ومنها:

أولا. التحدي الليبرالي (الرأسمالي / الديمقراطي :(منذ أوائل التسعينيات والنظام الدولي يشهد العديد من التغييرات المتتابعة التي ألقت بتأثيراتها

وتبعاتها علي السياسة والاقتصاد الأفريقي ودفعهما للسعي وللبحث عن سياسة خارجية جديدة للتقرب من الديمقراطيات الصناعية الغربية كبديل الاشتراكية / الشيوعية) وتلك الظروف الجديدة اقترنت بالمشروطية السياسية والحكم الجيد والترويج للتحولات الليبرالية/ الديمقراطية من ناحية والليبرالية / الاقتصادية وبرامج التكيف الهيكلي.(٨٠)

من ناحية أخرى وبالإضافة إلى استخدام سلاح المعونات لإجبار تلك الدول علي إقرار وتنفيذ تلك التحولات فقد رفعت في هذا الشان شعار "لا ديمقراطية، لا معونات " No Democracy, No Aid ان تلك الضغوط التي مورست علي الدول الأفريقية في إطار ما اصطلح علي تسميته بالحكم الجيد و المشروطية السياسية وبما يعنيه ذلك من ضرورة التحول الديمقراطي علي النمط الليبرالي (التعددية الحزبية وإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية ، وتعزيز قدرات المجتمع المدني ، ورفع رايات حقوق الإنسان .. الخ) وفضلاً عما تقدم فقد أصرت القوة المنتصرة في الحرب الباردة علي ضرورة اتباع دول الجنوب ومنها الدول الأفريقية لبرامج التكيف الهيكلي تحت مظلة الصندوق والبنك الدوليين تحت دعاوى تخفيض الإنفاق الحكومي وترشيده و إطلاق قوى السوق، واعتبار ان ذلك يشكل شرطاً لازماً و ضرورياً لتحقيق التنمية الاقتصادية وقد أسفر هذا وذاك عن إضعاف قدرة الدولة الأفريقية علي الإكراه والإغراء ويمكن توضيح ذلك كالتالي: (٨١)

أ. ضعف قدرة الدولة الأفريقية علي الإكراه (الترهيب) :

لقد ضعفت قدرة الدولة الأفريقية علي الإكراه نتيجة اضطرارها إلى خفض الإنفاق العسكري تحت دعاوى الرشادة الاقتصادية واضطرارها إلى تقليل عدد العاملين لدى المؤسسات العامة مما أفقدها السيطرة المعنوية علي مواطنيها

وبالإضافة إلى ذلك فان تقوية منظمات المجتمع المدني قد جاء خصماً من قدرة الدولة خصوصاً وان الدولة باتت عاجزة عن التعامل المطلق مع مختلف جماعات المجتمع مغبة ان تتهم بخرق حقوق الإنسان مع ما يحمله ذلك في طياته من احتمالات فرض العقوبات الدولية أو التدخل الإنساني تحت مظلة ما بات يعرف بالشرعية الدولية.

ب. ضعف قدرة الدولة الأفريقية علي الإغراء (الترغيب):

ان فرض برامج التكييف الهيكلي علي الدول الأفريقية دون مراعاة لواقعها الاقتصادي و الاجتماعي قد أجبر الدول الأفريقية علي التخلي عن مسئوليتها الاجتماعية في دعم التعليم والصحة والإسكان وجميع الاحتياجات الأساسية الأخرى وتوفير فرص العمل بالإضافة إلى ان خصخصة الشركات العامة قد دفع بألوف العمال إلى خارج سوق العمل وقد أدى ذلك إلى تعميق حالة الفقر لدى الغالبية من أبناء الشعوب الأفريقية في الوقت الذي فقدت فيه الدولة قدرتها علي الاستخراج ومن ثم علي الترغيب و الإغراء ونتيجة لهذا وذاك فقدت الدولة هيمنتها علي المواطنين بشكل شجع علي الخروج عليها إما سلماً أو عنفاً وهو ما أدى بالتالي إلى تصاعد الصراعات والحروب الأهلية ومن ثم اثر علي وضع الدولة ومؤسساتها.

ثانياً. التحدي العولمي: تعد العولمة واحدة من أهم التحديات التي تواجه الدولة في افريقيا في الوقت الراهن، حتى ان هناك البعض الذي يرى فيها نوع من الاستعمار الجديد، حيث أدت العولمة إلى اتجاه الدول للتخلي عن وظائفها الأساسية نحو المجتمع بشكل افقد الدولة مبررات استمرارها ووجودها ، ويمكن توضيح أسباب وتأثيرات ذلك علي النحو التالي:

أ ـ مضامين التحدي العولمي: تنصرف تلك المضامين إلى ما يلي: (٨٢)

١ - انه منذ انتهاء الحرب الباردة في بداية التسعينيات بات واضحا مدى ضعف الدول الأفريقية بل وانهيار بعضها (الصومال، ليبيريا، سيراليون، غينيابيساو، أنجولا) جراء عجزها عن الوفاء بالتزاماتها تجاه مواطنيها وتقاعسها في ظل برامج التكيف الهيكلي عن القيام بدورها الاجتماعي وهو الأمر الذي أثار حالة من عدم الاستقرار السياسي وصلت إلى حد المقاومة المسلحة للنظم الحاكمة فيما وصف بالإرهاب وفي هذا السياق تعمق عجز الحكومات حينما فشلت في المواجهة ، خاصة مع تآكل وظائفها الاستخراجية و التوزيعية ثم ان عجز تلك الحكومات الأفريقية دولياً قد بات ماثلاً للعيان فلقد اخترقت سيادتها وانتهكت حدودها دون ان تحرك ساكناً بصورة فردية أو جماعية، مرة تحت دعاوى احترام حقوق الإنسان وأخرى تحت دعاوى التدخل الإنساني، وثالثة تحت دعاوى فرض النظام والقانون وهو الأمر الذي اضعف هيبة وقيمة الدولة لدى المواطنين بشكل أصاب قطاع منهم بالإحباط من إمكانية الاحتماء تحت مظلة الدولة ودفع البعض الآخر إلى الخروج علي الدولة طالما لم تعد مؤهلة ككيان يحتكر وحدة الممارسة الشرعية للسلطة وبالإضافة إلى ما تقدم فان التسارع في عقد الاتفاقيات الدولية الجماعية الملزمة (التجارة، الأسلحة النووية والكيماوية، البيئة، المرأة، الطفل ... الخ) لاتضح ان الوظيفة التشريعية للدولة وفقا لما تمليه قواعد و أعراف وتقاليد ومصالح شعوبها قد أخذت في التآكل هي الأخرى.

٢ - ان هناك جدلاً قائماً وخصوصاً في الغرب يركز علي نهاية عصر الدولة لصالح ما يطلق عليه الهوية الجماعية - كوحدة قائمة بذاتها - وهي بالتالي

اقرب إلى ما يسمى بالحضارة وليس الدولة نظراً إلى ان الدولة لم تبرز ككيان إلا في القرون الحديثة وبالتالي فان الدولة تمر بحقبة خسوف لصالح واقع التفاعل بين الحضارات أو ذوبان كيان الدول في شمول الكون الإنساني بحيث يضم رقعة شاسعة تتداخل وتتشابك بداخلها الهويات المتشعبة والمعقدة وليس في تفاعل حضاري أو في نظام عالمي أشبه بأوروبا في القرون الوسطي.

٣ - ان واقع الحال يشير إلى ان العولمة، تكاد ان تكون صيرورة تاريخية، وبهذا المعنى فهي ظاهرة قديمة وحديثة، وبالتبعية فإنها ستستمر في مجراها حتى النهاية، ذلك ان شعوب العالم الثالث في مرحلة ما قبل الاستعمار، كانت تنتقل من مناطق سكناها إلى مناطق تعيش فيها جماعات أخرى بفعل الجفاف والمجاعة، وكان بعضها يستوعب الجماعات الأخرى في إطار من ثقافته، ثم ان بعض هذه الجماعات كان يمارس الغزو لمناطق جماعات أخرى فيستوعبها أو يستوعب فيها، ومع مجيء الاستعمار الاوروبي فانه حد من التفاعلات السلمية و الصراعية بين الجماعات المتجاورة، حين وضع الحدود لمستعمراته، لكنه في ذات الوقت فتح هذه المستعمرات أمام سلعه وثقافاته ولغاته سعيا لاستيعابها في إطار المنظومة الرأسمالية، ويبدو ان قيام الدولة الوطنية الأفريقية المستقلة، والاعتراف بها من قبل المستعمر الاوروبي، كان ضرورة فرضتها متطلبات حماية المصالح الأوروبية في هذه الدول وتعزيزها ويشهد علي ذلك واقع الحال في مختلف الدول الأفريقية عقب الاستقلال، وما ان انتهت الحرب الباردة فانه يبدو ان حاجة الغرب لاستمرار وجود هذه الدول قوية لم تعد ضرورية إزاء شبكة الاتفاقيات الدولية التي ألزمت بها هذه الدول من جهة وإزاء سيطرة الشركات متعددة الجنسيات علي مقدرات شعوبها من ناحية أخرى.

ب : تأثير العولمة علي واقع ومستقبل الدولة في أفريقيا:

رغم انه من الصعوبة قياس تأثيرات عملية العولمة علي واقع ومستقبل الدولة في أفريقيا إلا ان ذلك لا يعنى أنها خرافة أو أسطورة فهي موجودة وتمارس فعلها في تغيير المضامين والسلوكيات داخل تلك الدول علي مستويات عديدة منها:(٨٣)

١ - **علي المستوى الاقتصادي:** يلاحظ من ناحية ان اقتصاديات السوق علي المستويين المحلى والدولي تحتاج إلى سلطة قادرة علي فرض النظام ومنح الثقة للبنوك والأسواق المالية ولكن المشكلة في الظروف الراهنة ان إضعاف الدولة تحت ضغوط عملية العولمة يحول دون تحقيق ذلك ثم انه لا توجد أي من المنظمات الدولية التي يمكن الاعتماد عليها في هذا المضمار ومن ناحية أخرى فقد أحدثت العولمة تغييرات في الحياة الاقتصادية بمعنى التغيير في هياكل الإنتاج التي تحدد نوعية السلع والخدمات التي تنتجها المجتمعات البشرية من أجل بقائها ورفاهيتها فبدل ان كانت السلع والخدمات تنتج من جانب شعب معين يعيش علي إقليم دولة ومن أجله، فقد أصبحت السلع والخدمات تنتج من جانب شعوب من دول مختلفة للوفاء باحتياجات السوق العالمي بدلاً من السوق المحلى.

٢ - **علي المستوى المالي:** فقد أحدثت العولمة تغييرات في الهياكل المالية التي من خلالها ينشا الائتمان لتمويل السلع والخدمات، فعلي حين ان خلق الائتمان واستخدامه كان يتم داخل إقليم الدولة فانه في الوقت الحاضر يعبر الحدود الإقليمية للدول في إطار أسواق عالمية ترتبط إليكترونيا في نظام واحد ولا يغفل ذلك بحال عن وجود بنوك محلية و أسواق تخلق الائتمان للاستخدام المحلى غير

ان هذه البنوك لم تعد مستقلة تماماً، ذلك أنها باتت تشكل جزءً من نظام اكبر تتأثر به صعوداً وهبوطاً أكثر من تأثرها بالأوضاع المحلية.

٣ - **علي المستوى الاجتماعي والثقافي:** تمارس العولمة دورها علي مستوى المدركات والمعتقدات والأفكار ... الخ ، فعلي حين ان التنوع الثقافي ما زال قائماً إلا ان مشاعر واتجاهات وسلوك الكائن الفرد أخذت في التأقلم مع تقنيات عملية العولمة وباتت العملية أكثر سهولة وسرعة مع الثورة المعلوماتية وانخفاض تكاليف الاتصالات الدولية ورغم ان هذا المستوى يصعب قياسه أو تحديده إلا ان تأثيراته ستكون أكثر أهمية علي المدى البعيد من كل التحولات التي تفرزها عملية العولمة.

٤ - **علي المستوى البيئي:** ان دوافع الفاعلين الدوليين ومصالحهم (الشركات متعددة الجنسيات) تدفعهم إلى تدمير البيئة في الوقت الذي باتت فيه الدول عاجزة عن مواجهة ذلك نتيجة تآكل سلطاتها تحت ضغوط المبادئ الجديدة للتنظيم الدولي وفي ظل القيود التي فرضت علي سيادتها.

٥ - **علي المستوى السياسي:** ان النضال الطويل لشعوب الدول الأفريقية من أجل الحرية والمصداقية جعل بعض الدول تتمتع بالمصداقية تجاه شعوبها ولكن العولمة بتحديها للسلطة داخل الدول ولصالح الشركات متعددة الجنسيات التي أسهمت كبيروقراطية دولية في تقويض هذه المصداقية بشكل افقد حكومات هذه الدول مشروعيتها تجاه مواطنيها وهو الأمر الذي ترتب عليه اندلاع حالات عدم الاستقرار السياسي بمختلف أشكالها بشكل أسفر عن التراجع الديمقراطي والمشكلة انه لا توجد سلطات غير حكومية جديدة (شركات ، منظمات ... الخ) يمكن ان تتمتع بمثل هذه المصداقية .

واستناداً إلى ما تقدم فانه يمكن الإشارة إلى ان هيمنة الدولة الوطنية في أفريقيا كسلطة وحيدة وطاغية علي المجتمع والاقتصاد يمكن ان تصبح استثنائية (أو هامشية) ان لم تنته الدولة كلية في الأمد البعيد بسبب فقدانها لوظائفها وذلك انه من المنظور التاريخي فان تعدد مراكز السلطة في المجتمع كان هو القاعدة في حين ان تركيز السلطة في قبضة حكومات الدول منذ أواخر القرن التاسع عشر وطوال القرن العشرين كان بمثابة انحراف عن مسار التطور التاريخي.

ثالثاً. التحدي الاندماجي:

يلاحظ ان الدول الأفريقية تعايش ما يعرف بأزمة الاندماج الوطني/ القومي منذ الاستقلال وهو الأمر الذي جعل من الصعوبة بمكان علي النظم الحاكمة المضي قدماً في عملية بناء الدولة، ولا عملية بناء الأمة بطريقة مؤثرة وفعالة وهو الأمر الذي زاد من تعميق تلك الأزمة واستشرائها علي مستوى القارة الأفريقية وفي هذا الشان يمكن التركيز علي بعض الاعتبارات ذات الصلة بتلك الأزمة كالتالي:(٨٤)

أ. الاعتبارات المتعلقة بأزمة الاندماج الوطني / القومي:

هناك العديد من الاعتبارات المتعلقة بأزمة الاندماج الوطني / القومي ومنها ما يلي :

١ - علي الرغم من شيوع ظاهرة التعددية في معظم مجتمعات دول العالم إلا ان مشكلة التعددية في المجتمعات الأفريقية علي درجة كبيرة من التعقيد ذلك انه رغم الخفة السكانية النسبية لمعظم الدول الأفريقية (ثلثي الدول

الأفريقية لا يزيد عدد سكان كل منها علي عشرة ملايين نسمة) إلا ان بعضها يضم داخل حدوده ما يزيد علي مائة جماعة إثنية (السودان نحو ٥٩٧ جماعة، نيجيريا نحو ٤٥٠ جماعة إثيوبيا نحو ٩٠ جماعة ..... الخ) ثم انه يقدر ان نحو نصف عدد لغات العالم هي لغات أفريقية وقد ألقى ذلك بكاهله علي الدول الأفريقية التي فرض عليها هذا الواقع ضرورة العمل علي إنماء وتعزيز الشعور بالولاء الوطني وتجسيد مفهوم المواطنة بين الأغلبية العظمى من جماعاتها الاثنية والتي تختلف لغاتها وثقافاتها وديانتها ومؤسساتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وقيمها اختلافا بينا وذلك بغية تحقيق الاستقرار للكيان السياسي.

٢ - ان معظم أنظمة الحكم الأفريقية قد فشلت في التعامل مع هذه المشكلة إما لفساد هذه النظم وتحيزاتها لصالح جماعة إثنية علي حساب غيرها و إما لعدم قدرتها علي الإكراه والإغراء نتيجة اتساع مساحة اقاليم غالبية الدول الأفريقية وسيادة الطابع الصحراوي أو الغابي عليه وهو ما اقعد نظم الحكم فيها عن تحقيق السيطرة علي كامل الإقليم ولو كرهاً وذلك لتخلف طرق ووسائل النقل فيها و إما نتيجة لتداخل الجماعات الاثنية عبر الحدود بشكل يحول دون إمكانية تحقيق السيطرة علي كامل المواطنين و إما نتيجة لتدخلات قوى إقليمية ودولية ترى من مصلحتها تقويض الاستقرار في هذه الدولة أو تلك لاعبة علي أوتار الاختلافات الاثنية وتعرض هذه الجماعة أو تلك الاضطهاد والقمع من جانب الجماعة الحاكمة.

٣ - إزاء هذا وذاك بات من الصعوبة بمكان علي نظم الحكم الأفريقية إدارة هذه الأزمة سلمياً في ظل هذا التعدد الاثنى مع ما يحمله في طياته من تشتت في الولاءات الفرعية التي تعلو - ان لم تكن تجب - الولاء الوطني.

ب- الاعتبارات المتعلقة بإدارة أزمة الاندماج الوطني / القومي :

لقد حاولت بعض نظم الحكم الأفريقية إدارة هذه الأزمة بواحد أو بأكثر من الأساليب الثلاثة الآتية:

١ - أسلوب الاستيعاب أو الفصل: وهو الأسلوب الذي طبقه النظام العنصري في جنوب أفريقيا لفصل الجماعة الأفريقية عن الجماعة البيضاء في إطار البانتوستانات تحت دعوى استحالة التعايش بين الجماعات المختلفة وقد فشل هذا الأسلوب فشلا ذريعا بانهيار النظام العنصري برمته.

٢ - أسلوب الاستيعاب (الاندماج الإكراهي): وهو يقوم علي استيعاب كافة الجماعات الاثنية الأخرى في إطار من ثقافة ولغة وديانة الجماعة الحاكمة وقد طبق هذا الأسلوب في إثيوبيا (هيمنة الأمهرا) كما طبق في السودان في مواجهة الجنوبيين قبل عام ١٩٧٢ وبعد عام ١٩٨٢ ولكن فشل هو الآخر في تحقيق الاستقرار.

٣ - أسلوب الاسترضاء (الاندماج الوظيفي) : وهو مبدأ يقوم علي أساس تقاسم السلطة والثروة بين الجماعات المختلفة في الدولة ويمر بمنح الحكم الذاتي للأقاليم والجماعات المختلفة ، إلى الأخذ بالشكل الفيدرالي للدولة ، وانتهاء بمنح حق تقرير المصير والاستقلال وهذا الأسلوب لم يطبق في أفريقيا إلا نادرا وحتى في الحالات التي طبق فيها تقاسم السلطة دون الثروة (جنوب افريقيا) والحكم الذاتي (السودان ٧٢ _ ١٩٨٢) والفيدرالية (نيجيريا _ الكمرون - تنزانيا _ جزر القمر) فان هذا الأسلوب قد فشل في تحقيق غاياته مما يفصح عن ان اللجوء إليه كان بمثابة عملية تكتيكية مرحلية للعودة مرة أخرى إلى الاندماج الطائفي الاكراهي وهو ما دفع

بالأقاليم والجماعات المضطهدة إلى رفع رايات تقرير المصير والاستقلال باعتبار أنه هو الحل الأخير أمامها وذلك في ظل المساندة الفكرية الغربية الراهنة والدعم المادي الغربي لهذا التوجه مع ما يحمله في طياته من مخاطر جمة علي استقرار القارة الأفريقية .

ان أزمة الاندماج الوطني علي النحو الذي تم تحديده والتعامل معه بالشكل الذي تم توضيحه قد أسفرت عن العديد من المشكلات كالحروب الأهلية والتي وصلت في بعضها إلى حد الانهيار الكامل لجميع مؤسسات الدولة وعليه فطالما بقيت تلك الأزمة دون حل سلمى ومقبول يسمح بالمشاركة في السلطة وتقاسم الثروة واحترام التنوع الثقافي والاجتماعي فان مثل تلك المشكلات ستستمر في القارة وستستمر معها أيضاً تلك التبعات والنتائج الوخيمة التي تنال من جميع مقومات وموارد الدولة في أفريقيا وتستنزفها في صراعات لا نهاية لها.

رابعاً- التحدي العسكري :

طالما انتقلت خاصية احتكار القوة بمفهومها العام والتقليدي من الدولة إلى العسكريين واصبحوا هم المحتكرين الأساسيين لها واصبحوا هم الجهة القادرة علي فرض الإكراه تكون الدولة قد سلبت منها أحد الأركان الأساسية أو الخصائص المميزة لها والتي تعد جوهر سيادتها ، فتورط العسكريين المستمر في الحياة السياسية داخل الدولة في أفريقيا وانتفاء الطابع الحيادي عنهم يجعل هناك نوع ما من ازدواجية السلطة وهو ما يمثل احد التحديات الرئيسية التي تواجه الدولة في أفريقيا ، كما أن تكرار الانقلابات العسكرية ربما يكون المؤشر الأفضل لاغتراب النخبة العسكرية وعدم الولاء للنظام الحاكم والدليل علي ذلك انه خلال الفترة من عام ١٩٥٨ وحتى عام ١٩٨١ وقع أكثر من ٤١ انقلاب ناجح ووقعت

في ٢٢ دولة أفريقية بالإضافة إلى محاولات كثيرة لم تنجح ومن عام ١٩٦١ فان التدخل العسكري في السياسات الأفريقية اصبح متوطناً واستطاعت الجيوش الأصغر القيام بمثل تلك المغامرات والانقلابات الناجحة واصبح الجيش أكثر الخصوم الداخليين خشية من جانب الحكام الأفارقة سواء كانوا مدنيين أو عسكريين ومن ثم فقد أصبحت المهنة العسكرية مقدمة أو مرحلة انتقالية للوصول إلى السلطة السياسية، فقد تخلى العسكريون عن مجرد كونهم موظفين حكوميين يدينون بالولاء للحكومة لصالح ان يكونوا هم أنفسهم حكاماً علي بلدانهم ويلاحظ ان عدم الفعالية للحكومات الأفريقية امتدت إلى الجيش أيضاً كما هو الحال بالنسبة للأجهزة والمؤسسات المدنية للدولة، فساد أيضاً فيه سوء الإدارة وسوء التنظيم ففي التطبيق يلاحظ ان معظم الجيوش الأفريقية كانت اقرب إلى كونها تنظيمات سياسية من كونها تنظيمات عسكرية، كما كانت متأثرة بالفساد والتشرذم وأنماط السلطة القائمة ليس فقط علي الرتبة والدور أو الوظيفة ولكن أيضاً علي الولاءات الاثنية والشخصية كما ان مقدرة الجيوش الأفريقية علي التعامل مع الصراعات الداخلية كانت مبهمة فعلي الرغم من التفوق الشامل في الرجال والعتاد فالجيش الفيدرالي النيجيري مثلاً واجه صعوبة بالغة في دحر القوات بإقليم بيافرا في نهاية الستينيات وكذلك الحال في كل من السودان وأنجولا وإثيوبيا وليبيريا والكونغو الديمقراطية (زائير سابقاً) وغيرها في الكثير من الفترات التي مرت بها هذه الدول.(٨٥)

وهكذا فان القوات المسلحة تمثل عائقاً وتحدياً سافراً ـ في كثير من الحالات ـ أمام أي تحول إيجابي للدولة في أفريقيا ومن ثم يتركز الأمر هنا في كيفية نزع الصفة العسكرية عن الصراعات السياسية وإخضاع المجتمع للإرادة المدنية

وكيفية بسط المدنيين لسيادتهم علي القوات المسلحة ، والمشكلة أيضاً ان القوات المسلحة تمقت وتقاوم أية محاولات لإصلاح المؤسسات الاجتماعية لا تنبع منها ولا تتولى قيادتها بنفسها مهما كانت هذه المحاولات ضعيفة ومن ثم فان تحقيق الاستقرار في العلاقات بينهما يستلزم ضرورة إعادة الاحتراف للقوات المسلحة وغرس القيم المدنية الخاصة بالطاعة المطلقة للسلطة المدنية من جانب القوات المسلحة وخفض النفقات العسكرية وتوفير ظروف عمل مناسبة للضباط وتوعيتهم سياسياً وإجراء تخفيض مؤثر للقوات المسلحة والاختيار السابق يعنى تسريح الجيش بشكل أساسي وان كان هذا الأمر يبدو صعباً وعسيراً إلا انه علي قدر كبير من الأهمية وذلك لان حجم القوات المسلحة ومهمتها الاجتماعية مشكلة خطيرة في معظم الدول الأفريقية وقد تكون هناك حاجة لاستراتيجية دولة بلا قوات مسلحة بالنسبة لغالبية تلك الدول والاستعاضة عن ذلك بقوة عسكرية إقليمية وقواعد وسياسات تحكمها لتتولى مسالة الأمن الإقليمي للمنطقة.(٨٦)

المطلب الثالث: إصلاح الدولة في أفريقيا

ان الإصلاح الجذري للدولة في أفريقيا هو أمر ضروري من أجل الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية وهما الهدفان اللذان لم يتحققا بسبب عدم قدرة الأفارقة علي التراضي والتوافق ولعل مثل هذا الإصلاح للدولة الأفريقية يمكن ان يتم من خلال إعادة التفكير أو إعادة الهيكلة أو إعادة صنع تلك الدولة ولا يعنى ذلك إعادة هيكلة المؤسسات فقط وانما ينبغي إعادة التفكير الشاملة لكل مكونات الدولة ولكل ما يتصل بها داخلياً وخارجياً مع مراعاة ان هناك تفاوتاً في حالات و أوضاع الدول الأفريقية ما بين الدولة الهشة وشبه الدولة والدولة المتحللة والدولة المنهارة وهو الأمر الذي ينبغي أخذه في الاعتبار لكي تكون

إعادة التفكير و إعادة الهيكلة والتحول مجدية، ولكي يتم ذلك يجب الاهتمام بكل من العلاقات بين الدولة والشعب بمعنى تجديد أسس المواطنة والعلاقات بين الدولة وأقاليمها والعلاقات بين الدولة والموارد ونظم الملكية والعلاقة بين الدولة ومؤسساتها ووظائفها. (٨٧)

وإذا كانت الفترة منذ عام ١٩٨٥ وحتى عام ١٩٩٠ قد شهدت إجبار أكثر من عشرين نظاماً فردياً علي التحول إلى الليبرالية كما تم إجراء انتخابات بين أحزاب متعددة في ثمان دول أفريقية وانه بحلول عام ١٩٩٧ أصبحت حوالي ثلاثة أرباع الدول الأفريقية تحت حكم ديمقراطي إلا ان مثل هذه الإجراءات والممارسات ومثل هذا المشروع الديمقراطي كوسيلة لإصلاح الدولة في أفريقيا يبقى متردداً ومتعثراً وغير قادر علي النمو بشكل كيفي، ففي دول مثل ساحل العاج وغينيا وتوجو والجابون وكينيا كان ممكناً ملاحظة وجود مجرد مظاهر ديمقراطية كاذبة حيث تتولى السلطات معظم الانتخابات وهي مكرهة وتسعى لتخليد الحكم الاوتوقراطي في ظل مظاهر زائفة للحكم الديمقراطي وفي غانا وغينيا الاستوائية والنيجر وجامبيا اصبح الحكام العسكريون ديمقراطيين فجأة ويعززون سلطاتهم أكثر بواسطة عمليات الانتخابات المزورة أما في نيجيريا والجزائر فالحكام المستبدين المعارضين للانسحاب من السلطة أفسدوا عن قصد العمليات الانتخابية من خلال إلغاء الانتخابات وفي سيراليون قام العسكريون بعملية عسكرية لإقصاء الحكومة المنتخبة و إعادة الحكم العسكري كما ان دولاً مثل ليبيريا ورواندا وبوروندي والصومال والسودان والكونغو الديمقراطية احتلت فيها قضايا السلام وتسوية المنازعات الداخلية و إعادة البناء الأولوية عن الكثير من القضايا مثل قضية التحول الديمقراطي. (٨٨)

وعلي جانب آخر فان الدولة في أفريقيا ـ وفي سبيل تحقيق الإصلاح السياسي لها ـ في حاجة ماسة إلى قاعدة اقتصادية سليمة قبل الإصلاح المتعلق بالتعددية السياسية والتحولات الديمقراطية وليس بالإمكان تخيل فصل الاعتبارات السياسية عن الاعتبارات الاقتصادية أو استثناء الشعب من الاختيار للإجراءات والترتيبات الاقتصادية ويلاحظ انه علي مستوى القارة الأفريقية لم يكن هناك نظام حكم سلطوي قادر علي إقامة نجاح اقتصادي دائم وعلي سبيل المثال فكل من الكاميرون والجابون وساحل العاج وملاوي والمغرب وكينيا وتوجو والتي زعمت كل منها أو بعضها أنها تعد نماذج للنجاح الاقتصادي الأفريقي فمع بداية التسعينيات كانت الطموحات الاقتصادية لها قد انزوت أو تلاشت في ظل استشراء الفساد والنهب وجمود النظام المؤسسي المقاوم للإصلاحات السياسية وفي كل من ليبيريا والصومال فان المكاسب المحققة نتيجة الإصلاح الاقتصادي في ظل نظم حكم سلطوية تم تقويضها خلال الاضطرابات الداخلية الناجمة عن سياسات وممارسات القادة ورفضهم الرضوخ للمطالب الشعبية من أجل الإصلاح السياسي وغيرها من الإصلاحات الداخلية.(٨٩)

ان عملية إعادة تأسيس أو صنع الدولة الأفريقية تشير إلى ان الثورة السياسية في أفريقيا المعاصرة ما زالت محدودة بالمركز وان عملية إعادة التأسيس تتم بنفس الأنماط والإجراءات التي سبق ان فشلت في أفريقيا منذ الستينيات ومن ثم فان استراتيجيات "القمة _ القاع " Top - down لا تستطيع تذليل المشكلات التي تعانى منها الدولة وذلك لأنها غير قادرة علي دمج وتوحيد السكان أو وضع هياكل للعمل الجماعي مقبولة من جميع القوى داخل المجتمع لذلك فإن إعادة تأسيس الدولة الأفريقية تتطلب حل هذه المشكلات

إذا أرادت التعامل مع التنوع الاثنى والديني وعلي اعتبار أنه يمكن للشعوب ان تحكم نفسها أفضل في ظل نظم فيدرالية ومشاركة وتفعيل علي مستوى جميع أجهزتها وكذلك التأسيس لهياكل حقيقية وحيوية أو متطورة للحكم المحلى هذا من ناحية ، كذلك فان أفريقيا تعانى حالياً فترة من التحول نحو الإصلاح و إعادة التنظيم السريعة وقد يكون توجهها هذا للأفضل أو للأسوأ وعلى سبيل المثال فالمشكلات الاقتصادية خلال السبعينيات والثمانينيات قادت العديد من الدول الأفريقية إلى اعتناق سياسات اقتصادية كبيرة Macro وبرامج للتكيف الهيكلي ومن ثم فان النتائج المترتبة علي ذلك لم تقود إلى تغيير أو تحسين جوهري وانما اقتصر الأمر علي مجرد إعادة صياغة مؤسسات واستراتيجيات الستينيات ومشكلة أفريقيا في جوهرها أنها لا زالت واحدة من المناطق المتخلفة فالشعوب فقيرة والمصادر والموارد غير مستغلة جيدا والمؤسسات غير فعالة في إدارة العمل الفردي والجماعي المطلوب لحل هذه المشكلات، كما ان الخدمات مثل الصحة والمياه والتعليم فقيرة وغير موجودة و البنية الأساسية ليس بالإمكان إقامتها وإذا كانت قائمة فانه يصعب المحافظة عليها وصيانتها والمشروعات غير مكتملة والصراع المدني بغير تسوية ومن ثم فان الحديث عن الإصلاح السياسي والحكم الجيد والفعال والتحول الديمقراطي يكون بمثابة اللغو طالما ان هذا التخلف قائم وذا كان التخلف يلاحظ كحالة رئيسية للمشكلات الأفريقية فان خبرة العقود الماضية تشير إلى انه ما زال هناك عدم إدراك واضح لما يمكن القيام به في هذا الصدد وجميع التجارب ما زالت قاصرة عن الاستجابة المؤثرة في هذا الشان، فالديمقراطية الليبرالية و الليبرالية الاقتصادية والتجريب الأيديولوجي واستخدام القوة والتوجيه المركزي والتكيف الهيكلي جميعا جربت وجميعها فشلت.(٩٠)

ومن ثم فان الحاجة تبدو شديدة لإعادة المراجعة الدقيقة والموضوعية لمثل تلك التجارب والممارسات لحالات الدول الأفريقية وان تنبع الإرادة الحقيقية للتغيير والإصلاح السياسي من داخل تلك الدول ذاتها وبما يتناسب مع قدراتها ومتطلباتها .

إذن فماذا تحتاج الدولة في أفريقيا ؟ ان الدولة في أفريقيا تحتاج إلى ما يلي: (٩١)

أولاً. مزيد من نظم الحكم المسئولة لتعزيز دورها الوظيفي والنافع بدلا من نظم وسياسات وممارسات عصر الحرب الباردة اللامسئولة.

ثانياً. ان الفاعلين الأفريقيين والدوليين مسئولون عن الملاحقة الجنائية لكل من مارس أو شجع علي الممارسات القمعية والفساد داخل الدول الأفريقية سواء كانوا في مؤسسات رسمية أو غير رسمية ويجب وفقاً لذلك ان يخضعوا للعقوبات .

ثالثاً. ان يكون هناك نوع من العمل المنظم والمنسق بين الهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية وذلك للمساهمة فبتسوية كثير من المشكلات مثل إنهاء المتمردات المتنامية في كثير من الدول مثل أنجولا وليبيريا وسيراليون والصومال والكنغو الديمقراطية وغيرها والاعتراف بان جيوبوليتيكية الحرب الباردة وان كانت مسئولة عن الحروب بالوكالة في أفريقيا كسلوك شائن للدكتاتوريات الموجودة في مناطق مختلفة من القارة فان الواقع المعاصر الذي تعايشه الدول الأفريقية لا يجب ان يسمح بمثل ذلك.

رابعاً. ضرورة أن يكون هناك متابعة عادلة من جانب الجهات التمويلية الدولية لإعادة التجديد ولإعادة التأسيس للأوضاع المختلة في الدول الأفريقية وخصوصاً في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها المقدمة الحقيقية لأية إصلاحات سياسية حقيقية.

إذن فان عملية الإصلاح للدولة في أفريقيا ينبغي ان تقترن بما يلي: (٩٢)

١ - وجود دستور قائم علي التوازن والمراجعة ويتم التفاوض بشأنه بحريه ويتم تبنيه بطريقة ترغيبية و رضائية وتوفيقية وليس في ظل الإكراه والتهديد والترهيب.

٢ - وجود دولة علمانية وغير أيديولوجية وغير تمييزية وغير إثنية.

٣ - الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية مع ضرورة تفعيل جميع هذه السلطات وتفعيل التعاون الإيجابي فيما بينها من أجل القيام بوظائف حقيقية لصالح الدولة.

٤ - وجود حكم القانون مع إمكانية حق التقاضي أمام المحاكم مع وجود قائمة بالحقوق وضمانات كافية للحريات.

٥ - وجود اتحادات ونقابات مستقلة ومؤثرة وتنظيمات المجتمع المدني بحيث تكون نشيطة وفاعلة.

٦ - وجود جيش محترف ومحايد وعلي إدراك ووعي بأهمية دوره في استقرار و أمن وتنمية البلاد.

٧ - وجود مشاركة شعبية غير مقيدة وغير فوضوية.

ومما تقدم ينبغي توضيح ان الظاهرة المتكررة لعدم الاستقرار السياسي، و الصراعات المدنية و الاثنية، في الدول الأفريقية وان كانت تجعل هناك نوعاً من

الارتباك حول الخيارات المتاحة أمام النظم الحاكمة القائمة ومؤسساتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فإن الاعتقاد الثابت هو أن الدول الأفريقية سوف تصبح حيوية فقط بقدر ما تتمسك بالقواعد والمعايير والتطبيقات المعقولة والمناسبة دولياً للحكم الجيد، والتنمية الاقتصادية.(٩٣)

وهذا الذي تم توضيحه يعد من العناصر الأساسية لأي نظام سياسي رشيد يمكن ان يقوم في الدولة الأفريقية بحيث يكون معززاً ومدعماً لها و ينبغي علي كل دولة في إطار مراجعة دساتيرها وقوانينها وبرامجها وسياساتها وممارساتها ان تراعى ذلك بقدر المستطاع وبما يتفق مع ثقافتها وتاريخها وخبراتها وقدراتها وتطلعاتها وبمنأى عن أي ضغوط خارجية.

خاتـمة

ان أزمة الدولة في أفـريقيا هي من الأزمات الراهنة المزمنة والمستعصيـة حتى الوقت الحاضر، وإذا كانت تلك الدولة قد تطورت عبر مراحل التاريخ المختلفة، قبل التكالب الاستعماري عليها، وهو ما يثبته وجود العديد من الحضارات والممالك القوية، في أرجاء مختلفة من القارة الأفريقية، فإنها خلال الحقبة الاستعمارية لم تترك لتتطور وتتحول بالطريقة الطبيعية، وانما ظل العنصر الاستعماري المتدخل في شئونها علامة بارزة وسبباً رئيسياً ومباشراً في تنامي وتعاظم أزمتها تلك، ويلاحظ أن إسهامات النظم الحاكمة الوطنيـة ـ في مرحلة ما بعد الاستقلال ـ في تلك الأزمة كانت ظاهرة ومستمرة منذ سنوات طويلة، وأخذت صوراً متنوعة في ظل الاحتكار لكل من الثروة والسلطة، وما ترتب علي ذلك من مساوئ شتي، انعكست تأثيراتها علي مجمل كيان و أبنية ومؤسسات الدولة ووظائفها وممارساتها، وإذا كانت أزمة الدولة في أفريقيا، قد وصلت إلى أقصى وأقسى مدى يمكن ان تصل إليه في بعض الحالات، وذلك بانهيار العديد من الدول، ووصول البعض الآخر إلى حافة الانهيار، وهكذا تتفاوت درجات الأزمة والمعاناة، فان ما يمكن ان يبعث علي الأمل هو ان يحدث الانفراج بعد كل هذا التأزم عن طريق إحداث تحول داخلي حقيقي.

ومن هذا المنطلق فان أي محاولة للتغيير ولإحداث الانفراج في الوقت الراهن، يجب ان تكون بدافع أفريقي وبإرادة أفريقية، ولا يعنى ذلك مجرد إعادة صياغة السياسات والممارسات القديمة، وانما يجب ان يكون هناك إدراك تام لعملية التغيير، والأسس التي تقوم عليها، ومقوماتها، وأهدافها، وآلياتها، وان يتم تفعيل هذه العملية باستمرار، وان تشمل جميع عناصر وقطاعات الدولة ابتداء من دستور الدولة ومؤسساتها الحكومية وغير الحكومية وعلاقاتها الداخلية

والإقليمية والدولية ووظائفها المستهدفة والمحققة، وقبل كل هذا وذاك فانه بدون البدء بالمواطن علي المستوى الشعبي والقاعدي باعتباره النواة الحقيقية للمجتمع والدولة، والذي ينبغي ان تبدأ من عنده أي محاولة جادة لأي تغيير حقيقي وفعال، وان يلمس هو هذا التغيير في حياته اليومية، فالمواطن ليس في حاجة إلى مزيد من الشعارات أو الخطط أو الاستراتيجيات أو المؤتمرات وغير ذلك الأشياء التي لا تتحقق، والمواطن لكي يلمس التغيير يجب ان تحترم وتتاح له الحاجات الأساسية (البيولوجية) من مأكل ومشرب وملبس ومسكن وزواج وذلك كحد ادني لاحتياجاته، ومن هنا تكون البداية الفعلية للتغيير، كذلك فان وضع الزعامة القيادة السياسية بالحالة التي ظلت وما زالت عليها حتى الآن في الدولة الأفريقية، ليس بالإمكان ان تتناسب أو ان تساعد في عملية التغيير المرجوة، فيجب ان تتغير النظرة التقليدية لتلك القيادة سواء في الأسس التي تقوم عليها أو في خصائصها أو في أدوارها أو في علاقاتها مع المحكومين أو في علاقاتها مع أنفسهم أو في علاقاتها مع مؤسسات الدولة أو في علاقاتها مع دستور وقوانين الدولة ووظائفها وعلاقاتها الداخلية والخارجية أو في علاقاتها مع أقاليم وموارد وقدرات الدولة المختلفة.

ان مجرد التحديد للمشكلة يعد أولى خطوات حل المشكلة، وإذا كانت مشكلة الدولة في أفريقيا تحددت أزمتها المعاصرة والمزمنة في حالات الضعف بل والانهيار والتخلف وعدم الاستقرار وصولاً إلى مرحلة افتقاد مقومات وأركان الدولة في بعض الأحيان، فإن هذا التحديد يمكن أن يمثل بداية إعادة التغيير، وبداية إعادة الإصلاح، والأمل كبير في ان تستثمر أفريقيا شدائدها وأزماتها من أجل إعادة البناء لدول جديدة وناهضة في النهاية.

قائمة الهوامش والمراجع

(١) راجع كل من:

- د. إبراهيم نصر الدين: " إشكالية الدولة في أفريقيا "، بحث مقدم إلى ندوة أفريقيا اليوم: قضايا داخلية وخارجية (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ٢٠٠٠) ص ص ١٦ ,١٧ .

- Robert H .Jackson & Carl G .Rosberg: "why Africa's weak state persist the empirical and juridical in statehood" in, world politics (Princeton : the trustees of Princeton university , vol .35 no .1 .October 1982) pp. 2, 3.

(٢) عز الدين شكري " أزمة الدولة في أفريقيا " السياسة الدولية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام، العدد ١١٠، أكتوبر ١٩٩٢) ص ,٦٧

(٣) راجع كل من :

د. إبراهيم نصر الدين، إشكاليه الدولة ... مرجع سبق ذكره، ص ص ١٧، ١٨ .

Robert H .Jackson & Carl G Rosberg, op.cit., pp 3-11.

(4) Naomi Chazan (others) : Politics and Society in Contemporary Africa (Colorado: Lynne Rienner publishers,1992.) pp. 38 - 42.

(5) Donald Rothchild & letitia Lawson , "the interactions between state and civil society in Africa form deadlock to new routines" in ,John Harbeson, Donald Rothchild & Naomi Chazan : Civil Society and the State in Africa (London : Lynne Rienner publishers,1994) pp.258, 259.

(٦) بيتر انيانج نيونجو:" مقدمة " ترجمة د. شهرت العالم، في بيتر نيانجو (تحرير): من تجارب الحركات الديمقراطية في أفريقيا والوطن العربي (القاهرة: مركز البحوث العربية١٩٩٥) ص ص ٢٣ - ٢٩ .

(7) Goran Hyden " rethinking theories of the state _ an Africanist perspective " in, Africa Insight, (Pretoria, the Africa Institute of South Africa, vol.26,no 1, 1996.). P31.

(٨) هاري جولبورن: " الدولة والتنمية وضرورة المشاركة الديمقراطية في أفريقيا" ترجمة مصطفي مجدي الجمال في بيتر نيانجو (تحرير)، مرجع سبق ذكره، ص٤٩ .

(9) Goran Hyden, op.cit., pp.26 - 35.

(١٠) لمزيد من التفاصيل راجع أيضاً: سمير أمين " الدولة ومسالة التنمية " في، بيتر نيانجو، مرجع سبق ذكره، ص ص ٥ ـ ٢٠ .

(١١) راجع أيضاً ولمزيد من التفاصيل:

سعيد أوجموبي: " بناء المستقبل: أفريقيا وتحديات الديمقراطية والحكم الرشيد في القرن الواحد والعشرين " في، التنمية والتقدم الاقتصادي)القاهرة: منظمة تضامن الشعوب الأفريقية و الآسيوية، العدد ٧٥، يناير / مارس ١٩٩٩ (ص ص ٢٩-٤٠ .

(١٢) راجع أيضاً ولمزيد من التفاصيل:

Errol A .Henderson : " the impact of culture of African coups d'Etate , 1960 _ 1997" in, World Affairs " Washington D .C ..American peace society ,Vol. 161, no.1, Summer 1998) pp. 10 - 190.

(١٣) راجع في هذا المعنى:

Jeffrey Herbst "responding to state failure in Africa " in, International Security (Harvard: Harvard college vol .21 , no .3 winter , 1996 /1997) p 120.

(١٤) رولاند أوليفر و جون فيج: تاريخ أفريقيا - ترجمة د. عقيلة محمد رمضان (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٩٤) ص ص ٧، ٨ .

(١٥) المرجع السابق، ص ص ٨ - ١٢ .

(١٦) د. حمدي عبد الرحمن حسن: قضايا في النظم السياسية الأفريقية) القاهرة: مركز دراسات المستقبل الأفريقي، ١٩٩٨) ص ص ٤١، ٤٢ .

(١٧) د. إبراهيم نصر الدين إشكالية الدولة ...، مرجع سبق ذكره، ص ١١

(١٨) نفس المرجع السابق.

(19) Abdoulaye Bathily " the west African state in historical perspective " in, Okwuudiba Nnoli (ed.,) Government and Politics in Africa (Harare: AAPS Books, 2000) p. 32.

(٢٠) راجع كل من:

Ibid ., pp. 32 - 35 .

و رولاند أوليفر و جون فيج: مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٠ - ٥٢ .

(٢١) درك كارتن: أفريقيا - أفريقيا: قارة تقف علي قدميها _ ترجمة احمد فؤاد بلبع (القاهرة: مؤسسة سجل العرب، ١٩٦٥) ص ص ٢٥، ٢٦ .

(٢٢) د. حمدي عبد الرحمن حسن: مرجع سبق ذكره، ص ٥٣ .

(٢٣) راجع كل من: المرجع السابق، ص ص ٥٥ - ٥٧ .

فريدفون دير مهدن: السياسة في الدول النامية ترجمة مصطفي عباس (القاهرة: الهيئة العامة للكتب والأجهزة العلمية، ١٩٦٨) ص ص ٧ - ٩ .

(٢٤) د. إبراهيم نصر الدين: إشكالية الدولة ... مرجع سبق ذكره، ص ص ١١ - ١٢ .

(٢٥) المرجع السابق، ص ص ١٢- ١٣ .

(٢٦) المرجع السابق، ص ١٣ .

(27) Peter Anyang Nyong`o: "Africa: the failure of one - party rule" in, Journal of Democracy (Baltimore, johns Hopkins university press, vol.13 no.1 January 1992) p.91

(28) George B .N .Ayittey : Africa Betrayed (New York , St.Martins press , 1992) P 91.

(٢٩) د. إبراهيم نصر الدين، إشكالية الدولة ... مرجع سبق ذكره، ص ١٤ .

(٣٠) المرجع السابق، ص ص ١٥، ١٦ .

(31) Ptwin Marenin " the managerial state in Africa: conflict coalition perspective "in, Zaki Ergas: The African State in Transition (London: Macmillan press, 1987) P 65.

(٣٢) هاري جولبورن، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٣ - ٤٥ .

(٣٣) بيتر انيانج نيونجو، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤ .

(34) Claude E .Welch jr.,: "the military and the state in Africa : problems of political Transition" in. Zaki Ergas, op .cit , pp 192 , 193.

(٣٥) عز الدين شكري، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٧ .

(36) Jeffrey Herbst, "war and the state in Africa" in. International Security(Vol .14 , no . 4 spring 1990) pp. 125 - 128.

(٣٧) راجع :

د. عبد الملك عودة: " الأزمة الراهنة في أفريقيا ١٩٨٤ - ١٩٨٥ "السياسية الدولية (العدد ٨٢ أكتوبر ١٩٨٥) ص ص ٤٠- ٤٤ .

وانظر أيضاً:

Richard Hodder - Williams : An Introduction to the Politics of Tropical Africa (London :George Allen & Unwin , 1984) PP 113-140

(٣٨) راجع أيضاً ولمزيد من المعلومات حول هذا المعني:

Boniface Yao Gebo : "the African state system - the paradox of political Uni-

versalism "in, Africa Quarterly " (New Delhi , Indian Council for Cultural relations , vol. 36, no.3 ,1996) pp. 15-17.

(٣٩) راجع لمزيد من التفاصيل حول هذا المعني:

Dipo Irele "the nation _ state in Africa : a fresh look" in, Africa Quarterly (vol. 38, No. 2, 1998) pp. 55-58.

(٤٠) راجع لمزيد من التفاصيل حول هذا المعني:

Pauline H. Boker " reflections on the economic correlates of African democracy" in, Dov Ronen : Democracy and Pluralism in Africa (Colorado , Lynne Rienner publishers inc , 1986 .) p.60.

(٤١) راجع حول تناقص الفعالية السياسية للدول الأفريقية:

Boniface Yao Gebo. op.cit.,pp.19,20

(42) Osita Agbu: "human rights implications of African conflicts" In, African Journal of Political Science .(Harare : AAPS, vol .5 no .1 June 2000) pp 95 , 96 .

(٤٣) راجع حول هذا المعنى ولمزيد من التفاصيل كل من:

John W .Harbeson , "constitutions and constitutionalism in Africa : a tentative theoretical exploration " in, Dov Ronen , op.cit., pp 7- 9 .

Richard Hodder –Williams , op.cit., p 113

(٤٤) د. عبد الملك عودة: " الاتجاهات السياسية للدساتير الأفريقية الحديثة " السياسية الدولية، (العدد ١٦ أبريل ١٩٦٩) ص ص ٤٨، ٥٥

(45) Harbeson Constitutions.... .op.cit., p .8

(٤٦) د. كمال المنوفي: أصول النظم السياسية المقارنة (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع ١٩٧٨)ص ٢١٤

(٤٧) بول سيجموند: أيديولوجيات الأمم الآخذة في النمو- ترجمة: تيسير محمود فهمي (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٤) ص ٢٨.

(٤٨) سعيد أوجموبي: مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٦، ٣٧ .

(49) Michael Bratton "deciphering Africa's divergent transitions" in, Political Science Quarterly (New York: the Academy of Political Science. vol. 112. 1 Spring 1997) PP 69 - 72 .

(50) John w .Harbeson , Constitutions i .op.cit., pp 7 - 9 .

(51) Richard Hodder - Williams, op.cit., p 115.

(52) Peter Anyang Nyong`o, : Africa : the failure ì .op .cit., pp.91_93.

(53) Thomas M .Callaghy "the State as lame leviathan : the patrimonial administrative State in Africa "in , Zaki Ergas, : op .cit ., pp 87 - 116.

(٥٤) هاري جولبورن، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٨، ٤٩ .

(٥٥) المرجع السابق، ص ٤٩ .

(٥٦) المرجع السابق، ص ص ٥٠، ٥١ .

(57) Dov Ronen "the state and democracy in Africa" in, Dov Ronen, democracy, op.cit., pp. 197 - 201.

(58) Dipo Irele, op.cit. pp 55 - 56 .

(٥٩) حول التدابير التي اتخذتها الحكومات الوطنية من أجل الوحدة القومية انظر: فريد فون دير مهدن، مرجع سبق ذكره، ص ص، ٦٢ _ ٦٨ .

(٦٠) د. إبراهيم نصر الدين: الاندماج الوطني في أفريقيا: نموذج نيجيريا) القاهرة: مركز دراسات المستقبل الأفريقي ١٩٩٧) ص ٩ .

(٦١) المرجع السابق، ص ص ٧، ٨ .

(٦٢) فريدفون دير مهدن، مرجع سبق ذكره، ص ص ٥، ٦ .

(٦٣) د. حورية توفيق مجاهد: نظام الحزب الواحد في أفريقيا بين النظرية والتطبيق) القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٧) ص ص ١٤٩ - ١٥٥ .

(٦٤) بول سيجموند،مرجع سبق ذكره، ص ١٥٥ .

(٦٥) المرجع السابق، ص ص ١٧، ٢٣، ١٥٦ .

(66) Jeffry Herbst , "the fall of afro - Marxism "in, Journal of Democracy (vol 3 , no.1 January 1992) PP. 62 - 94.

(67) Ibid ., pp. 95 - 100.

(68) Harvey Glickman "reflections on state - centrism as ideology in Africa " in , Zaki Ergas, op .cit., p. 25.

(69) Marina S. Ottowoy, "the crisis of the socialist state in Africa" in, Zaki Ergas, op.cit., p,169 .

(٧٠) راجع في هذا المعنى

Peter Evans : "the Eclipse of the state ? reflection on Stateness in an Era of Global-

ization "in, World Politics (vol. 50 , no. 1 October , 1997) pp. 63 - 70 - 74.

(٧١) د . بطرس بطرس غالي : " الدبلوماسية الأفريقية ومشاكل التنمية " السياسية الدولية (العدد ١٨ أكتوبر ، ١٩٦٩) ص ص ٢٤-٦٥ .

(٧٢) د . صادق رشيد : أفريقيا والتنمية المستعصية _ أي مستقبل ... ؟ ترجمة مصطفي مجدي الجمال (القاهرة ، مركز البحوث العربية ، ١٩٩٥) ص ٣٥ .

(٧٣) المرجع السابق ، ص ٣٦ .

(٧٤) د . عبد الملك عودة . الأزمة الراهنة ... مرجع سبق ذكره ، ص ٤٣ ، ٤٤ .

(٧٥) المرجع السابق ، ص ، ٤٤

(٧٦) نفس المرجع السابق .

وانظر أيضاً د . صادق رشيد ، مرجع سبق ذكره ص ص ٤٣ - ٤٦ .

(٧٧) بيتر أنيانج نيونجو ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٣٨ ، ٣٩ .

(٧٨) د . إبراهيم احمد نصر الدين " العولمة وانعكاساتها علي دول العالم الثالث " في ، د . السعيد البدوي (تقديم) العولمة : اثارها علي أفريقيا) القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة ، ١٩٩٩) ص ص ١٧٢ _ ١٧٧ .

وانظر أيضاً لمزيد من التوضيح : عز الدين شكري ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٥٨ - ٦٢ .

(79) Celestin Monya : "Eight problems with Africa politics "in, Journal of Democracy (vol. 8, No. 3 , July 1997) pp. 158 - 169.

(80) Denis Venter : "Sustainable Democracy in Sub" Saharan Africa : the interface between politics and economic "in, Africa Insight (vol. 28. No 112 , 1998)pp.3,4.

(٨٠) د . إبراهيم احمد نصر الدين :" ظاهرة الحروب الأهلية في أفريقيا بين أزمة الاندماج الوطني والتحول الديمقراطي " ورقة عمل مقدمة إلى ندوة الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا) القاهرة : منظمة تضامن الشعوب الأفريقية والآسيوية ، ٢٠ أبريل ٢٠٠٠) ص ص ٥ ، ٦ .

(٨٢) د . إبراهيم احمد نصر الدين : العولمة ..... مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٦٥ - ١٦٨ .

(٨٣) مراجع ولمزيد من التفاصيل :

المرجع السابق ، ص ص ١٧٠ - ١٧٢ .

د . سعد حافظ محمود ، " مفهوم العولمة من منظور تطوري " في ، د . السعيد البدوي (تقديم) : مرجع سبق ذكره ، ص ص ٤٥ - ٤٧ .

Peter Evans , op.cit., PP. 62 - 66, 74 - 78.

(٨٤) د. إبراهيم احمد نصر الدين: ظاهرة الحروب الأهلية ..... مرجع سبق ذكره ، ص ص ٦-٨ .

(85) Robert H.Jackson & Carl G .Rosberg , op .cit., pp. 8 - 10.

(٨٦) سعيد أوجموبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٣٨ ، ٣٩ .

(٨٧) راجع ولمزيد من التفاصيل :

ايبوي هتشفول : " الأمن والقانون والنظام " في ، مختارات المجلس الأفريقي لتنمية البحوث الاجتماعية - كوديسيريا) القاهرة : مركز البحوث العربية ، العدد السادس والثلاثون ، أكتوبر ١٩٩٩) ص ٥٨ .

بيتر فرانسوا جوندك : " مساهمة في السجال حول إعادة استعمار أفريقيا " في ، مختارات المجلس الأفريقي لتنمية البحوث الاجتماعية كوديسيريا) العدد الخامس والعشرون ، مارس ١٩٩٦) ص ٢٨ .

Goran Hyden , op.cit., pp ٣٠ ., 31 .

(٨٨) سعيد أوجموبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٧ .

(89) George B. N. Ayittey , op.cit., pp. 314 , 315 .

(90) James S.Wunsch, "Refounding the Africa State and local Self "governance : the neglected foundation _ in, The Journal of Modern African Studies (Cambridge , Cambridge university press , vol. 38 no. 3, 2000) pp 487 - 489.

(91) Richard Joseph & Jeffrey Herbst ," Correspondence : responding to State failure in Africa" in, International Security (vol .no , fall , 1997) p 181 .

(92) George B .N .Ayittey ,op.cit., p. 328.

(93) Boniface Yao Gibe , op.cit., p. 11.